جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: مكاوي الحبيب

أمام لجنـــــــــــــــــة المناقشـــــــــــــــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــفة
أ.د حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
أ.د بن شيخ هواري	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مشرفا ومقررا
أ.د حمداني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مناقشا
أ.د المبارك محمد	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للاقتصاد وهران	مناقشا
أ.د شريف طويل نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
د مولاي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 1	مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

إلى من كان دعائها نورا يسر لي دروب الحياة، ورضاها عني عزيمة وقوة، إلى الوالدة الكريمة حفظها الله

بحفظه وأدامها الله في رعايته

إلى معلمي حب العلم و العمل و المسؤولية والدي العزيز شفاه الله ورعاه

إلى جدتي رحمها الله وألهمها فسيح الرحمة و الغفران

إلى كل الأساتذة من كان لهم الفضل في تعليمي وتكويني

إلى العائلة الكبيرة

إلى كل موظفي كلية العلوم الاقتصادية بجامعة وهران 2

إلى كل الأصحاب والأحباب

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على من بُعث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

قال سبحانه{ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين } سورة النمل 19

وقال جل شأنه { وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم } سورة إبراهيم 07

فالحمد لله سبحانه و الشكر و الفضل على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ثم الفضل والشكر إلى كل الأساتذة الذين قدموا يد المساعدة والعون والنصيحة وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف هواري بن شيخ الذي رافقني طيلة مدة إعدادي لهذا البحث وساعدني بنصائحه وتوجيهاته.

كما أتقدم بالشكر المسبق إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم لقراءة وتقييم ومناقشة هذا البحث.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو بعيد

الحـبيب

الفهرس

الفهرس ..... **II**
قائمة الجداول ..... **IX**
قائمة الأشكال ..... **X**
المقدمة العامة ..... **XI**
الفصل الأول الجانب النظري للتجارة الخارجية **1**
تمهيد : **2**
المبحث الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية **3**
المطلب الأول: نظرية التكاليف المطلقة لـ Adam Smith 3
الفرع الأول :مضمون النظرية 4
الفرع الثاني : انتقادات النظرية 5
المطلب الثاني: نظرية التكاليف النسبية لـ David Ricardo 5
الفرع الأول : افتراضات النظرية 6
الفرع الثاني : التفسير العملي للنظرية 6
الفرع الثالث : قياس التكاليف النسبية 7
الفرع الرابع : تقييم النظرية وانتقاداتها 7
المطلب الثالث: نظرية الطلب المتبادل لـ John *Stuart Mill* 8
الفرع الأول : محتوى النظرية 8
الفرع الثاني : التفسير العملي للنظرية 9
الفرع الثالث : تقييم النظرية و انتقاداتها 9
المطلب الرابع: نظرية تكلفة الفرصة البديلة 10
الفرع الأول : مضمون النظرية 10
الفرع الثاني : التفسير العملي للنظرية 10
المطلب الخامس: تقييم التحليل الكلاسيكي 11
المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية الجديدة للتجارة الخارجية **12**
المطلب الأول: نظرية *Heckscher-Ohlin* 12
الفرع الأول : تحليل *Heckscher* 13
الفرع الثاني : تحليل *Ohlin* 13
الفرع الثالث : تقييم النظرية 13
المطلب الثاني: نظرية *Heckscher-Ohlin*- Samuelson 14
المطلب الثالث : نظرية Stolper – Samuelson 15
المطلب الرابع : لغز Leontief 16

المطلب الخامس : تقييم نظرية *Heckscher-Ohlin* 17
المبحث الثالث : الأساليب النظرية الحديثة التجارة الخارجية. 18
المطلب الأول: نظرية الفجوة التكنولوجية 18
المطلب الثاني : نظرية دورة حياة المنتوج 19
المطلب الثالث: نظرية Linder 19
المطلب الرابع : نظريات التبادل اللامتكافئ 20
المطلب الخامس : نموذج الجاذبية و التجارة الخارجية 21
المبحث الرابع: الإطار العام للتنافسية الدولية 22
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول التنافسية الدولية 22
المطلب الثاني:أنماط التنافسية. 23
المطلب الثالث:محددات التنافسية 23
المطلب الرابع: مؤشرات التنافسية الدولية. 24
المطلب الخامس: الجزائر والتنافسية الدولية. 24
خلاصة الفصل: 26
الفصل الثاني السياسات التجارية، الأدبيات النظرية والتطبيقية 27
تمهيد: 28
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسات التجارية 29
المطلب الأول: تعريف السياسات التجارية 29
الفرع الأول: المقاربات النظرية والتجريبية للسياسات التجارية 30
الفرع الثاني: التناوب التاريخي للسياسات التجارية 31
المطلب الثاني: الاتجاهات الكبرى للسياسات التجارية 33
الفرع الأول: سياسة الحماية التجارية 33
الفرع الثاني: سياسة الحرية التجارية 38
المبحث الثاني: أدوات السياسات التجارية وآثارها الاقتصادية 40
المطلب الأول : الوسائل السعرية للسياسات التجارية 40
الفرع الأول: التعريفة الجمركية 40
الفرع الثاني: إعانات التصدير 45
الفرع الثالث: الإغراق (سياسة تحطيم الأسعار) 46
الفرع الرابع: تغيير سعر الصرف 47
المطلب الثاني: الوسائل الكمية للسياسات التجارية 47
الفرع الأول: نظام الحصص 47
الفرع الثاني: تراخيص الاستيراد 48
الفرع الثالث: التقييد الاختياري للصادرات 49
المطلب الثالث: الوسائل التنظيمية والإدارية للسياسات التجارية 49

الفرع الأول: المعاهدات والاتفاقيات التجارية 49
الفرع الثاني : الاتحادات الاقتصادية 50
الفرع الثالث : إجراءات الحماية الإدارية.....52
المطلب الرابع: آثار وسائل السياسات التجارية.....52
الفرع الأول: الأثر الاقتصادي للتعريفة الجمركية: 52
الفرع الثاني : الأثر الاقتصادي لإعانات التصدير 57
الفرع الثالث: الأثر الاقتصادي لحصص الاستيراد 57
الفرع الرابع: الأثر الاقتصادي لتخفيض سعر الصرف.....59
المبحث الثالث: السياسات التجارية والمنظمات الدولية 61
المطلب الأول: السياسات التجارية في ظل الجات (GATT).....61
الفرع الأول: نشأة الجات GATT وأهدافها 61
الفرع الثاني : جولات المفاوضات في إطار اتفاقية الجات.....62
المطلب الثاني: السياسات التجارية في ظل المنظمة العالمية للتجارة (OMC) 63
الفرع الأول: مبادئ ومهام المنظمة العالمية للتجارة OMC 63
الفرع الثاني: الإطار الهيكلي للمنظمة العالمية للتجارة.....64
الفرع الثالث: العضوية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....64
الفرع الرابع: الفرق بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة 65
الفرع الخامس: تقييم السياسات التجارية بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة.....65
المبحث الرابع: الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه 68
المطلب الأول: مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري.....68
الفرع الأول: مفهوم الانفتاح التجاري.....68
الفرع الثاني: أهمية الانفتاح التجاري في الاقتصاديات النامية.....69
المطلب الثاني: مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري 69
الفرع الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.....70
الفرع الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي 74
الفرع الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات البواقي.....74
الفرع الرابع: نماذج أخرى لقياس الانفتاح التجاري (مؤشر المزدوج Sachs نموذجا). 75
خلاصة الفصل: 77
الفصل الثالث النمو في الفكر الاقتصادي 78
تمهيد : 79
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي 80
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي.....80
المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية.....82
الفرع الاول : بعض التعاريف لمختلف الاقتصاديين 82

الفرع الثاني : تطور مفهوم التنمية 82
الفرع الثالث : أبعاد التنمية.....83
الفرع الرابع : مستلزمات التنمية.....83
المطلب الثالث : التفرقة بين النمو و التنمية الاقتصادية.....84
المبحث الثاني: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي.....86
المطلب الأول : مقاييس النمو الاقتصادي.....87
الفرع الأول : الدخل القومي الكلي 87
الفرع الثاني : متوسط دخل الفرد.....87
الفرع الثالث : معادلة Singer 89
الفرع الرابع : الناتج الإجمالي المحلي Gross Domestic Product.....90
المطلب الثاني : مقاييس التنمية الاقتصادية 90
الفرع الأول : المقاييس الاقتصادية الكلاسيكية 91
الفرع الثاني : المقاييس الاقتصادية الحديثة.....91
المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي (العوامل الاقتصادية و الغير اقتصادية).....93
الفرع الأول : العوامل الاقتصادية Economic Factors 93
الفرع الثاني : العوامل الغير الاقتصادية Non -Economic Factors 96
المطلب الرابع : استراتيجيات النمو الاقتصادي.....97
الفرع الأول : إستراتيجية النمو المتوازن 97
الفرع الثاني : استراتيجية النمو الغير متوازن.....97
الفرع الثالث : تقييم استراتيجيتي النمو المتوازن و النمو الغير المتوازن :.....98
المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي 98
المطلب الأول : التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.....98
الفرع الأول : نظرية Adam Smith.....98
الفرع الثاني : نظرية David Ricardo 99
الفرع الثالث : نظرية Robert Malthus.....99
الفرع الرابع : نظرية Karl Marx 1818-1883 100
الفرع الخامس : انتقادات النظرية الكلاسيكية.....100
المطلب الثاني : التحليل الكلاسيكي الجديد للنمو الاقتصادي 100
الفرع الأول : نظرية joseph Schumpeter 101
الفرع الثاني : نموذج joseph Schumpeter 102
الفرع الثالث : نقد نظرية Schumpeter.....103
المطلب الثالث : التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي.....103
المطلب الرابع : نموذج Harrod – Domar 104
الفرع الاول : فرضيات النموذج :.....104

الفرع الثاني : نقد النموذج : 105
المطلب الخامس : نموذج Robert Solow 105
الفرع الأول : فرضيات النموذج 106
الفرع الثاني : النموذج الأساسي : 106
الفرع الثالث : التوازنات المقارنة 108
الفرع الرابع : دراسة حالة التوازن 110
الفرع الخامس : النمو الاقتصادي في النموذج البسيط 110
الفرع السادس : النمو الاقتصادي مع التقدم التقني وفق نموذج Solow 111
المطلب السادس : نموذج J.E. Meade للنمو الاقتصادي 113
الفرع الأول : فرضيات النموذج 113
المطلب السادس : نظريات النمو الذاتي (النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي) 116
الفرع الأول : نموذج Lucas 1988 116
الفرع الثاني : نموذج Romer 1990 117
الفرع الثالث : نموذج Barro 1990 119
الفرع الرابع : نموذج AK 120
الفرع الخامس : نموذج Grossman – Heplman 1991 121
الفرع السادس : نموذج Aghion – Howitt 1992 122
خلاصة الفصل : 123
الفصل الرابع نمذجـــة قياسية لأثر تحريـــر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر 124
تمهيد: 125
المبحث الأول:مسار السياسات التجارية والتحرير التجاري في الجزائر. 126
المطلب الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية فيالجزائر 126
المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 128
الفرع الأول : مرحلة احتكار الدولة شبه التام على وظيفة التجارة الخارجية 128
الفرع الثالث : مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية 129
الفرع الرابع : مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 130
المطلب الثالث: تطور وسائل السياسات التجارية في الجزائر 131
الفرع الأول : تطور الرسوم الجمركية في الجزائر 131
الفرع الثاني : تطور نظام الصرف 135
الفرع الثالث : تطور نظام الحصص 137
الفرع الرابع : تطور نظام تراخيص الاستيراد 137
الفرع الخامس: مسار الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الجزائر 138
المبحث الثاني: الهيئات الوطنية والاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بترقية التجارة الخارجية في الجزائر 140
المطلب الأول: الهيئات الوطنية المكلفة بترقية التجارة الخارجية 140

الفرع الاول : وزارة التجارة الجزائرية 140
الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.....141
الفرع الثالث : الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة 141
الفرع الرابع : الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات.....142
الفرع الخامس : الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير.....142
المطلب الثاني: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة 142
الفرع الأول : أسباب و دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 143
الفرع الثاني : إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....143
الفرع الثالث:التحديات التي تواجه الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 144
المطلب الثالث: الجزائر و الشراكة الأوروبية.....144
المبحث الثالث: تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016).....145
المطلب الأول : تطور الميزان التجاري في الفترة (1990 – 2016).....145
الفرع الأول : تحليل الميزان التجاري بدون العوائد النفطية : 146
الفرع الثاني : تحليل الميزان التجاري مع العوائد النفطية :.....147
المطلب الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر 147
المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016).....151
الفرع الأول : توزيع واردات الجزائر حسب المناطق الجغرافية في الفترة 1991 -2016 151
الفرع الثاني : توزيع صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية في الفترة 1991 -2016 152
المطلب الرابع : تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016) 154
المطلب الخامس : التجارة الخارجية في الجزائر آفاق 2030 156
المبحث الرابع: إجراءات ومنهجية الدراسة القياسية.....160
المطلب الأول: الأساليب والنماذج المستخدمة في الدراسة القياسية.....160
الفرع الأول: السلاسل الزمنية.....160
الفرع الثاني: أسلوب التكامل المشترك Cointegration 160
الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ.....161
الفرع الرابع: نماذج أشعة الانحدار الذاتي.....162
المطلب الثاني: المتغيرات ومصادر البيانات المكونة للنموذج.....164
الفرع الأول: المتغيرات المكونة لنموذج الدراسة 164
الفرع الثاني: مصادر البيانات لمتغيراتنموذج الدراسة.....164
المبحث الخامس: نتائج وتقدير الدراسة القياسية.....165
المطلب الأول: صيغة النموذج والارتباطات بين متغيراته 165
الفرع الأول: صيغة النموذج المعتمد للدراسة 165
الفرع الثاني: الارتباطات بين المتغيرات محل الدراسة:.....167
المطلب الثاني: الاختبارات القبلية (التشخيصية) لتحديد النموذج المعتمد في الدراسة:.....167

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:.....167
الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك حسب (Johnson):.....170
الفرع الثالث: الدراسة الديناميكية لنموذج VAR:.....171
المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي واختبار الاستقرائية للنموذج.....172
الفرع الأول: التفسير الاقتصادي للنموذج.....173
الفرع الثاني: اختبار استقراريه النموذج المقدر VAR (1):.....173
الفرع الثالث: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.....174
الفرع الرابع: تحليل تباين خطأ التنبؤ 175
النتائج وخلاصة الدراسة القياسية:.....177
الخـــــــــــاتمة العـــــــــامة 179
قـائـمة المـراجع 183
الملاحق..... 190
الملخص..... 196

قائمة الجداول

الجدول 01: عرض توضيحي لنظرية Adam Smith (التكاليف المطلقة).....4
الجدول 02: عرض توضيحي David Ricardo (التكاليف النسبية).....6
الجدول 03 : مثال توضيحي لتكلفة الفرصة البديلة (جون ستيوارت ميل) 10
الجدول 04: دراسة Leontief حول هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة 1947 لبعض الصناعات 16
الجدول 05: يوضح التغيرات التي طرأت على الاستهلاك الداخلي والاستيراد والإنتاج المحلي قبل وبعد فرض التعريفة 43
الجدول 06: الفرق بين الرسم الجمركي وإعانة التصدير 46
الجدول 07: أصناف الاتفاقيات التفضيلية المودعة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة (جانفي 2004).....52
الجدول 08: الآثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية على الوارد من السلع.....55
الجدول 09: مستوى الاستهلاك، الاستيراد والإنتاج قبل وبعد فرض نظام الحصص.....59
الجدول 10: جولات مفاوضات الجات والمنظمة العالمية للتجارة (1947-1994).....62
الجدول 11: التجارة الخارجية العربية للفترة 2013-2016 66
الجدول 12: معدل التبادل التجاري والقيم الوحدوية للتجارة الخارجية للسلع في الجزائر للفترة 2014-2017 76
الجدول 13: الفروقات الهامة بين النمو والتنمية 86
الجدول 14: يبين بعض الدول الموردة والمستوردة الأكثر تعاملا مع الجزائر لسنة 2016.....127
الجدول 15 : محاصيل التعريفة الجمركية من 1963 إلى 1966 (الوحدة : مليون دينار): 132
الجدول 16 : يبين كيفية توزيع الرسوم الجمركية حسب التصنيف المنشأ بموجب رقم 35/68: 132
الجدول 17: يبين التخفيضات في المعدلات التعريفية ل264 بند حسب طبيعة كل سلعة لسنة 2002: 135
الجدول 18 : الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1990 – 2016الوحدة (مليون دولار أمريكي) 146
الجدول 19 : يبين قيمة الصادرات و الواردات لكل تركيبة سلعية في الفترة 1990 – 2016(الوحدة مليون دولار) 148
الجدول 20 مثال توضيحي للتفرقة بين الناتج الاسمي و الحقيقي.....154
الجدول 21 : تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990 – 2016 بالأسعار المحلية (الوحدة ملياردينار) 155
الجدول 22 : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب التجمعات الإقليمية خلال الفترة 1991 -2016 158
الجدول 23 : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب التجمعات الإقليمية خلال الفترة 1991 -2016 159
الجدول 24: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة 166
جدول 25: يوضح علاقة الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة.....167
الجدول رقم 26 : دراسة استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى I(0) 168
الجدول رقم 27 : دراسة استقراريه السلاسل الزمنية للصادرات والواردات عند المستوى I(0).....169
الجدول 28 : يوضح فرضيات اختبار الإمكانية العظمى.....170
الجدول رقم 29 : اختبار التكامل المشترك لجوهانسون.....171
الجدول رقم 30 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي var (1) 172
الجدول 31: تقدير التباين بين المتغيرات.....175

قائمة الأشكال

الشكل 01 : تزايد تكلفة الفرصة البديلة بين بلدين 11
الشكل 02: يبين نقل عبء التعريفة وتحسين معدل التبادل التجاري السلعي، الوحدة: الدولار 37
الشكل03 : يظهر أثر التعريفة المانعة على الوارد من السلع 43
الشكل 04: يبين التعريفة المثلى وكيفية تحديدها: 44
الشكل 05: أثر التعريفة الجمركية على كميات وأسعار الوارد من السلع في اقتصاد دولة صغيرة.....53
الشكل 06: أثر التعريفة على الكمية والسعر 54
الشكل 07: أثر التعريفة على الصادر من السلع في اقتصاد دولة صغيرة.....56
الشكل 08: الأثر الاقتصادي لإعانات التصدير 57
الشكل 09: أثر نظام الحصص على الوارد من السلع والإنتاج والاستهلاك. 58
الشكل 10: الإطار الهيكلي للمنظمة العالمية للتجارة 64
الشكل 11: مؤشر تركز الصادرات السلعية في الدول العربية 72
الشكل 12 : تأثير التغير في التكنولوجيا على منحنيات امكانيات الانتاج في قطاعي الصناعة و الزراعة 95
الشكل 14: التمثيل البياني لنموذج Solow 108
الشكل 15: أثر الزيادة في النمو الديمغرافي على كل من Y و k وفق نموذج Solow.....109
الشكل 16 : أثر الزيادة في معدل الاستثمار على كل من Y و k وفق نموذج Solow.....110
الشكل 17 : نموذج Solow في حالة التقدم التقني 113
الشكل 18: نموذج حالة التوازن لدى Meade 115
الشكل 19: متغيرات نموذج AK 121
الشكل 20 : يبين تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2014 137
الشكل 21 : تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من المواد الغذائية خلال الفترة (1990 – 2016).....149
الشكل 22 : تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من الزيوت و المواد الطاقوية خلال الفترة (1990 – 2016) 149
الشكل 23 : تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من المواد الخام خلال الفترة (1990 – 2016).....150
الشكل 24: تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من المنتجات النصف المصنعة خلال الفترة (1990 – 2016).....150
الشكل 25: تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من سلع التجهيز الصناعية خلال الفترة (1990 – 2016) 151
الشكل 26 : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب كل تجمع إقليمي للفترة 1991 – 2016(الوحدة بمليون دولار) 152
الشكل 27 : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسبكل تجمع إقليمي للفترة 1991 – 2016(الوحدة بمليون دولار) 153
الشكل 28: تطور الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة خلال الفترة 1990 – 2016 (الوحدة مليار دينار) 156
الشكل 29 التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.....165
الشكل رقم30: نتائج اختبار (جذر الوحدة) لبواقي تقدير نموذج VAR (3) 174
الشكل رقم 31: نتائج الاستجابة بين معالم الدراسة.....176

المقدمة العامة

المـــــقدمة العـــامة

إن تأسيس منظمة التجارة العالمية في الفاتح من يناير عام 1995 كان بمثابة تأكيد على ضرورة توحيد الحدود الاقتصادية مابين الدول وإعطاء وجه جديد للأنظمة الاقتصادية السائدة و البحث عن توسيع المكاسب و تحقيق الرفاهية والزيادة في معدلات النمو ، وكان لابد من الدول إحداث تغيير على مستوى القطاعات الداخلية الاقتصادية ليتماشى ذلك مع مبدأ المنظمة الرامي إلى تحرير القيود على رأس المال و العمالة و السلع .

وعلى هذا الأساس تشير العديد من الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و الجزائر كدولة سائرة في طريق النمو اعتمدت على سياسات تجارية سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات الاقتصادية رغم بعض النقائص ، إذ أدى الانفتاح التجاري لبعض الدول أيضا إلى معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها ، و تحقيق معدلات عالية من النمو ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال سن الإصلاحات التجارية و مطابقة المؤسسات ذات السيادة لمبادئ التحرير التجاري.

ورغم أن النمو الاقتصادي مرتبط بالعديد من المؤشرات كونه يتحدد بعوامل كمية و أخرى نوعية ، إلا أن تدخل الدولة في ضبط عمليات التصدير و الاستيراد يساهم بشكل كبير على زيادة الناتج الاجمالي و جلب العملة الصعبة و تنشيط الأسواق الداخلية و عليه جلب الاستثمارات الأجنبية، ومنه فإن سياستي التحرير و التقييد التجاريين متكاملتين في أي دولة مهما بلغ تطورها ، فالتقييد يحمي المؤسسات الهشة و يشجع المنافسة الداخلية ، أما التحرير التجاري فيزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم و يحقق دخل إضافي للدولة ، وقد عملت الجزائر منذ سنوات التسعينات على إصلاح القطاع التجاري و تحرير المبادلات التجارية بعد تبنيها سياسة التحرير الجزئي وتعديل النظام الجمركي و منح امتيازات عديدة للقطاع الخاص ، وذلك تزامنا مع تغير الأنظمة الإقتصادية ووجوب الإنخراط في تكتلات لمواجهة مخاطر العولمة ، هذا ما يحفز عملية النمو والإستقرار داخل القطاعات الداخلية .

وإذا كان تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستمرة يتطلب توفير الظروف المناسبة على جميع الأصعدة ، فإنه يجب ألا يكون على حساب الطبقات الإجتماعية المتدنية الدخل أو عدم المساواة ، ذلك ما أدى إلى تطور نظريات النمو الاقتصادي في سنوات التسعينيات ، لينتقل مفهوم التنمية من مجرد ارتفاع في مؤشرات كمية كالدخل و الناتج الاجمالي إلى تحسن في المستوى الصحي و التعليمي و القضاء على الفقر ، ولعل أزمة المديونية و الأزمات المالية دفع بالأنظمة الإقتصادية إلى تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق الدولية ، لكن في المقابل لا بد من حصر العلاقة بين الانفتاح و النمو عبر دراسة المخاطر المترتبة على ذلك لسيما على الدول الهشة ذات المورد الوحيد .

إشكالية الموضوع :

وانطلاقا مما تقدم سنتطرق إلى دراسة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في الجزائر ، ومنه سنحاول الإجابة على السؤال التالي :

- **ماهو أثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على النمو الإقتصادي ؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي محددات النمو الاقتصادي ؟
- كيف يمكن للتجارة الخارجية أن تؤثر على النمو الاقتصادي ؟

- كيف يمكن التمييز بين السياسات التجارية كأدوات للتحرير التجاري ؟
- ما العلاقة التي تربط بين مؤشرات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات وبين النمو الاقتصادي؟
- ما أثر عملية التحرير التجاري على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

انطلاقا من اشكالية الموضوع ، وعلى ضوء آراء الاقتصاديين حول النمو الاقتصادي بأنه مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته الوطيدة مع التغير في مؤشرات الصادرات و الواردات ، سنحاول اختبار الفرضيات التالية :

- تعتبر التجارة الخارجية أداة للإنفتاح على الأسواق العالمية و عنصر مهم لتقسيم العمل الدولي.
- تختلف معدلات استجابة الدول لعملية النمو الاقتصادي حسب ظروف كل دولة.
- هناك علاقة طردية ما بين ارتفاع الصادرات و زيادة النمو الاقتصادي .
- يؤثر ارتفاع النمو الاقتصادي إيجابا على توزيع الدخل .

مبررات اختيار الموضوع :

- التوسع في دراسة مواضيع التجارة الخارجية .
- ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسي .
- محاولة معرفة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة (الصادرات ، الواردات ، الناتج الاجمالي ..) .
- الاهتمام بالاقتصاد الجزائري و بحث السبل الرامية إلى تطويره و خروجه من التبعية النفطية .
- تتبع وضعية الميزان التجاري الجزائري و تطوره .

أهداف و أهمية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان أثر التحرير التجاري على الاقتصاد و تسليط الضوء على العلاقة بين تحرير قطاع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، وما مدى ارتباط هذا التحرير بكل من الناتج الاجمالي و الدخل الفردي ، وكذلك محاولةً منا لإبراز ضرورة توفير الظروف اللازمة لعملية التحرير التجاري و الاندماج في الاقتصاد العالمي .

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية : تمتد الدراسة في الفترة ما بين سنة 1990 و 2016 .

الحدود المكانية: تستهدف هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري بصفته اقتصاد سائر في طريق النمو.

المـــــقدمة العـــامة

مبررات اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث هو النظر في صحة ما إذا كان لتحرير التجارة وعولمة الاقتصاد الجزائري فائدة أو انها تصب في مصلحة الدول المتقدمة بالضرورة، خاصة الحديث عن عدم المساواة بين معدلات الدخل الفردي بين أطراف التجارة الخارجية، كما أن الموضوع هو صلب اهتمامنا منذ بداية دراسات ما بعد التدرج.

المنهج المتبع في الدراسة:

لقد تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المناهج التالية :

- المنهج التحليلي الوصفي الذي يمكننا من الاحاطة بالمفاهيم والأساسيات المرتبطة بالتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي مع التسلسل الزمني لتطور التجارة الخارجية و الاصلاحات المتبعة لتحرير هذا القطاع عبر وسائل السياسة التجارية.
- المنهج الاحصائي والقياسي والذي يربط متغيرات الدراسة الكلية ويقيس علاقة التأثير بين كل من الصادرات والواردات و الناتج الإجمالي، باستخدام نموذج ال VAR

خطة الدراسة :

ومحاولةً منا للاجابة على الاشكاليات المطروحة في الموضوع و الالمام بالجوانب المتعلقة به ، ومراعاةً منا للتدرج في طرح الأفكار ، قمنا بتقسيم الموضوع إلى أربعة فصول نذكرها كما يلي :

- الفصل الأول : تضمن هذا الفصل نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية و الحديثة و التي تعتبر النواة الأساسية في فهم التعاملات التجارية الدولية، و الاطار العام للتنافسية الدولية.
- الفصل الثاني : تطرقنا في هذا الفصل إلى شرح أدبيات السياسة التجارية بمختلف وسائلها و أدواتها الكمية و السعرية و الادارية وآثارها الاقتصادية ،كما قمنا بتقييم السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية (المنظمة العالمية للتجارة)
- الفصل الثالث : قمنا في الفصل الثالث إلى دراسة عموميات حول النمو الاقتصادي و المفاهيم المتعلقة بالنمو و التنمية ، وعرجنا على المحددات و المعايير لقياس النمو ، ثم قمنا بعرض الإطار النظري عبر العديد من النماذج المتعلقة بالنمو من مختلف المدارس القديمة و الحديثة .
- الفصل الرابع : في هذا الجزء سلطنا الضوء على دراسة حالة الاقتصاد الجزائري و تجربتها في مجال التحرير التجاري ، و ذلك عبر ذكر مسار السياسات الجارية مع الاشارة إلى مختلف الهيئات التي تنشط في مجال ترقية التجارة الخارجية و الاصلاحات الرامية الى ذلك ، و في الأخير قمنا بعرض تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الفترة محل الدراسة ، ودراسة هذه المؤشرات قياسياً لتوضيح الترابط بين المتغيرات .

أدوات الدراسة :

قمنا بالاستعانة بالعديد من المراجع و الكتب باللغتين العربية و الأجنبية وكذلك المذكرات و الملتقيات، كما تم الاستعانة أيضا بالمواقع الرسمية للهيئات و المنظمات من أجل الحصول على المعلومات الحديثة، فضلاً عن الاتصال بعدة أساتذة و مدراء لوكالات وطنية للاستشارة .

المـــــقدمة العـــامة

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التجريبية والتطبيقية والتي تناولت تأثير عملية تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي نذكر منها:

- ✓ دراسة J. Riedal وهي بعنوان Trade as an engine of growth in developing countries (سنة 1984) " التجارة كمحرك للنمو في البلدان النامية، والتي بينت المنافع المتحصل عليها من تصدير المواد الأولية لعينة من الدول النامية خلال الفترة 1950-1970، وتوصل الباحث إلى أن الصادرات في هذه الدول حققت معدل نمو تراوح بين 5.5 %و7 %، وأن هذه المعدلات تحققت نتيجة التوسع في توظيف الاستثمارات الداخلية.
- ✓ دراسة Fider (1983) وهي بعنوان " On export and economic growth" . خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين أثر نمو الصادرات على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وأخذت هذه الدراسة عينة ل 31 دولة بالتركيز على القطاعات التصديرية.
- ✓ دراسة Aart Kraay و David dollar وهي بعنوان Trade , Growth and poverty (سنة 2001) "التجارة و النمو و الفقر " ، هذه الدراسة أبرزت الأثر الكبير للعولمة على الزيادة الكبيرة للتعاملات التجارية و الانفتاح ، وكيف أن التوسع في التجارة الخارجية يقضي على الفقر في البلدان النامية .
- ✓ دراسة Yi Wu و Li Zeng بعنوان The Impact of Trade Liberalization on the Trade Balance in Developing Countries أي " أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري في البلدان النامية " (سنة 2008) و يدرس هذا البحث أثر تحرير التجارة على التغير في قيمة الواردات والصادرات ، والتوازن التجاري الشامل لعينة كبيرة من البلدان النامية شملت حوالي 37 بلدا ، وقد خلُص البحث إلى أن عناك علاقة قوية بين تحرير التجارة وارتفاع قيمة الواردات و الصادرات على حد سواء .

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في استكمال هذا البحث هو قلة المراجع التقنية التي تتناول علاقة التأثير و التأثر بين متغيرات التجارة الخارجية، بالرغم من توفر المراجع التي تعالج الجانب التحليلي للتجارة، فضلا عن الكتب التي تعالج موضوع النمو من منظور التجارة الخارجية، زيادة على ذلك فإن عملية جمع المعطيات كانت صعبة نظرا لتضارب الاحصائيات بين الهيئات الرسمية، الأمر الذي جعلنا نفاضل بين الاحصائيات من العديد من الجهات و عدم الاكتفاء بهيئة رسمية واحدة.

الفصل الأول

الجانب النظري للتجارة الخارجية

تمهيد :

بدأ الاهتمام بعملية التحول الاقتصادي و التنمية بعد انتشار حركات التحرر في بلدان الدول النامية ، وبناء علاقات تجارية بين الدول المتصالحة من أجل تحقيق تنمية مستدامة . و تسعى التجارة الخارجية إلى تحليل الأسس و المبادئ التي تقوم عليها تجارة السلع و الخدمات و الأصول المالية بين الدول ، ويشمل هذا التبادل التجاري عدة أشكال من بينها تبادل الخدمات و السلع المادية و كذا المعاملات المالية و النقدية .

ولقد عرفت نظريات التجارة الخارجية تطورا منذ حقبة الستينات من القرن الماضي ، وذلك قصد محاولة حل لغز ليونتيف الذي فجر التناقض بين منطق تحليل نظرية نسب عوامل الإنتاج المبسط في إطار تفسير نمط وشروط التجارة الخارجية من جهة، وبين الحقائق الاقتصادية الحالية ، وقد تمت هذه المحاولات من خلال الوقوف عند طبيعة الاتجاهات الحديثة .

و كانت الدول المتخلفة الأكثر تضررا من عدم انطباق النظريات على الواقع ففي محاولتها للتحديث و التنمية ،أخذت بالنظريات التي وضعها لها الغرب الرأسمالي فإذا بها تفاجأ باختلاف كبير في النتائج عما هو متوقع منها (التخصص في إنتاج المواد الأولية أو إتباع سياسة إحلال الواردات أو التصنيع من أجل التصدير وما أدى إليه ذلك من ازدياد تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة ،وما أحدثه من عجز في موازين مدفوعاتها . و على الرغم من أن كل من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا [1]. ومن أوجه اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هو وجود مجموعة من القيود التي تحكم حركات التبادل الدولي تختلف تماما عن تلك التي تحكم التبادل الداخلي، وتتعلق هذه القيود بتحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتي تحكمها مجموعة من القيود تعرف باسم السياسة التجارية.

ويتناول هذا الفصل بالتحليل الجوانب الفكرية و النظرية للتجارة الخارجية، من خلال المباحث التالية:

1. **المبحث الأول**: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية .
2. **المبحث الثاني**: النظريات الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) للتجارة الخارجية.
3. **المبحث الثالث**: الأساليب النظرية الحديثة والمعاصرة للتجارة الخارجية.
4. **المبحث الرابع**: الإطار العام للتنافسية الدولية.

[1] هشام محمد عمارة ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر ، سنة 2007 ، ص 8

المبحث الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على مذهب التجاريين الذين كانوا يرون أن المعادن النفيسة هي المقياس الأساسي لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت لذلك كانت دعوتهم تتمحور حول فرض قيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على أكبر قدر من المكاسب التجارية ، ولقد هاجم الكلاسيك آراء المنتسبين للمدرسة التجارية وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول، وجاءت نظريتهم للدفاع عن حرية التجارة الخارجية و يعتبر آدم سميث (1723-1790) أول من كتب في مجال التجارة الدولية و التبادل الدولي ، وقد وضح في كتابه" ثروة الأمم 1776" على أهمية التبادل وشكل هذا التحليل نقطة بداية للنظريات الكلاسيكية المفسرة للتبادلات الدولية للسلع و الخدمات وعلى أساس هذه النظريات قامت الدول الأوروبية في ستينات القرن التاسع عشر بعقد معاهدات تجارية ثنائية ،مما أدى إلى توطيد موقع الصناعة و التجارة والحمولات البحرية .

المطلب الأول: نظرية التكاليف المطلقة لـ Adam Smith

يرى **Smith** أن ثروة الأمم تقاس بما تنتجه من سلع موجهة لسد الحاجات الإنسانية المختلفة ،وهي تعتمد في تفسيرها على مبدأ التخصص و تقسيم العمل من ناحية وتوزيعها بين الأنشطة المنتجة و الغير منتجة من ناحية أخرى .

ويرى أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها *الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدولة الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة [1]. وقد وجه آدم سميث انتقادات شديدة لأنصار المدرسة التجارية في خصوص آرائهم حول التجارة الخارجية التي تلخصت في عنصرين أساسيين :

- اعتبروا أن زيادة تراكم كميات المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) هو أساس التفوق و التقدم وبما أن كمية عرض الذهب كانت ثابتة نسبيا فقد اعتقد التجاريون أن الدولة وبالأخص تلك التي لا تملك أي مخزون من الذهب تكون دولة فقيرة ، وعليه فقد اعتقدوا بأن الصادرات هي نعمة لأنها تعمل على تدفق المعادن الثمينة إلى داخل الدولة بينما اعتقدوا بأن المستوردات هي عبء على الدولة لأنها تعمل على خروج المعادن منها [2].
- تقييد التجارة الخارجية عن طريق تدخل الدولة بفرض القيود الجمركية و الغير الجمركية للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات .

[1] Bibeau Jean-pierre ; introduction à l'économie international , 2édition,gaètan morin éditeur,canada 1993 page ,136

[2] خالد محمد السواعي ، التجارة الدولية :النظرية وتطبيقاتها ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ،الأردن، 2009، ص 67.

وقد رأى آدم سميث أن التجاريين فشلوا في تقدير التمايز بين الثروة و الكنز، حيث اعتبروا أن الدولة تكون قوية فقط عندما تزيد من تراكم المعدن النفيس ،فكيف يكون تراكم هذه المكنوزات هدفا لذاته وهي في نفس الوقت تعتبر وسيلة لتمويل الأنشطة الحربية .

الفرع الأول :مضمون النظرية

من وجهة نظر أدم سميث فان قيام التجارة الخارجية بين دولتين تعتمد على الميزة المطلقة بحيث أن الدولة الأولى تملك ميزة مطلقة أكبر إذا كان إنتاجها لسلعة معينة يتميز بفعالية أكبر من إنتاج الدولة الثانية لهذه السلعة ، وبواسطة هذه العملية يتم استخدام الموارد على النحو الأكثر كفاءة ، ويؤدي إلى زيادة في الإنتاج فعملية إنتاج السلعتين يقيس مكاسب التخصص التي يتم توزيعها بين الدولتين في إطار التبادل [1] ويطلق مصطلح الميزة المطلقة عندما تقوم الدولة بإنتاج كميات أكبر من السلعة مقارنة ببقية الدول[2] ، بدون الأخذ بعين الاعتبار المعايير الأخرى النوعية للسلعة والعناصر المساهمة في إنتاجها .

ولربما أخذ آدم سميث المقياس الكمي لإنتاج السلعة كدليل على الوفرة في المواد الأولية الموجودة داخل الدولة ذات الميزة المطلقة ، ولكن إهماله للمعايير الأخرى كالسعر فتح الباب واسعا لانتقاد نظريته من طرف الاقتصاديين من بعده .

ومن هنا يأتي مفهوم الميزة المطلقة التبادلية ،وتوجد حالات كثيرة و أمثلة مشابهة نذكر من بينها حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتخصص في إنتاج وتصدير القمح ،و البرازيل المتخصصة في إنتاج و تصدير البن وفي هذه الحالة فان الإنتاج الكلي للبلدين يمكن زيادته على ما تعتمد عليه من قدرات إنتاجية وتكاليف . وتتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من إنتاجها في الدول الأخرى [3].

ولتوضيح ذلك نفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية و البرازيل بحيث كلا الدولتين تنتج سلعتين فقط هما القمح و البن وكميات الإنتاج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 01: عرض توضيحي لنظرية Adam Smith (التكاليف المطلقة)

البلد	القمح	البن
البرازيل	4 طن	5 طن
الولايات المتحدة الأمريكية	6 طن	3 طن

من خلال الجدول يتضح ما يلي :

[1] Dominick Salvatore , l'économie internationale , traduction de la 9e édition américaine par fabienne leloup ,et Achille hannequart , de Boeck, 2008, paris, page 51

[2] Peter H Linder, Charles P kindleberger ; l'économie internationale, traduit de l'américain par Philippe de lavergne, 7e édition, economica, paris ,1982, page 20.

[3] محمد أحمد ألسريتي: " اقتصاديات التجارة الخارجية " ،مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، المعمورة ، مصر 2008، ص 29.

- الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لأن كمية الإنتاج فيها أكبر من كمية الإنتاج في البرازيل.
- البرازيل تملك ميزة مطلقة في إنتاج البن لأن كمية إنتاج هذه السلعة فيها أكبر من كمية الإنتاج في الولايات المتحدة.
- تقوم التجارة الخارجية بين الدولتين بسبب خلال اختلاف المزايا المطلقة بينهما ،حيث يقوم مبدأ التخصص (تتخصص الولايات المتحدة في إنتاج وتصدير القمح بينما تتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن).

ومن خلال هذا النموذج يمكن استنتاج أن مبدأ التخصص في الإنتاج شرط أساسي للاستفادة من مكاسب التبادل وهذا يعني تنمية الصناعات التصديرية.

الفرع الثاني : انتقادات النظرية

الاشكالية المطروحة هنا ماذا يحدث عندما لا تتمتع احدى الدولتين بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة ؟ وهل من الممكن أن تحقق هذه الدولة مكاسب من التجارة الدولية وفقا لتحليل سميث فان الدولة التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل ، وبالمثل ماذا يكون عليه الأمر عندما تستطيع دولة ما أن تنتج أي سلعة بنفقات أقل من دولة أخرى؟ ومنه فهل ستقوم التجارة عندئذ؟ ومن المستفيد في هذه الحالة منها[1] ؟

ومع افتراض سلعتين فقط ، ماذا يحدث إذا تخصصت الدولة في إنتاج وتصدير كلتا السلعتين وكان لها ميزة مطلقة مزدوجة هل ستظل التجارة الدولية قائمة بين الدولتين ؟كل هذا جعل هذه النظرية في حالة ضعف لعدم إجابتها عن هذه التساؤلات الجوهرية و المنطقية ، وهذا ما دفع ببعض الاقتصاديين الكلاسيك بتقديم أسباب أخرى لقيام التجارة الخارجية وبعض الإضافات في صياغة نموذج أكثر عقلانية مثل نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو .

المطلب الثاني: نظرية التكاليف النسبية لـ David Ricardo

فسر David Ricardo نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي Principle of Politic Economic" لعام 1817م ويعالج هذا الكتاب أساسا موضوع القيمة والتوزيع والريع , ويتناول موضوع التجارة الدولية من جانب قانون النفقات او المزايا النسبية The Comparative Advantages Law , وقد أكد ريكاردو ما ذهب اليه Adam Smith من أن قيام التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة للدول وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا , إحداهما بالنسبة للأخرى , وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات نذكرها في القسم الموالي .

[1] الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية،حالة مجمع صيدال ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط ،جامعة الجزائر، سنة 2006-2007 ص 5 ، 6 .

الفرع الأول : افتراضات النظرية

وتعتمد النظرية على بعض الافتراضات الأساسية [1] :

- وجود دولتين و سلعتين .
- المنافسة الكاملة و التامة .
- التوظف الكامل لعناصر الإنتاج .
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي .
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة وامكانية استخدام المقايضة .

الفرع الثاني : التفسير العملي للنظرية

في المثال الذي قدمه David Ricardo حول إمكانية قيام التجارة الدولية بين دولتين افترض قيام التبادل بين البرتغال و انجلترا تنتجان سلعتين هما النبيذ و النسيج على التوالي ، تم تقدير إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة بساعات العمل وتكاليف الإنتاج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 02: عرض توضيحي David Ricardo (التكاليف النسبية)

	النبيذ	النسيج
البرتغال	80 ساعة	90 ساعة
انجلترا	120 ساعة	100 ساعة

المصدر: رضا عبد السلام :العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،مصر، سنة 2007 ص 43.

اعتمد ريكاردو في هذا المثال على نظرية القيمة– العمل * كما افترض بأن إنتاج وحدة من المنسوجات تحتاج إلى 100ساعة عمل في انجلترا و90 ساعة عمل في البرتغال، في حين أن إنتاج وحدة من الخمور تحتاج إلى 120 ساعة عمل في انجلترا و 80 ساعة عمل في البرتغال .

المثال الذي قدمه ريكاردو يثبت سلبية النظرية التي جاء بها سميث حيث أن البرتغال تتخصص في انتاج السلعتين معا ولكن مع اختلاف تكاليف الانتاج، فمن حيث الميزة المطلقة لآدم سميث نجد أن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ،حيث يمكنها إنتاج السلعتين بتكلفة أقل من إنتاجها في انجلترا فيكلفه ذلك ساعات عمل أقل ومنه لا تقوم التجارة الخارجية بين البلدين نظرا لتخصص البرتغال في إنتاج السلعتين معا ،وهذا يوضح لنا أن الميزة المطلقة لا تصلح لتفسير قيام التجارة الدولية .

[1] محمد أحمد ألسريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ،ص 33.

الفرع الثالث : قياس التكاليف النسبية

حسب David Ricardo فان قيام التجارة الخارجية يكون له فائدة على البلدين إذا تخصصت كل دولة في إنتاج السلعة ذات تكلفة انتاج أقل (ساعات العمل الأقل)، ولتوضيح ذلك يمكن حساب التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاجهما في الدولة الأخرى [1] :

- في البرتغال : تكلفة إنتاج النبيذ / تكلفة إنتاج النسيج = 80 ساعة عمل /90 ساعة عمل=0.89
- في انجلترا : تكلفة إنتاج النبيذ / تكلفة إنتاج النسيج = 120 ساعة عمل /100 ساعة =1.2

ومن خلال النتائج نلاحظ أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل 0.89 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج هذا في البرتغال أما في انجلترا فتكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل 1.2 من تكلفة إنتاج وحدة من النسيج .

وبناءا على ذلك فان تكلفة إنتاج النبيذ مقارنة بالنسيج في البرتغال أقل مما هي عليه في انجلترا (0.89<1.12) ومن هنا يمكن القول أنه من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ.

وبالطريقة نفسها يمكن مقارنة التكاليف النسبية لسلعة النسيج مقارنة بسلعة النبيذ ،وعليه إذا قررت إنجلترا التخصص في إنتاج النسيج ومبادلته بالنبيذ مع البرتغال فإنها تحصل على 1.12وحدة مقابل 0.83 وحدة في السوق المحلي وفي هذا الإطار تضاعف من إنتاج النسيج نظرا للتكلفة الأقل لإنتاجه.ومنه يتبين لنا أن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية للإنتاج من دولة لأخرى، وعند توافر هذا الشرط فإنه سوف يكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل، أي بميزة نسبية أكبر وذلك بالمقارنة مع الدولة الأخرى.[2]

الفرع الرابع : تقييم النظرية وانتقاداتها

لعل أهم آثار هذه النظرية هو تأطيرها للتخصص الدولي وفتح المجال للتجارة الحرة ، بحيث ردت الاعتبار لدور و أهمية الواردات في التجارة الخارجية بعد أن أنكرها التجاريون، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من بعض الانتقادات نذكر من بينها :

- ✓ المبالغة في التبسيط : بحيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط تتبادل سلعتين فقط. [3]
- ✓ كما ان النظرية افترضت انعدام تكاليف النقل و التأمين و غيرها .

---

* **نظرية القيمة– العمل**: تؤكد النظرية أن العمل هو العنصر الفعال الذي يقيس قيمة السلعة أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها وليس العمل لوحده بل يضيف مشكلة الندرة في تحديد القيمة التبادلية .

[2] الصادق بوشنافة : " الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية،حالة مجمع صيدال" مرجع سابق، ص8.

[3] محمد دياب :" التجارة الدولية في عصر العولمة " ،مرجع سبق ذكره ، ص 103

- ✓ عبرت هذه النظرية عن تكاليف الإنتاج بكمية العمل المطلوب في إنتاج السلع مع إهمال كون العمل لا يعتبر عامل إنتاج متجانس [1] .

اعتمدت هذه النظرية على نظرية العمل للقيمة إذ تأخذ في الحسبان تكاليف العمل فقط عند حساب تكاليف الإنتاج في حين أنها تهمل تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة في إنتاج السلعة .

- ✓ اعتبر نقاد هذه النظرية بضرورة الاهتمام بأسعار السلعة وليس نفقاتها وذلك لتعذر معرفة كلفة إنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

وأخيرا أهمل ريكاردو سعر التبادل الدولي مكتفيا بعرض سعر التبادل داخل نطاق نسب التبادل في دولتين وعليه فهذه النظرية تبقى ناقصة ، إذ أنها لا تتطرق إلى تفسير تحديد سعر التبادل الدولي ،وهذا ما دفع جون ستيوارت ميل إلى استكمال هذا النقص بصياغته لنظرية القيم المتبادلة .

المطلب الثالث: نظرية الطلب المتبادل لـ John *Stuart Mill*

لقد تركت نظرية التكاليف النسبية لريكاردو فجوة كبرى تمثلت في عدم مقدرتها على تحديد معدل التبادل الدولي، وما يتعلق به من تحقيق المكاسب. وفي الحقيقة فإن هذه الفجوة قد تركت ثغرة مقابلة لها في نظرية القيمة، فقيمة إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى داخل البلد الواحد تتوقف على النسبة بين نفقات إنتاج السلعتين. أما في حالة إنتاج سلعتين في بلدين مختلفين، فنجد أن تحليل Ricardo قد عجز في تحديد القيمة الفعلية لمعدل التبادل الدولي بين الطرفين المتبادلين، وبين لنا فقط أن هناك قيمة تمثل الحد الأعلى وأخرى تمثل الحد الأدنى، وأن قيمة معدل التبادل الدولة تتراوح بينهما.

الفرع الأول : محتوى النظرية

ذهب John *Stuart Mill* في نظريته إلى أن التبادل الدولي يستقر عند المعدل الذي يحقق التماثل و التكافؤ بين العرض و الطلب من السلعة التي ينتجها البلد الآخر، هذا يعني أنه بعد قيام التجارة الدولية يستقر معدل التبادل الدولي عند القيمة التي تحقق التساوي بين قيمة واردات و قيمة صادرات كل من البلدين [2].

يعتمد ستيوارت ميل على نفس الفرضيات التي يعتمدها ريكاردو في نظريته السابقة كونه يتفق معه في أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولة هو اختلاف المزايا النسبية إلا أن إسهامات ستيوارت و الافتراضات التي أضافها تتمثل في :

- ❖ إدماج كل من عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال و الأرض وكذا التنظيم.
- ❖ ثبات مستوى التقدم التكنولوجي [3].

---

[1] Zahera Diafi ; évolution du commerce extérieur de l'Algérie ,mémoire de magister en science économique, université d'Oran, 2006, page 23.

[2] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الخارجية ، مرجع سابق ،ص162.

[3] محمد أحمد ألسريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية " ،مرجع سبق ذكره ، ص 41.

الفرع الثاني : التفسير العملي للنظرية

افترض جون ستيوارت ميل أن انجلترا و ألمانيا تنتجان سلعتي الأقمشة القطنية و التيل و أن التبادل الداخلي في كل منهما [1] كالآتي :

- في انجلترا 10 ياردات من الأقمشة القطنية تكلف من وحدات العمل ما يكلفه إنتاج 15 ياردة من التيل .
- في ألمانيا إنتاج 10 ياردات من الأقمشة القطنية تكلف من وحدات العمل ما يكلفه إنتاج 20 ياردة من التيل .

وبحساب الميزة النسبية لكل سلعة :

- في انجلترا : 1 ياردة من القماش = 0.5 ياردة من التيل
- في ألمانيا 1 ياردة من القماش = 2 ياردة من التيل

وهذا يعني أن القماش مقوم على أساس التيل أرخص نسبيا في انجلترا ،أي أن انجلترا تستطيع إنتاج القماش بتكلفة أقل نسبيا ومن ثم فانه يوجد لدى انجلترا ميزة نسبية في إنتاج القماش [2] أما ألمانيا فترجع لها الميزة النسبية و التخصص في إنتاج وتصدير سلعة التيل .

وعلى ذلك فإن ***Stuart Mill*** بدلا من أن يأخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في البلدين باعتبارها من المعطيات مع اختلاف نفقة العمل اللازمة لإنتاج كل كمية ، فقد افترض كمية معينة من العمل في كل بلد لكن مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها كل من السلعتين ، أما معدل التبادل التوازني بين السلعتين فهو الذي على أساسه تتساوى تماما القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى [3].

ومن خلال هذا التحليل استنتج ستيوارت مايلي :

- انه كلما زادت شدة الطلب أي حجم الطلب للدولة الأولى على سلع الدولة الثانية كانت نسبة التبادل في مصلحة الدولة الثانية [4].
- كما أن مرونة الطلب تؤثر على حجم التبادل وبالتالي على مقدار النفع الذي تحصل عليه كل دولة

الفرع الثالث : تقييم النظرية و انتقاداتها

من خلال ما سبق يتبين لنا أن النظرية كغيرها من النظريات التقليدية قدمت تفسير ستاتيكي لسبب قيام التجارة الخارجية ، حيث افترضت تكافؤ وتماثل الطلب و العرض بين طرفي التبادل ، وبالتالي لم يقدم ***Stuart Mill*** *تفسيرا لقيام التبادل في حالة عدم تشابه الأوضاع في كلتا الدولتين* ، حيث أنه في وسع الدول الأكثر كفاءة أن تملي شروطها، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين يعد قيدا على تلك النظرية، فما هو الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد ؟ وما حقيقة

[1] محمد صفوت قابل، نفس المرجع ، ص162.

[2] محمد أحمد ألسريتي ، مرجع سابق، ص 43.

[3] الصادق بوشنافة ، مرجع سابق ، ص 11.

[4] محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري الخاص بسلعة معينة أو بمجموعة من السلع ؟ وعلى أي أساس يحدد موقع منحنى الطلب المتبادل لكل دولة؟

المطلب الرابع: نظرية تكلفة الفرصة البديلة

تعتبر هذه النظرية كامتداد لنظرية الميزة النسبية لريكاردو[1] ولقد حاول الاقتصادي الألماني هابرلر إعادة صياغتها متخليا عن نظرية العمل في تحديد القيمة و مستخدما تكلفة الفرصة البديلة ، فالعمل ليس هو العنصر الوحيد للإنتاج كما أنه ليس متجانس فضلا عن ذلك فانه يصعب قياس كل عوامل الإنتاج كميا بوحدات العمل .

الفرع الأول : مضمون النظرية

تتلخص الفكرة العامة للنظرية حول ما إذا استطاعت دولة أ من إنتاج السلعة س أو ع فان تكلفة إنتاج الفرصة البديلة للسلعة (س) هي عبارة عن كمية السلعة الأخرى (ع)التي يجب التنازل عنها للحصول على وحدة إضافية من السلعة(س) وقد تم استخدام منحنى إمكانيات الإنتاج لتطبيق مفهوم هذه النظرية في التجارة الدولية .

الفرع الثاني : التفسير العملي للنظرية

لو افترضنا أنه لدينا دولتين أمريكا و انجلترا كل منهما يستخدم الموارد المتاحة لديه في إنتاج سلعتين هما الطعام (ط)على المحور الأفقي و الملابس (م)على المحور العمودي [2] و الجدول التالي يوضح أسعار تكلفة الفرصة البديلة لكل دولة :

الجدول 03 : مثال توضيحي لتكلفة الفرصة البديلة (جون ستيوارت ميل)

البلد		الطعام (ط)		الملابس (م)
	ط	ط / م	م	م / ط
انجلترا	12 وحدة	0.41	5 وحدة	2.4
أمريكا	15 وحدة	0.66	10 وحدة	1.5

المصدر: عبد القادر متولي ، الاقتصاد الدولي : النظرية و السياسات ، دار الفكر عمان الأردن الطبعة الأولى 2011 ص 29.

وكتحليل للجدول فانه إذا استطاعت انجلترا أن تنتج 12 وحدة طعام أو 5 وحدات ملابس فان ميل منحنى إمكانيات الإنتاج الخاص بها يساوي 0.41 (سعر الطعام =0.41) وبالمثل فانه إذا استطاعت أمريكا أن تنتج 15 وحدة من الطعام أو 10 وحدات من الملابس فان ميل منحنى إمكانيات الإنتاج الخاص بها يساوي 0.66 (سعر الطعام بها = 0.66).

[1] عبد القادر متولي ، الاقتصاد الدولي : النظرية و السياسات ، دار الفكر عمان الأردن الطبعة الأولى 2011 ص 27.

[2] عبد القادر متولي ، المرجع نفسه ، ص 28 .

الشكل التالي هو مثال توضيحي إضافي يعبر لتزايد تكلفة الفرصة البديلة لو افترضنا أن أقصى ما يمكن أن تنتجه الدولة 1 من السلعة Y هو 150 وحدة أي أن له ميزة نسبية في السلعة Y، وأقصى ما تنتجه الدولة 2 من السلعة X هو 140 أي أن لها ميزة نسبية في إنتاج السلعة X.

الشكل 01 : تزايد تكلفة الفرصة البديلة بين بلدين

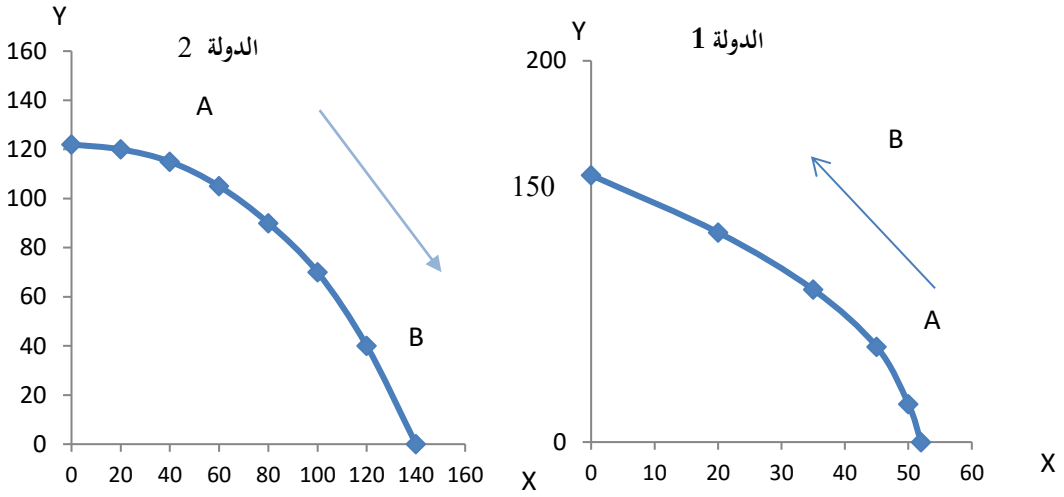

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على ما سبق

هذه المنحنيات تمثل تكاليف الإنتاج فنلاحظ أننا عندما ننتقل من A إلى B في الدولة 2 أن تكلفة ما يجب التنازل عنه من السلعة Y يزداد من نقطة إلى أخرى.

وتظهر الميزة النسبية بيانيا كأقل سعر لتكلفة الفرصة البديلة بمعنى أن الدولة تعتبر أكثر تنافسية في إنتاج السلعة ذات الأقل ميلا ومن الرسم ، فان انجلترا أكثر كفاءة في إنتاج الطعام و أمريكا أقل كفاءة في إنتاج الطعام ، أما المكاسب من خلال التجارة تتمثل في مستوى الزيادة الناتج مقارنة بالوضع في حالة الاكتفاء الذاتي، وتتمثل في هوامش الربح في الفرق بين سعري الفرص البديلة في الدولتين و هذا الفائض يحفز المتاجرين ويحقق المزيد من المكاسب من قيام التجارة .

المطلب الخامس: تقييم التحليل الكلاسيكي.

وكما ذكرنا فيما سبق أن التحليل الكلاسيكي يتم بالبساطة و يبني فرضياته على متغيرات غير ديناميكية وبعيدة عن الواقع فقد وجهت إليه الكثير من الانتقادات من قبل رواد المدارس الحديثة من المفكرين الاقتصاديين يمكن حصرها في ما يلي :

أ . اعتمد التحليل الكلاسيكي على المعيار الكمي لتدخل عنصر الإنتاج العمل مستندا إلى نظرية القيمة في العمل وإهمال جميع العناصر الأخرى كالأرض و رأس المال والتنظيم و التكنولوجيا ، وهذا السبب أدى إلى استبعاد التحليل الكلاسيكي لعدم إعطائه تفسير منطقي للتجارة الخارجية . ومنه إذا كان العمل عامل الإنتاج الوحيد في نظرية الميزة النسبية لريكاردو فان قيان التجارة تعتمد على الفروقات في إنتاجية العمل [1]

[1] Paul krugman et Maurice Obstfeld ; l'économie internationale , 4e édition, de Boeck Paris 2004 page 77.

ب . و يرى بعض الاقتصاديون أن الكلاسيكي كان اهتمامهم موجه إلى المكاسب من قيام التجارة الخارجية، فقد نجحت النظرية الكلاسيكية إلى حد ما في شرح أثر التجارة على رفاهية الدول. فنظرية ريكاردو أثبتت في آن واحد آلية تكوين التجارة الخارجية وبرهان على المكاسب المحققة للدول المتبادلة عبر سياسة حرية التجارة وفتح الحدود أمام الحركة الدولية للسلع و الخدمات [1] ، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في تحقيق هذه المكاسب إما في أن التكاليف أقل أو أن إنتاجية العمل أكبر من بلد لآخر.

ج. النظرية الكلاسيكية عمدت على تفسير التجارة الدولية على أنها حالة مبسطة كقيام التجارة فقط بين دولتين وليس مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التبادل يتم عبر سلعتين وليس مجموعة كبيرة من السلع، إضافة إلى إهمال النظرية لنفقات النقل للسلع بين الدول.

د . النظرية ذات طابع استاتيكي (ساكن) فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن ومدى تأثيره على التطور في هيكل الاقتصاد ونمو عوامل الإنتاج، والدور الذي يلعبه ذلك في اكتساب المزايا النسبية، أو كما تعرف اليوم بالمزايا التنافسية[2] .

و من خلال المبحث الأول يمكن القول بأن التحليل الذي جاءت به النظريات الكلاسيكية تركز على قيام التجارة الخارجية بين بلدين وسلعتين فقط، كما أنها تهمل وتستبعد استخدام النقد كوسيلة لقياس القيمة وتعتمد على مقياس العمل كمحدد للقيمة ، كما أن هذه النظريات تعتمد على فروض مبسطة أهملت جانب الطلب ، ومنه فما هي النظريات الأكثر منطقية في التحليل في المدرسة النيوكلاسيكية ؟

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية الجديدة للتجارة الخارجية

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى ،حيث قلبت منوال التجارة الخارجية رأسا على عقب مما حمل الكتاب على التأمل من جديد في تلك النظرية وعلى الرغم من كتابات عديد من الاقتصاديين المحدثين أمثال "هابرلر" و" ليونتييف" فقد ظلت النظرية الكلاسيكية في مجموعها كما هي عليه إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هيكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية و الكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن [3] .

المطلب الأول: نظرية *Heckscher–Ohlin*

نظرية *Heckscher-Ohlin* وتعتمد النظرية على عنصري الوفرة و الندرة وتقول أن أساس قيام التجارة هو الميزة النسبية التي تأتي بسبب اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج. إذن فالوفرة العنصرية تؤثر على أسعار عناصر الإنتاج وبالتالي هي أساس الميزة النسبية. وتفترض النظرية قبل قيام التجارة يجب أن تكون الأسعار النسبية مختلفة بين الدولتين.
وفيما يلي استعراض لكل من تحليل هيكشر و تحليل أولين :

[1] Michel Rainelli ; le commerce international , édition la découverte, Paris, 1996, page 44.
[2] الصادق بوشنافة ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.
[3] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ،مصر،سنة 2004 ،ص 17.

الفرع الأول : تحليل *Heckscher*

بشكل مبسط يقرر هيكشر إن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول المختلفة يرجع إلى عاملين يرتبطان بجانب العرض هما [1] :

- تختلف الدول فيما بينها في مدى الوفرة و الندرة لعناصر الإنتاج (العمل و رأس المال) وهذا السب يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية من دولة إلى أخرى .
- اختلاف إنتاج الدول للسلع المختلفة حيث أن إنتاج السلع يحتاج إلى نسب متفاوتة من العمل ورأس المال.

فالدولة وفيرة عنصر العمل سوف ينخفض فيها سعر العمل (الأجر) ، ومن ثم تنخفض سعر السلعة التي تعتمد على عنصر العمل وكذا فان الدولة وفيرة عنصر رأس المال سوف ينخفض فيها سعر السلعة التي تعتمد على رأس المال ، وعندما يبدأ التبادل الدولي ستكون صادرات كل دولة من سلع التميز النسبي أي السلعة التي تتطلب عنصر الإنتاج الوفير .

الفرع الثاني : تحليل *Ohlin*

في بحثه لسنة 1933 المسمى التجارة الإقليمية و الدولية ، قدم ***Ohlin*** تفسيرا للتقسيم الدولي للعمل وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية كما أوضح أن الكثير من القضايا المطرحة في كتابه تفسر مقال أستاذه و مواطنه أيلي ***Heckscher*** الذي صدر عام 1950 ، فبدأ بالتركيز على الأسعار وليس التكاليف وبذلك قام بتحليل محددات العرض و الطلب وبدأ بتنقيح فرضية هيكشر القائل بان إنتاج السلع المختلفة تحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج ، وافترض بدلا منه تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول المختلفة .وقد أضاف أولين شرطين أساسيين لتحقيق النظرية وهما :

- أن يكون هناك تماثل في أذواق المستهلكين داخل البلد الواحد [2] ، هذا لأن الأسعار النسبية للسلع قد تتأثر ارتفاعا أو انخفاضا بالتغيرات في الأذواق من جانب المستهلكين تماما كما تتأثر بالندرة أو الوفرة في عناصر الإنتاج.
- يجب تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في كل بلد أي في العناصر المشاركة في الإنتاج وإلا لوجدنا تفاوتات كبيرة بين الدول ولا يكون هناك الحديث عن الوفرة و الندرة .

الفرع الثالث : تقييم النظرية

لقد استطاعت نظرية ***Heckscher-Ohlin*** أن تغير نظرة الكلاسيك إلى أبعد الحدود ،لأن النظرية تؤكد على التفاعل بين نسب عوامل الإنتاج المختلفة المتاحة في مختلف البلدان والنسب التي يتم استخدامها في إنتاج مختلف السلع، وهذا كأساس للتخصص وتقسيم العمل الدولي إضافة إلى أن النظرية أبرزت علاقة التأثر و التأثير بين كل من التجارة الخارجية وعلاقات التوزيع الداخلية للدول أطراف التعامل ،كما عملت النظرية على دراسة تأثير قيام التجارة الخارجية على مستويات الأسعار المحلية بين أطراف التبادل .

[1] عبد القادر متولي ، الاقتصاد الدولي: النظرية و السياسات ، مرجع سبق ذكره ،ص 42 .

[2] رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 49

مثال آخر لنظرية هكتشر وأولين: لدينا دولتين هما الجزائر و تونس ولدينا عنصريين من عناصر الإنتاج هما العمل والأرض، الجزائر لديها 120 وحدة من العمل و40 وحدة من الأرض، وتونس لديها 500 وحدة من العمل و 250 وحدة من الأرض، فكمية الموارد في تونس أكبر من الجزائر ولكن هذا لا يفسر اختلاف تكاليف السلعة في البلدين لأن الذي يهمنا هو الوفرة النسبية. لتحديد الوفرة النسبية في العمل نقسم كمية العمل على الأرض في البلدين:

الجزائر : 120÷40=3 تونس: 500÷250=2

نستنتج أن لدى الجزئر وفرة نسبية في العمالة ولدى تونس وفرة نسبية في الأرض.

ولتحديد الوفرة النسبية في الأرض نقسم كمية الأرض على العمل في البلدين:

الجزائر : 40÷120=0.3 تونس: 250÷500=0,5

نستنتج أن لدى سوريا ميزة نسبية في الأرض ولدى الأردن ميزة نسبية في العمالة

هذا في حال الوفرة النسبية كمصدر للميزة النسبية ، فعلى كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي تستخدم بكثافة الموارد الاقتصادية المتوفرة لديه نسبياً.

المطلب الثاني: نظرية Samuelson -*Heckscher–Ohlin*

وتعرف هذه النظرية بتأثير التجارة الخارجية على أسعار عناصر الإنتاج **فقد** سبقت الإشارة إلى أن قيام التبادل الدولي يقوم على أساس انتقال السلع دون التطرق إلى إمكانية انتقال عناصر الإنتاج كما بينته النظرية الكلاسيكية ومنه تبقى الاشكالية الجوهرية ، هل يؤثر قيام التبادل الدولي على أسعار عوامل الإنتاج كما يؤثر على أسعار السلع المتبادلة ؟

إن نظرية *Heckscher-Ohlin* تنطلق وفقاً للاختلاف بين الدول بسبب اختلاف نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لديها ، على اعتبار أن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى . وفرض ثبات كميات العناصر في كل من البلدين، ، وطبقا للمعطيات من عناصر الإنتاج يكون ثمن العنصر الأكثر وفرة منخفضا نسبيا، وثمن العنصر النادر مرتفع نسبيا، إلا أن قيام التجارة الخارجية سوف يزيد من الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة ويقلل من الطلب على عنصر الإنتاج النادر نسبيا، وهو ما سوف يترتب عنه اتجاه ثمن العنصر الوفير إلى الارتفاع، واتجاه ثمن العنصر النادر إلى الانخفاض. ولما كانت أسعار المنتجات محل التبادل الدولي سوف تتساوى في مختلف البلدان أطراف التبادل، فإن سيادة ثمن واحد لكل من السلعتين في كل من البلدين سوف يضمن سيادة ثمن واحد لكل من العنصرين فيهما [1]

[1] الصادق بوشنافة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

فالتجارة الدولية الحرة لها أثر على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج ما بين مختلف الدول شبيه بأثر انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى إلا أن هذا الأثر لن يكون من شأنه تحقيق مساواة تامة بين أسعار مختلف عناصر الإنتاج في مختلف الدول المتبادلة ومن ثم تكون التجارة الخارجية بديلا جزئيا وليس كاملا لانتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى [1] .

ومن بين الاقتصاديين الذين ثمنوا ما صاغه هيكشر وأولين الاقتصادي Samuelson في مقالاته 1948 و1949 وقام بعرضها أيضا A .P .Lerner فطبقا لتحليلهما لنظرية تساوي عناصر الإنتاج فقد أضافا بعض النقاط الأساسية فاعتبرا أن التجارة الخارجية تؤدي إلى التعادل المطلق والنسبي لأسعار عناصر الإنتاج طالما أن أطراف التبادل الدولي لم تصل بعد إلى مرحلة التخصص الكامل لإنتاج أي من السلع المتبادلة و إذا كانت الفروق ضئيلة بين نسب توافر عناصر الإنتاج، فإن التبادل الحر للسلع والخدمات يقوم بدور البديل الكامل لحركة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول. إن مدى صحة هذه الشروط مرهون بتوفر الافتراضات الأساسية لنظرية تساوي عناصر الإنتاج.

ولقد بين Samuelson أن ارتفاع سعر السلعة يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة ، وقد أدى ذلك إلى نظريته التي عرفت فيما بعد بنظرية " تعادل أسعار عناصر الإنتاج " و أطلق عليها اسم نظرية ***Heckscher-Ohlin-HOS Samuelson*** ووفقا لهذه النظرية فان قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية و المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، وتقول هذه النظرية أنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج وتؤكد فرضية ساموبلسون أنه في حال تجانس عناصر الإنتاج و المنافسة الكاملة يؤدي التبادل الدولي حتما إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج .

المطلب الثالث : نظرية Stolper – Samuelson [2]

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج ، وقد وضعت هذه النظرية عام 1941 أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها Samuelson عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات ولقد بينت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية ***Heckscher-Ohlin*** ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها و ذلك في نموذج للتوازن العام.

لقد أثبتت النظرية أنه في حال زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة ، ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلع الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها بدلا من استيرادها المكلف وبما أن حجم العرض من عامل الإنتاج ثابت فان الإنتاج

[1] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر ، سنة 2008، ص 22 .

[2] محمد دياب ، مرجع سابق الذكر ، ص 121.

الإضافي المرافق لزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى ولكي يتم ذلك لابد من زيادة سعر هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الآخر ومن ثم سوف يزداد عائده .

المطلب الرابع : لغز Leontief

لقد عرف نموذج هيكشر أولين العديد من المحاولات للتأكد من صحته ومدى انطباقها على التجارة الخارجية ولقد حاول ليونتييف إثبات هذا النموذج من خلال دراسته عام 1953 لمدخلات و مخرجات الولايات المتحدة الأمريكية و التي تتميز بوفرة في رأس المال ولهذا فان المنطق يفضي إلى ضرورة تخصص الولايات المتحدة في إنتاج السلع التي تتطلب عنصر رأس المال وتوجهها إلى التصدير في حين تقوم باستيراد السلع كثيفة العمل من البلدان الأخرى ، ولكن أبحاث ليونتييف أثبتت العكس وتتلخص دراسته فيما يلي :

استخدم Leontief عنصرين فقط (العمل ورأس المال) وأهمل بقية عناصر الإنتاج الأخرى ومن أهمها عنصر الموارد الطبيعية، فلو ادخله كعنصر مستقل لما توصل لنفس النتيجة التي توصل إليها. فهناك علاقة وثيقة بين عنصر الموارد الطبيعية وعنصر رأس المال، لذلك قد تصنف الواردات الأمريكية من الموارد الطبيعية على أساس أنها كثيفة رأس المال، وهي في الواقع كثيفة موارد طبيعية. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 04: دراسة Leontief حول هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة 1947 لبعض الصناعات .

	الصادرات	بدائل الواردات
كمية رأس المال (K)	2.550.780 دولار	3.091.339دولار
كمية العمل(L)	182 عامل	170 عامل
المعدل (K/L)	14010 دولار	18180 دولار

Source : Peter H Linder, Charles P kindleberger ; l'économie internationale , traduit de l'américain par Philippe de lavergne, 7e édition economica paris 1982 page 80.

وما نلاحظه من الجدول أن وحدة الصادرات تحتاج إلى حوالي 14ألف دولار من رأس المال لكل عامل، بينما تحتاج وحدة الواردات من السلع المنافسة إلى 18ألف دولار، وهو ما يوضح أن صادرات الولايات المتحدة هي سلع كثيفة العمل وارداتها من السلع المنافسة هي كثيفة بعنصر رأس المال. وبذلك تبين أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تخصص بتلك الأنواع من الإنتاج كثيف العمل وهذا ما توصل إليه ليونتييف في تحليله للبحث انه وعلى عكس المنطق فان الولايات المتحدة المعروفة بكثافة عنصر رأس المال لديها فإنها تصدر سلع كثيفة العمل

ومنه فقد ولدت نتائج دراسات Leontief العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج. ولكن الإشكالية المطروحة الآن هل نظرية هيكشر- أولين غير صحيحة بعد دراسة ليونتييف ؟

نظرية هيكشر أولين منطقية لكنها لا تنطبق عمليا في جميع الحالات ، ومن هنا فالمدرسة النيوكلاسيكية ترجع السبب في قيام التبادل الدولي إلى اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج ومدى وفرتها النسبية لديها . وعموما يمكن القول أن النظرية توفر أساسا علميا لإدراك وفهم التبادل الدولي للسلع، إلا أنها تبقى نظرية تجريدية إلى حد ما بالنظر إلى الفروض التي قامت عليها.

المطلب الخامس : تقييم نظرية *Heckscher-Ohlin*

رغم أن النظرية أخذت بعدا أوسع في تفسير التبادل الدولي للسلع و فتحها لمجال البحث وتطوير فكر التجارة الخارجية بعد الدراسات التي قام بها كل من ساموبلسون وليونتييف ، إلا أنها لم تسلم من القصور و النقائص الموضحة في النقاط التالية:

- استبعدت النظرية أثر البحوث و التطوير الذي ينشأ عنها التقدم التكنولوجي حيث تفترض تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة[1] .
- بنيت فرضيات النظرية على تبادل السلع في أسواق المنافسة الغير احتكارية ولم تأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع و الخدمات في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية.
- استاتيكية النظرية لاعتبارها أن دوال الإنتاج دوال خطية متجانسة .
- اعتمدت النظرية على تماثل الهيكل الاقتصادي بين الدول المتبادلة و بالتالي هي لا تفرق النظرية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة والملاحظ هو وجود تفاوت كبير في قدرة ومرونة الاقتصاديات المتخلفة على التكيف.
- أهملت نفقات النقل و تأثيرها على توطين النشاطات الإنتاجية.

ولكن رغم هذه النقائص تعتبر نظرية هيكشر أولين بمثابة نقطة انطلاق لظهور نظريات حديثة متنوعة حاولت في معظمها تجنب ما وقعت فيه هذه النظرية، واعتماد فرضيات سليمة وأكثر واقعية حتى تتمكن من تقديم تفسير سليم لأسباب قيام التجارة الدولية ومحدداتها واتجاهها، مع التركيز على طبيعة السلع التي تدخل في التجارة الدولية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار لجانب الطلب كعنصر محدد للتجارة وكذا العامل الديناميكي أي الزمن ومزايا الاحتكار التكنولوجي ومالها من دور هام في تحديد اتجاه التجارة الدولية، وهو ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي من خلال الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية.

و من خلال معالم النظريات السابقة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية فالواقع يؤكد جانبا من التجارة الخارجية التي تتم بين دول متشابهة في ظروفها و اقتصادياتها وأحيانا نجدها تتبادل نفس أجناس السلع كتصدير الهواتف إلى دولة أخرى واستيراد نفس

[1] عبد القادر متولي ، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

المنتجات المماثلة في الميزات و الخصائص من نفس الدولة وفي مثل هذه الحالة فان الكثير من الاقتصاديين المعاصرين تساءلوا عما إذا كانت النظريات التي تم دراستها سابقا تفسر بصورة كافية ذلك الواقع العملي فرغم قصورها إلا أنه تم توجيه دعوات لإعادة النظر في جوانبها المنطقية لحل بعض القضايا و المشكلات . وقد ساهمت النظريات النيوكلاسيكية بإضافات منطقية لتفسير التبادل فقد أخذت بعين الاعتبار عنصري الإنتاج رأس المال K و العمل L و اللذين أهملتهما النظرية الكلاسيكية بحيث يرى الكتاب النيوكلاسيك أن قيام التجارة الخارجية يكون على أساس اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج .

إن ظروف الإنتاج التي تسودها مبادئ الاحتكار وحالاته المختلفة، ولا نكاد نجد حالة السوق من المنافسة الكاملة ، بل تخضع أغلب فروع الإنتاج للمنافسة الاحتكارية و المقيدة، ومنه فإن التخصص الدولي و التجارة الخارجية لا يتماشى و فرضياته مع واقع السوق المقيد وهو ما يدعونا إلى البحث عن نظريات أخرى أكثر تجريبية واقترابا مع الواقع من خلال الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي، وهو ما سنعرضه إن شاء الله في المبحث الموالي ، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية :

- إذا كانت النظريات التقليدية ذات طابع ساكن فما هي العوامل الديناميكية فيما يسمى بالنظريات الحديثة للتجارة الخارجية وهل أعطت هذه النظريات مضمونا شاملا خال من النقائص في تفسير التبادل الدولي للسلع و الخدمات ؟

المبحث الثالث : الأساليب النظرية الحديثة التجارة الخارجية.

حاولت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية إدخال ما يسمى بعنصر الابتكار أي بإدخال الدينامكية في تفسير التجارة الدولية، والتي أهملت من طرف نظرية النفقات النسبية لـ David Ricardo إلا أن هذه النظريات لا تنفي النظرية التقليدية بقدر ما تعكس إلى هذا الحد أو ذاك الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

المطلب الأول: نظرية الفجوة التكنولوجية

يعتبر J. Posner من رواد و مؤسسي هذه لنظرية وهذا من خلال أبحاثه لعام 1961، مفاذها أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج *Heckscher-Ohlin* حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكِّن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني[1] . ويقوم هذا الافتراض على عنصرين :

أ. إما زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول المشاركة في التبادل التجاري الدولي الأمر الذي يمنح هذه الدولة ميزة نسبية تجاه تلك الدول وهذه الاختلافات الدولية في المزايا النسبية بين الدول ، تمكن الدول ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى الدولة الأخرى التي لم تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة فيها .

[1] Guillochon Bernard, Kwaecki Annie, Economie International : Commerce et Macroéconomie, Dundo, 5 eme édition , 2006, page. 62.

ب. وإما دخول إحدى الدول بسلع جديدة كليا ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا أو تقليدها لأنها لا تمتلك الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع.

ولقد قام Posner باستخدام مصطلحين في تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية وهما :

- ✓ **فجوة الطلب** : وتمثل الفترة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة في الدولة المبتكرة وبداية استهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.
- ✓ **فجوة التقليد**: وهي الفترة الزمنية التي تكون بين إنتاج السلعة الجديدة في الدولة المبتكرة و إنتاج هذه السلعة في الدول الأخرى. وفي حال تقليد إنتاج هذه السلعة في الدول الأخرى تفقد الدولة المبتكرة ميزتها النسبية في هذه السلعة.

المطلب الثاني : نظرية دورة حياة المنتوج

يعتبر الاقتصادي Vernone من مؤسسي هذه النظرية سنة 1966، وهي امتداد لنظرية الفجوة التكنولوجية ، وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن الإضافة التي جاء بها Vernone هي تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها[1] ، فهي بكل بساطة عبارة عن مناقشة التغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن فدورة حياة المنتوج تقوم على افتراض أساسي أنه مثل الإنسان فان المنتجات تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار ثم أخيرا تموت وهي تبدأ في بلد متقدم وتنتهي في بلد متخلف [2] ، ويوضح هذا النموذج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتوج كل فترة وعمر هذا المنتوج بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج من الناحية العملية كطريقة للتنبؤ ولتقييم حجم المبيعات و الظروف التكنولوجية و التنافسية التي تواجه المنتوج [3]

إن نظرية دورة حياة المنتوج وان كانت تعكس حقائق معينة في تطور إنتاج الكثير من السلع إلا أنها لا تقدم تفسيرا شاملا لاتجاهات تطور التجارة الدولية، فثمة العديد من السلع منها على سبيل المثال السلع ذات دورة حياة قصيرة أو تلك التي تتطلب نفقات نقل عالية أو تتمايز إلى حد كبير من حيث النوعية فهي لا تندرج ضمن سياق هذه النظرية .

المطلب الثالث: نظرية Linder : يرى Linder أنه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة و التي تكون الجزء الأكبر من التجارة تكون نماذج الطلب هي المسئولة عن اتجاه وحجم التجارة ، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية ولهذا فان العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه [4] .

ومنه يمكن تقييم النظرية كما يلي[5] :

---

[1] Guillochon Bernard, Kwaecki Annie, op.cit, page 60.

[2] + رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ن ص 55.

[3] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 36.

[4] زينب حسين عوض الله ، المرجع نفسه ، ص 34.

[5] محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص212.

1. أدخلت النظرية في اعتبارها جانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي وهو اعتبار أهملته نظرية نسب العناصر باللجوء إلى فروض غير واقعية.
2. أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة و الدول النامية وهي بذلك تنقل التحليل النظري في مجال التجارة الدولية خطوة كبيرة نحو الاقتراب من الواقع الاقتصادي.
3. التزمت المنهج الديناميكي في التحليل مما مكنها من إلقاء الضوء على العلاقة الجدلية بين التجارة الدولية وكمية ونوع الموارد .
4. إن اختلاف الثقافات و المعتقدات و التقاليد في البلدان المتخلفة يعكس عدم تشابه في أذواق المستهلكين عند تقارب مستويات الدخل.

المطلب الرابع : نظريات التبادل اللامتكافئ

تقوم هذه النظريات على أساس أن التجارة بين الدول تعتبر غير متكافئة فهي تصب في مصلحة الدول المتقدمة بالدرجة الأولى ولقد نادى بهذا الكثير من الاقتصاديين أمثال سمير أمين[1]* .

ولقد بدأت معالم هذه النظريات تتضح بعد ضعف نظريات النفقات النسبية في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية هذه النظريات لا يمكنها أن تفسر الطرق التي تطورت بها التجارة الخارجية وهي تطور التجارة بين الدول المتقدمة بمعدل أسرع من تطورها بين الدول المتقدمة و المتخلفة وهو ما أكده سمير أمين . فقد أوضح *Myrdal* إن التبادل الدولي لا ينتج عنه التساوي في الدخل وهو ما يؤكده المسار التاريخي و قد أرجع السبب في ذلك إلى الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية ومن أهمها المنافسة التامة و الكاملة وقال إن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية ، بمعنى أن وجود فروق في أسعار عناصر الإنتاج وفي الدخل يؤدي إلى المزيد من الاختلالات .

أما ايمانويل فيفسر هذه النظريات إلى :

- إمكانية انتقال رأس المال بين الحدود السياسية حتى وان لم يكن عنصر العمل قادرا على ذلك وهذا ما اختلف فيه مع نظرية ريكاردو الذي افترض استحالة انتقال كلا العنصرين .
- اعتبار رأس المال كنتاج لعنصر العمل وهو بذلك يختلف مع نظرية نسب عناصر الإنتاج التي تعتبر عنصر رأس المال مستقلا.

* **سمير أمين** : هو اقتصادي مصري من أشهر كتاب مدرسة التبعية في العالم وقد تقلد مناصب هامة في الأمم المتحدة واهتم بعلاقات التبعية (تبعية الجنوب للشمال) و انتقد الأساس الذي أقيمت فيه النظريات التقليدية في التجارة الدولية .

ومنه يعتبر *Emmanuel* أنه إذا كانت الأجور متساوية في البلدين لكن التركيب العضوي لرأس المال يختلف من بلد إلى آخر وبفعل نظرية تكاليف الإنتاج فان ساعة من العمل الكلي في البلد الذي يرتفع فيه التركيب العضوي لرأس المال (البلد المتقدم عادة) تحصل على منتجات أكثر منه في البلد الذي يقل فيه التركيب العضوي لرأس المال (البلد المتخلف) .

المطلب الخامس : نموذج الجاذبية و التجارة الخارجية

يعتبر نموذج الجاذبية من أهم نماذج التجارة الخارجية ومن أحدث نظرياتها ، حيث يجعل هذا النموذج التوقعات بشأن التبادلات التجارية للسلبع و الخدمات مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول، والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية للدول، وهو بهذا يحاكي قانون نيوتن للجاذبية الذي يعتمد على المسافة والحجم المادي بين كتلتين.

ولمعرفة التدفقات التجارية ما بين الدول، فإن نموذج الجاذبية يفترض أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية لطرفي التبادل ، ويعرف النموذج الأساسي للجاذبية تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة Aإلى الدولة B والذي يرمز إليه X_{AB} على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين Y_A و Y_B مقسوما على المسافة D_{AB} بينهما مثل ما توضحه المعادلة التالية :

$$X = c \frac{Y_A}{D_{AB}} \frac{Y_B}{D_{AB}}$$

X_{AB} التدفق التجاري من الدولة A إلى أو من الدولة B .

C ثابت ، Y_A و Y_B يعبران عن الحجم الاقتصادي للدولتين، كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين .

D_{AB} المسافة بين الدولتين.

ويمكن صياغة هذه المعادلة بشكل خطي من خلال توظيف اللوغاريتم (Log) حيث تتمثل المعادلة السابقة شكلها الخطي كالآتي :

$$X_{AB}) = b_0 + b_1 \text{Log}(Y_A) + b_2 \text{Log}(Y_B) + b_3 \text{Log}(D_{AB}) + e_{AB} \log($$

0 < b1 b2 أما **0 > b3**

ويلاحظ من هذه المعادلة الخطية تفسير تدفقات التجارة من الصادرات أو الواردات اعتمادا على ثلاثة متغيرات تابعة، والمتمثلة في لوغاريتم حجم الدولة المستوردة و لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة، ، ولوغاريتم الجاذبية أوالمسافة بينهما، ويمكن استخدام متغيرات النموذج b1 و b2 و b3 كمقياس لمرونة هذه التدفقات التجارية ، حيث تزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد بمعدل ثابت إذا زاد حجم اقتصاد الدولة A بنسبة 1%، في حين تتقلص التجارة بين الدولتين إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1 % .

ومن خلال ما سبق في النظريات الحديثة للتجارة الدولية فإننا نلمس فيها نوعا من الواقعية في التحليل والطرح باعتبار أن هذه النظريات كانت السباقة في إدخال العنصر الديناميكي بالإضافة إلى إظهار العيوب التي وقعت فيها النظريات التقليدية ، فقد خدمت الاقتصاد الدولي لفترة طويلة وكان لها الفضل في رسم معالم التجارة الحديثة .

ولكن الدور التي لعبته هذه النظريات لا يجعلها ترتقي في صحتها إلى مستوى الكمال رغم المنطق السليم الذي جاءت به وذلك بسبب التغير المستمر في معالم التنمية و التطور بين الدول، فتقليص الفارق الزمني بين ابتكار المنتجات الجديدة في كل دولة يجعل المنتوج المبتكر يدخل في مرحلة النمطية بعد فترة وجيزة جدا نظرا لامتلاك العديد من الدول لبراءة اختراع نفس التقنية وهذا ما لم تعكف عليه نظرية الفجوة التكنولوجية .

بالإضافة إلى نظرية دورة حياة المنتوج التي حصرت جميع المنتجات في نطاق واحد وهو مرورها بالمراحل الثلاث دون أن تذكر الظروف المستثناة لبعض المنتجات بالإضافة إلى اعتقاد رواد مدرسة التبعية إلى حتمية استفادة الدول المتقدمة من ميزات التجارة الدولية على حساب الدول النامية فحسب التطلعات الجديدة للنظام التجاري الدولي الجديد فبروز بعض الدول النامية كدول أكثر تقدما كالصين مثلا أبرز في بعض الأحيان إمكانية استفادة هذه الدول من مزايا قيام التجارة الدولية على حساب الدول الأكثر تقدما ومثال ذلك التخوف الأخير للولايات المتحدة الأمريكية من النمو المتزايد للقدرات التجارية و الاقتصادية للصين مما جعل الولايات المتحدة تضغط على الصين لرفع قيمة عملتها وممارسة بعض النشاطات الحمائية على منتجاتها لهدف وقف الزحف الكبير لمنتجاتها على حساب المنتجات المحلية .

ومن خلال هذا العرض لمختلف النظريات السابقة سواء التقليدية أو الحديثة، نجد أنها تنطلق من فرض أساسي وهو حرية التجارة ما بين الدول وعدم تبني هذه الأخيرة لسياسات تعيق مسار حركتها، هذه السياسات هي ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثالث.

المبحث الرابع: الإطار العام للتنافسية الدولية

قد لا نجد إطار مفاهيمي موحد للتنافسية، وإنما تختلف هذه التعريفات باختلاف الأبحاث والدراسات، والعناصر المحددة للتنافسية، وقد تتشابك هذه المفاهيم مع مصطلحات النمو و التنمية الاقتصادية، ومن هنا يكون مفهوم التنافسية مفهوما ديناميكيا يمتاز بالحداثة ولا يتبع أي مقاربة نظرية تفسره، ولكن عموما تعتبر التنافسية الدولية وسيلة لتطوير القدرات الاقتصادية لاسيما في الدول النامية وتحسين أداء مؤسساتها وتشجيع الانفتاح التجاري.

المطلب الأول:مفاهيم عامة حول التنافسية الدولية

إن مفهوم التنافسية الدولية يختلف باختلاف الرؤى فيما إذا كان مؤسسة أو قطاع أو دولة، فعلى صعيد المؤسسات تعتبر التنافسية هي قدرة الشركة على دعم المستهلك بالمنتجات والخدمات بشكل أكثر فعالية وكفاءة من باقي المنافسين الآخرين في

الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى توسعة نشاط هذه الشركة على الصعيد العالمي وفي إطار تحرير التجارة من القيود، وسنعرج على بعض التعاريف:

- يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، أما المعهد الدولي للتنمية الادارية يعرف التنافسية على أنها قدرة البلد على توليد القيم المضافة ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول.[1]
- وبالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية: التنافسية الدولية هي القدرة على توليد المداخيل من عوامل انتاج تكون مرتفعة نسبيا، بالاضافة الى توليد نسبة عمالة مستدامة.[2]

المطلب الثاني:أنماط التنافسية.

يمكننا التمييز بين أنواع مختلفة من التنافسية أهمها:

- **التنافسية على مستوى القطاع:** ونعني بها مقدرة المؤسسات التابعة لنفس القطاع الإنتاجي على تحقيق التوسع في الأسواق الدولية دون الحاجة إلى الحماية التجارية و الدعم الحكومي.
- **تنافسية المنظمات:** وتعرف تنافسية المنظمة على أنها القدرة على تزويد المستهلكين بالسلع و الخدمات بشكل أكثر نجاعة وفعالية من بقية المنافسين الآخرين في السوق الدولية.
- **التنافسية على مستوى الأسعار و التكلفة:** وقد سبق التحليل الكلاسيكية للتجارة الدولية إلى أن البلد الذي ينتج السلع بالتكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.وكذلك المؤسسة التي تنتج بتكلفة أقل تقدم عروضا أفضل من المنافسين من حيث السعر.

المطلب الثالث:محددات التنافسية

ويمكن تحديد مصادر الميزة التنافسية إلى محددات تقتصر أغلبها على المتغيرات الجزئية للاقتصاد:

- ظروف عوامل الإنتاج: يرجح التحليل الاقتصادي الجزئي في ظل نظرية الميزة التنافسية على وجود عامل اليد العاملة ورأس المال فقط داخل المنشأة، ولكن يشمل كل عوامل الإنتاج من التكنولوجيا و الموارد الطبيعية و البيئة. و تتطلب الميزة التنافسية الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج وتفاعلها مع محددات الميزة التنافسية الأخرى.

[1] نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، ص23.

[2] نوري منير، نفس المرجع، ص23.

- الطلب المحلي: يتمثل ذلك في هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقه مع الطلب العالمي، فإذا كان هيكل الطلب المحلي يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا، فان ذلك يحفز تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها، مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات.
- الصناعات المكملة والمغذية[1]: يعتبر توافر مجموعة الصناعات المكملة والمغذية أحد محددات الميزة التنافسي، نظرا لما توفره من مدخلات بسرعة وبمرونة كبيرة تساهم في تخفيض السعر، كذلك يترتب على وجود تلك الصناعات قصر خطوط الاتصالات و المواصلات، كما يتيح فرصة لتبادل المعلومات و الأفكار والتكنولوجيا و خلق مهارات إنتاجية وإدارية.
- إستراتيجية المؤسسة وهيكلها ودرجة المنافسة[2]: يتضمن هذا المحدد الأهداف و الاستراتيجيات وطرق وأساليب تنظيم المؤسسة، بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية التي تشجع على الاختراع وتهيئ للنجاح على المستوى العالمي. ويترتب على الاختلافات في المناهج الإدارية والمهارات التنظيمية، خلق مزايا لعدد من الدول في أنواع مختلفة من الصناعات.

المطلب الرابع: مؤشرات التنافسية الدولية.

أ- مؤشر الحرية الاقتصادية و التجارية: هذا المؤشر يعتبر وسيلة لقياس درجة سيطرة الحكومات على الاقتصاد و التجارة الخارجية، ويشتمل هذا المؤشر على حوالي 50 متغير حسب ما أصدره معهد Héritage، وتنقسم هذه المتغيرات إلى محاور، نذكر منها الطبيعة القانونية للمنافسة في الأسواق و الحرية التجارية، و كذا النظام الجبائي ومعدل الانفاق الحكومي، بدون أن نهمل حرية الاستثمار و الحرية المالية.

ب- المؤشر المركب: يصدر هذا المؤشر بشكل نصف سنوي عن مؤسسة الشؤون المالية الأمريكية التي تأسست سنة 1996 ويقيس هذا المؤشر ثروة الأمم، ويستند إلى ثلاثة متغيرات، متغير البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية ، البنى التحتية للمعلومات.

ت- مؤشر التنمية البشرية: ويصدر هذا المؤشر من منظمة الأمم المتحدة، ويعطي لكل دولة درجة(مرتفع، متوسط، منخفض)، ويتم حسابه على أساس متوسط العمر و الدرجة التعليمية ومحو الأمية ومعدل دخل الفرد بالنسبة للناتج المحلي.

المطلب الخامس: الجزائر والتنافسية الدولية.

تصدر عدة تقارير سنوية في تقييم العوامل المساعدة على الإنتاجية والرخاء والنمو الاقتصادي في جل بلدان العالم، وتشير هذه التقارير على أنه بالرغم من مرور عقد كامل من الأزمة المالية العالمية فإن القطاع المالي لا يزال ضعيفاً. وقد احتلت الجزائر المرتبة 87 في 2016 بعدما كانت تحتل المرتبة 79 في سنة 2014 ، ولكنها مراتب أحسن من تلك التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 110 سنة 2012 و100 في سنة 2012.

---

[1] علام عثمان، سنوساوي صالح، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات التنافسية، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، العدد 4، سنة 2018، ص 77.

[2] علام عثمان، سنوساوي صالح، نفس المرجع، ص77.

ومن نقاط القوة التي يتميّز بها الاقتصاد الجزائري، عدّد التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالمياً)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالمياً). وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالمياً)ي ونسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمياً). كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالمياً)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالمياً)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالمياً)، ونوعية المنشآت المطارية (المرتبة 107 عالمياً)، وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالمياً). كما كان للخدمات والمؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية (المرتبة 126 عالمياً)[1].

أما فيما يتعلق بجودة مناخ الأعمال في الجزائر فهي تعتبر مشكلة المستثمرين وأصحاب المؤسسات، غير أن الملاحظ أن نسبة التضخم بدأت تلقى بثقلها على مناخ الأعمال، حسب استطلاع آراء أصحاب المؤسساتي بحيث حل في المرتبة الرابعة. وهذا ما يوحي ببداية تأثر مناخ الأعمال بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر. و يعتمد مؤشر التنافسية العالمية في تقييمه للاقتصاديات على ثلاث فئات من العوامل التي تؤثر على التنافسية وهي العوامل المؤسسية، والنجاعة، والابداع.

و لكل فئة من هذه العوامل مؤشرات ثانوية من قبيل المؤسساتي والهياكل القاعدية، ومحيط الاقتصاد الكلي والتربية والتعليمي والأسواق المالية وحجم السوقي و الابداع.و للذكر، يقوم مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية في الجزائر بإجراء المسح السنوي لصالح المنتدى على عيّنة من المؤسسات المنتجة في الشق المتعلق بمناخ الأعمال.

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/، تقرير التنافسية العالمي: الجزائر في المرتبة 86 متقدمة برتبة واحدة، تقرير في سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2019/11/14، الساعة 09.

خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل أولا للنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية، وتم التوصل إلى العناصر التالية :

- اعتماد منظري ورواد المدرسة الكلاسيكية على نظرية العمل / القيمة في تحديد قيمة السلعة، حيث يفسر Adam Smith قيام التجارة بين الدول على أساس اختلاف النسب المطلقة مع اهمال عناصر الانتاج ، بينما يفسرها Ricardo على أساس اختلاف النفقات النسبية، وأبقت هذه النظرية على فرضية وجود دولتين فقط كطرفي التبادل ، في حين كان اهتمام Mill بجانب الطلب وتحديد معدل التبادل الدولي.
- اعتماد منظري و رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيك) في تحليلهم لأسباب قيام التبادل التجاري بين البلدان ، على بعض فرضيات المدرسة السابقة ، لكنهم أضافوا فعالية عنصري العمل وراس المال في تحديد قيمة السلع، و جاءت نظرية *Heckscher-Ohlin* كامتداد لنظرية Ricardo مفترضة أن أسباب قيام التجارة بين الدول هو الاختلاف في مدى وفرة عناصر الإنتاج رأس المال و العمل ، وحيث أن قيام التجارة على أساس الاختلاف في عناصر الإنتاج بين الدول،فان هذا يؤدي إلى تساوي أسعار عنصر الانتاج ، وهذا ما أضافه Samuelson .
- أهملت النظريات الكلاسيكية بجيليها العناصر الديناميكية في تحليلها لأسباب قيام التجارة الدولية، إذ عجزت هذه النظريات عن تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة الدولية في ظل التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي
- أن إدماج العامل التكنولوجي في التبادل التجاري له دور كبير في احتكار مزايا التصدير بين افي الدولة المبتكرة ، ويعود ذلك أيضا بالفائدة على الدولة المستوردة ، حيث ترى نظرية الفجوة التكنولوجية أن التفوق التكنولوجي للدول يمنحها ميزة مكتسبة قي إنتاج وتصدير المنتوج المتفوقة في تكنولوجيا، وعلى أساس الفارق التكنولوجي اعتمدت أيضا نظرية دورة حياة المنتَج في تفسيرها للتجارة الدولية، من خلال تقسيم دورة حياة المنتج لأربعة مراحل هي :مرحلة الظهور أو الإنطلاق، مرحلة النمو و التوسع ، مرحلة النضج ثم مرحلة الانحدار.
- على عكس نظرية *Heckscher-Ohlin* فان نظرية المنافسة الغير تامة تفسر التجارة الدولية في ظل المنافسة الاحتكارية .
- اعتمدت نظرية الجاذبية في تفسيرها للتجارة الدولية على عامل المسافة بين الدول، والأحجام الاقتصادية لها، حيث انه هناك علاقة طرديه بين الأحجام الاقتصادية للدول والتدفق التجاري بينها، بينما هناك علاقة عكسية بين التدفق التجاري والمسافة بين الدول.

الفصل الثاني

السياسات التجارية، الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

مع انتشار معالم العولمة الاقتصادية، أصبحت السوق العالمية مرتبطة ومتماسكة ومنفتحة على الاقتصاديات، وكذلك خاضعة لمبدأ المنافسة وتوجيهات الدول القوية، وكان لزاما على الدول النامية في نهاية الثمانينات التفكير في تحرير التجارة الخارجية ورفع جزء من الحواجز التعريفية لمسايرة تطلعات الاقتصاد العالمي الجديد، وانتشر في ذلك الوقت مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات التي تحكمت بشكل كبير على حركة الاقتصاد العالمية، هذا التحكم أجبر الدول النامية على السير نحو الانفتاح الاقتصادي أكثر فأكثر. وقد تناولت دراسات عديدة موضوع تحرير التجارة الخارجية الذي تحدده عوامل الإنتاجية ومستوى التقدم التكنولوجي وما يحققه ذلك من تدفق كبير لحجم الصادرات والواردات السلعية والخدماتية، ويرى أنصار التحرير أن تطبيق سياسة الانفتاح التجاري سيخلف منافذ إضافية للموارد الطبيعية لبلد ما، كما أن التقييد التجاري يتناقض مع تطلعات الدول النامية في رفع معدلات النمو وتحقيق التوازن.

وتشير آثار التحرير التجاري على الاقتصادات المتنوعة إلى أن التكامل والاندماج للاقتصادات الناشئة داخل السوق الدولية يؤدي الى خسارة جزء من الإيرادات والوظائف في الاقتصادات المتقدمة. حيث أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت جزء كبير من التجارة الدولية تتم بين الدول ذات الدخل المرتفع. ولقد عبرت السياسة التجارية عن تدخل الدولة لتخصيص حرية التجارة للموارد ووضع ميكانزمات لحماية الصناعات الناشئة ولهذا فصانعي القرار مجبرون على اتخاذ إجراءات لتقييد التدفق الحر للسلع والخدمات وهنا نقصد خاصة أدوات ووسائل السياسات التجارية الأكثر شيوعا للتأثير على الصادرات كالرسوم الجمركية التعريفات الغير جمركية إعانات التصدير والضرائب وغيرها.

ومن خلال ما سبق سنستعرض في هذا الفصل التعريف بالسياسات التجارية وآثارها الاقتصادية وكذا الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه من خلال المباحث التالية:

1. **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول السياسات التجارية.
2. **المبحث الثاني**: أدوات السياسات التجارية وآثارها الاقتصادية.
3. **المبحث الثالث**: السياسات التجارية والمنظمات الدولية.
4. **المبحث الرابع**: الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسات التجارية

تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ، فهي في الدول الرأسمالية غيرها في الدول الاشتراكية وكذا في الدول المتقدمة غيرها في الدول المتخلفة و السائرة في طريق النمو، وهذا باختلاف الأهداف الاقتصادية لكل دولة و حسب الإمكانيات و الوسائل الخاصة الموافقة لكل اتجاه وحالة اقتصادية فالنظام الاشتراكي مثلا تسيطر فيه الدولة على الاقتصاد القومي ولها مهمة توجيه السياسات التجارية وتنفيذها على فترات زمنية معينة ، أما الاتجاه الرأسمالي فيبادر إلى منع التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلا في حدود ضيقة .ولقد صنف الاقتصاديون السياسة التجارية إلى وجهين سياسة الحرية وسياسة الحماية كما سيتم التفصيل خلال هذا الفصل .

المطلب الأول: تعريف السياسات التجارية[1]

لقد تعددت المفاهيم و التعاريف في شأن السياسة التجارية نذكر منها :

-يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظف الكامل الاكتفاء الذاتي تثبيت سعر الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات.

-السياسات التجارية تمثل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية لغرض التدخل في تنظيم وتوجيه التجارة الخارجية ومتغيراتها باتجاه تحقيق أهداف معينة، فالسياسة التجارية تتوسط بمجموعة من الوسائل والأنظمة لتحقيق أهدافها.

-ويقصد أيضا بالسياسات التجارية سياسات الحرية والحماية وهي سياسات اقتصادية دولية تعبر عن توجيه حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والموارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي بين الدول من قبل حكومة دولة ما وبتشريعات دولية وإقليمية. وتعمل هذه السياسات على ربط الاقتصاديات الوطنية والإقليمية وفق مبادئ التعاون متعدد الأطراف.

ويعرف الأستاذ Krugman السياسات التجارية: هي السياسات التي تنتهجها الحكومات فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، والتي تتكون من مجموعة من التدابير المختلفة التي تشمل فرض الرسوم على مجموعة من العمليات الاقتصادية الدولية وكذا الإعانات لتشجيع تدفق الصادرات وتحديد حجم الاستيراد[2].

---

[1] الحبيب مكاوي:" دور السياسات التجارية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران2، سنة 2015، ص33.

[2] Paul. R. Krugman et Maurice Obsefeld ; Economie Internationale- traduit par : Achille hannequart et fabienne 2001, page 215. Le loup 3éme édition, éd, De Boeck, Belgique

وتعتبر السياسات التجارية أيضا كبرامج حكومية مخططة تحدد فيها مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحر[1].

الفرع الأول: المقاربات النظرية والتجريبية للسياسات التجارية

1. المقاربات الكلاسيكية:

إن الأساس الذي قامت علية النظريات الكلاسيكية هو عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واستعمل هذا الأساس كمرجع في وضع مختلف السياسات الاقتصادية ، وقد اهتم الاقتصاديون الكلاسيك على سياسات التبادل الحر منذ آدم سميث إلى غاية تأسيس التجمعات الإقليمية و الاقتصادية و المالية وبعض المؤسسات الدولية .

2. مؤتمر الدوحة :

انعقد مؤتمر الدوحة في نوفمبر 2001 عقب فشل مؤتمر سياتل بعد رفض العديد من الدول فرض الهيمنة الأمريكية على التجارة العالمية وتهميش الدول النامية من التنمية وتميز مؤتمر الدوحة بوضع الأولوية للدول النامية ومصالحها أساسا لبرنامج عمل المنظمة العالمية للتجارة. ولقد دعا مؤتمر الدوحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تمهيد الطريق لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات من أجل الوصول إلى مزيد من تحرير التجارة العالمية[2].
- ✓ توضيح وتسهيل تطبيق قواعد المنظمة العالمية للتجارة الخاصة باتفاقياتها المختلفة وذلك في ظل التطبيق المتزايد لهذه الاتفاقيات، مع ضرورة أخذ الاحتياجات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا ودعا كذلك إلى استمرار المناقشات حول التجارة الالكترونية سواء من حيث التحديات والفرص والصيانة أو المؤسسات الملائمة.
- ✓ أما في مجال خصوصية الدول الأقل نموا فقد اعترف الإعلان بأهمية الآراء الواردة في إعلان (زنجبار) الوزاري للدول الأقل نموا في جوان 2001، وذلك من حيث الحاجة إلى إجراءات عملية للنفاذ للأسواق وأهمية دعم تنويع مصادر دخل هذه الدول والمساعدة الفنية لبناء القدرات الذاتية[3].

وعلى الرغم من الآمال التي علقتها الدول النامية عل مؤتمر الدوحة، إلا أن المكاسب المحققة لديها لا ترقى إلى المستوى المطلوب وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقتها الدول النامية من استمرار هيمنة الدول الكبرى على المفاوضات التجارية، فقد نجحت هذه الأخيرة في تهميش أجندة الدول النامية.

---

[1] وفاء عبد الباسط، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 2000ص 12.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003 ص 438.

[3] عثمان مرزاق، المرجع نفسه ص85، 86.

3.السياسات التجارية الاستراتيجية:

ويطلق عليها أيضا سياسات الحماية التجارية الجديدة وهي مجموعة من الإجراءات الحديثة القائمة على أساس المنافسة غير التامة نظرا لظروف الإنتاج التي تسودها مبادئ الاحتكار ومن أهم هذه السياسات الاستراتيجية:

أ. **استراتيجية الضريبة لاقتلاع ربح الاحتكار الأجنبي:** لقد قام كل من "جيمس براندر" James brander وباربارا سبنسر Barbara spencer بتحليل عملية فرض الضريبة على ربح الاحتكار في عام 1981 فقد عالجا مشكلة مواجهة الدولة المستوردة لاحتكار الدولة الأجنبية التي تزودها بالسلعة مع افتراض أنها المورد الوحيد لهذه السلعة في الأسواق، وبالتالي تستطيع الدولة المستوردة من خلال هذه السياسة في تحسين رفاهيتها الاقتصادية على حساب المورد الأجنبي.

ب. **استراتيجية وفرات الحجم في إطار الاحتكار الثنائي:** افترض "بول كروجمان" Paul krugman في نموذجه عام 1984 في إطار ما كتب حول السياسة التجارية الاستراتيجية وجود احتكار ثنائي بين شركة محلية وأخرى أجنبية في السوق العالمية وأراد كروجمان أن يثبت نجاعة فرض الضريبة الحمائية على منتوج الدولة الأجنبية والذي يصب في مصلحة الدولة المحلية، مما يؤدي إلى نمو الصناعة المحلية وبالتالي استفادة هذه الصناعة من انخفاض في متوسط التكاليف وخلق قاعدة قوية للتصدير.

ج. **استراتيجية البحث والتطوير:** طورت هذه الطريقة التي تؤدي إلى الحماية التجارية على يد كروجمان عام 1984 ويوجد تشابه بين هذه الطريقة وطريقة وفرات الحجم، ولكنها ترتكز على مسار مختلف بحيث يفترض أن التكلفة الحدية لكل مستوى من الإنتاج يعتمد على البحث والتطوير. و العلاقة بين حجم التكاليف الحدية و البحث و التطوير علاقة سلبية وهذا يعني أنه كلما كانت مصاريف البحث و التطوير أكبر على العملية الإنتاجية كلما أدت إلى انخفاض التكاليف الحدية و في المقابل توجد علاقة ايجابية بين مقدار المصروفات على البحث و التطوير ومستوى الإنتاج .

الفرع الثاني: التناوب التاريخي للسياسات التجارية

عند تتبع و دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي نجد تباينا وتناوبا في إتباع السياسات التجارية بين الحرية و التقييد عبر مختلف المدارس الاقتصادية عبر العصور، وكان لكل طرف اتجاهه و أفكاره التي يؤيد بها السياسة المتبعة وليس الفكر الاقتصادي السائد هو المعيار الوحيد في اتخاذ سياسة الحرية أو التقييد وإنما هناك عوامل أخرى في تحديد هذا المجال منها ظروف سياسية و اجتماعية مرت في تلك الفترات ، وهذه أهم المراحل التاريخية التي تطورت فيها أفكار السياسات التجارية :

1. المركنتيليين والكاميراليين:

وقد برزت أفكارهم في القرن السادس عشر و السابع عشر عندما سادت الثورة التجارية و المالية حيث جرى التأكيد على سياسات الحماية وفرض القيود على تجارة الاستيراد وربط الصادرات بتحول أساسي للمواد المستوردة ، وكل ذلك بما يمنع تسرب

ثروات البلدان المشاركة في التجارة الدولية كما استهدف الماركنتيليون من وراء سياسات الحماية أيضا تعزيز الصناعات الناشئة وخلق فرص جديدة للعمل[1] .

وكان النظام التجاري معمول به في غالب الدول الأوروبية وكانت كل دولة أنداك تفرض القيود الخاصة بها على السلع المستوردة وذلك لحماية الصناعات الوطنية مما يشجع عمليات التصدير.[2] وكرد فعل لسياسات الحماية التجارية برزت دعوات الحرية الاقتصادية من قبل التجاريين الأواخر وفي مقدمتهم "Petty «، ثم انتشرت أفكار الفيزيوقراط الذين طالبوا بإلغاء كافة القيود على التبادل التجاري.

2. الكلاسيك والنيوكلاسيك:

ظهرت أفكار الكلاسيك في القرن الثامن عشر خلال بداية الثورة الصناعية على يد الاقتصادي A. Smith في العام 1776، وتزايدت في هذه الفترة التأكيد على سياسات الحرية الاقتصادية التي ساعد على انتشارها نظام قاعدة الذهب واستمر ذلك حتى بداية العقد الثاني من القرن 20.

وقد نتج عن حرية التجارة هذه أن استغلت الدول المتخلفة في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك ، لذلك نادى الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة و ألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية و الفرنسية وانتهى الأمر بانتهاج الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى، لسياسة الحماية التجارية بدءا من عام 1873 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .[3]

واستمرت سياسة الحماية التجارية في الفترة ما بين الحربين العالميتين وازدادت القيود على التبادلات الدولية وقد تميزت هذه الفترة بعدم استقرار القاعدة النقدية وعدم وجود تشريعات دولية.

فقبل 1947 كان كل بلد حر بفرض الرسوم الجمركية الخاصة به على وارداته ومع ذلك كان يقوم هذا البلد في زيادة هذه الرسوم مما يترتب المعاملة بالمثل من جانب الشركاء التجاريين.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية بادرت الدول في إعادة هيكلة اقتصاداتها القومية وتنظيمها ونجحت هذه الدول في إعادة الحرية التجارية نسبيا إلى حركة التجارة الخارجية، وبدأت بتهيئة القاعدة التجارية بالرسوم الجمركية وأصبحت الظروف مهيأة لتأطير التبادل التجاري وتنظيمه ومع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة زاد الاهتمام بتنسيق الآراء وتوحيد وجهات النظر في شأن حركة السلع والخدمات الدولية.[4]

---

[1] هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص371.

[2] 5eme édition, Dunod, paris France , Bernard GUILLOCHON et Annie KAWECKI ; économie internationale 2006, page 138.

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[4] كامل بكري ، الاقتصاد الدولي : التجارة الخارجية و التمويل ، الدار الجامعية ، مصر، سنة 2001، ص205.

وهنا يمكن القول إن سياسة الحماية والحرية لم تنفرد بشكل تام مع كل فترة وأنها تم تبني سياسات معاكسة جزئيا حسب الأفكار السائدة في كل فترة.

3.انتشار الاتحادات الاقتصادية:

ونقصد بالاتحادات الاقتصادية أوجه التكامل الاقتصادي وهو دخول مجموعة من الدول التي تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول غلى تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية في اتفاقية التكامل.[1]

وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع الوحدات التنظيمية وهذا يشمل الاتفاقات التجارية، هذه الاتحادات هي بمثابة المثال الواسع ذو الطبيعة الإجرائية، لانتهاج سياسة الحرية التجارية كنتيجة لإتباع النظام الاقتصادي العالمي الحديث.

في ظل ما يسمى بالعولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد توارت بعض الشيء سياسات الحماية التجارية وأصبح العالم يعايش سياسات تحرير التجارة في أسمى صورها وحتى على المستوى الداخلي لكل دولة نمت السياسات التحريرية و التخلص من القطاع العام و الاتجاه نحو الخاص، و رغبة في مسايرة الركب الدولي التحرري عدلت الدول في سياساتها التجارية للدخول في ظل الانفتاح العالمي .

والى غاية يومنا هذا رجحت الكفة لمصلحة أنصار حرية التجارة عالميا و إقليميا مع الاحتفاظ بجوانب ضيقة الحدود واتخاذ إجراءات ظرفية حسب الحالة الاقتصادية لكل دولة .

المطلب الثاني: الاتجاهات الكبرى للسياسات التجارية

في هذا الجزء سنذكر أهم اتجاهات السياسة التجارية بشيء من التفصيل بعد ما ذكرناه على العموم في المطلب السابق وهي تتضمن سياسة حرية التجارة وسياسة تقييد التجارة.

الفرع الأول: سياسة الحماية التجارية

إن مما يذكر في هذا الصدد أن التدخل في التجارة الخارجية قد يأخذ شكلا متطرفا تقوم بموجبه الدولة باحتكار التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، وهذا النمط يغلب أن يسود في الأنظمة الاقتصادية الشمولية التي تتبع التخطيط الشامل منهجا لإدارة اقتصاداتها حيث تعتبر التجارة الخارجية مفصلا من مفاصل الاقتصاد الذي تحتكر الدولة إدارته والتخطيط له شأن مفاصل الاقتصاد الأخرى[2].

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن الطبعة الأولى، سنة 2007، ص409.

[2] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 135.

ويرى أنصار الحماية التجارية أن النظام الرأسمالي نشأ وازدهر على حساب الدول المتخلفة وأنه لابد من حماية الاقتصاديات القومية من غزو الدول الكبرى ، ويستند هؤلاء إلى حجج اقتصادية تهدف إلى الزيادة الدخل القومي وأخرى غير اقتصادية تهدف إلى الحفاظ على الهيبة السياسة وغيرها ويؤكدون أن هناك أهداف أخرى يتعين تحقيقها ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص .

ولدعم رأي أنصار الحماية التجارية نتطرق إلى أهم الحجج والبراهين التي تدعم اتجاههم وهي مقسمة إلى حجج اقتصادية وأخرى غير اقتصادية:

1.الحجج الغير اقتصادية للحماية التجارية:

أ . مواجهة الحروب[1]: وقد أشاروا إلى دور الحماية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم وإعداد البلاد لخوض غمار حرب قد تساق إليها في أي لحظة فقد تؤدي الحرية التجارية إلى ارتباط الدولة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي من حيث تموينها بسلع أساسية كالمواد الغذائية ، أو الصناعات الثقيلة وهذا ما يضعها في مركز حرج إذا ما نشئت الحروب وانقطع عنها مورد تموينها .

ومنه فالحماية تهيء الدول لإنشاء قاعدة صلبة في الاقتصاد القومي و الابتعاد عن التبعية التي قد يستعملها الغير لتنفيذ خطط عدائية .

ب . المحافظة على الطابع القومي للدولة :

ويرى البعض أن الحرية التجارية بين الدول تؤدي إلى ذوبان الفوارق بينها وفقدان المدنية الخاصة لكل دولة وطابعها القومي فقد يترتب مثلا عن استيراد المنتجات المحدد ة للهوية الوطنية كالألبسة إلى استعمالها محل الألبسة المتداولة محليا و المساهمة في أصالة الشعوب الفكرية و الخلقية .

لا يوجد رد قاطع على هذه الحجج الغير اقتصادية بحيث لا يمكن إقرار قبولها أو رفضها من طرف الاقتصاد السياسي ، ويرى الكثيرون أن الحماية التجارية لا تكون إلا في أضيق الحدود وإنما يجب إعطاء الأولوية لسياسة الحرية لأن الحماية تقوم بعزل الدولة عن الاستفادة من المزايا الاقتصادية الدولية .

وبعد التطرق للحجج الغير اقتصادية والتي يراها البعض غير مقنعة، سنعرج على ذكر الحجج الاقتصادية التي يملك لها التحليل الاقتصادي بعض المبررات:

2.الحجج الاقتصادية للحماية التجارية :

أ . حماية الصناعات الناشئة[2]: ويقصد بالصناعة الناشئة أو الوليدة "Infant industry "هي الصناعة حديثة العهد في البلد، والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج والازدهار إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة وبذلك فليس كل صناعة حديثة هي صناعة ناشئة بل لابد أن يتوقع لها الازدهار إذا كانت الظروف والإمكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد وهي ما يطلق عليها الميزة النسبية.

[1] عادل احمد حشيش مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 229.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، سنة 2006، ص205.

وتعتبر الحماية التجارية كما سلف الذكر ، سياسة تجارية تنتهجها الدولة من خلال تطبيق بعض الوسائل و الأدوات ، لكن يمكن لتحرير التجارة أيضا أن يلعب نفس الدور المؤدي إلى التفعيل الأمثل للتجارة الخارجية لفئة الصناعات الناشئة ، وعلى سبيل المثال فان التعريفة الجمركية وهي من أوسع الأدوات انتشارا في الدول يتم التحكم فيها بالطريقة التي تجدها الدولة مناسبة لظروف السوق الداخلية فقد ترفع من نسبها على بعض السلع الأجنبية التي تشهد منافسة للمنتوج المحلي بهدف إنعاش هذا الأخير ، فضلا عن أدوات السياسة التجارية الأخرى كنظام الحصص و الشراكة الأجنبية وتراخيص الاستيراد .

وبالتالي فالحماية التجارية للمؤسسات الناشئة يسمح لها بتوسيع نشاط الإنتاج و التوزيع، ويؤدي ذلك على المدى المتوسط بتضاعف رأس المال و الانتقال إلى تصدير المنتوج على الأقل إلى الدول القريبة وجغرافيا ،وهذا ما يعكس التنمية في هذه المؤسسات .

إن تبني الدولة لسياسة الانفتاح التجاري يستلزم عليها التنازل على بعض التحفظات التجارية و تقليص الضغط على تجارة السلع الأجنبية ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع نشاط المؤسسات الناشئة ويؤدي إلى زوالها ، مما يستدعي إعادة النظر في ميكانيزمات العمل التجاري الخارجي ومراعاة المصلحة الاقتصادية .

ويوافق الاقتصاديون عادة على أن هذه الحجة تكون صحيحة من وجهة نظر زيادة رفاهية العالم ككل وهي تقوم على وجود وفرات الحجم في صناعة أو منشأة فردية ، ومنه يمكن أن تكون هذه الوفرات داخلية للمنشآت التي تنتج كل واحدة منها حجم أكبر من الناتج ، أو أنها يمكن أن تكون خارجية ولكنها داخلية للصناعة وفي تلك الحالة فان ناتج أكبر للصناعة سيخفض التكاليف بالنسبة للمنشاة الفردية[1].

ولا شك أن منطق حماية الصناعات الناشئة منطق مقبول و خصوصا في الدول النامية، فبعض هذه الدول تتوافر له إمكانيات هائلة في مجال إنتاجي معين كالغزل و النسيج ولكن إذا أنشئت هذه الصناعة وتركت دون حماية لتنافس مثيلاتها العريقة في الدول التي سبقت على طريق التصنيع، فلا شك في أن انقضائها مؤكد و القضاء عليها مجرد زمن ليس إلا ومن ناحية أخرى فيجب ممارسة الدقة في اختيار الصناعات التي تعطي الحماية باعتبارها من الصناعات الوليدة .[2]

***الانتقادات الموجهة لحجة الصناعات الناشئة :**

أما الانتقادات التي وجهت لهذه الحجة أهمها صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود مستقبلا أمام المنافسة الخارجية ، بالإضافة إلى ذلك فقد يكتمل نمو الصناعة ولكن يصعب إلغاء الحماية لاعتبارات سياسية أو غيرها فضلا عن صعوبة تحديد الطور الذي تستحق عنده الصناعة كشف الحماية عنها وتتعلق المشكلة الثالثة بمن يتحمل عبء هذه الحماية و أخيرا فانه لاعتبارات اقتصادية و سياسية قد يفضل دعم الصناعات الناشئة بدلا من فرض الحماية لما تتمتع به الإعانات من مزايا .[3]

---

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، مصر سنة 2007 ، ص 121.

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية مرجع سبق ذكره، ص282.

ب. تخفيض البطالة الكلية بفرض الضريبة:

وهذه أيضا تعتبر من أقوى الحجج لفرض سياسة الحماية وذلك أن لها بعد ايجابي في الاقتصاد القومي ويعتبر أنصار هذه الحجة أنه بفرض الدولة ضريبة على وارداتها من سلعة معينة يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلعة في السوق المحلية وبالتالي يتوجه المستهلك إلى اقتناء السلع ذات الصنع المحلي ،وهذا بدوره يرفع الطلب على هذه السلع وهذا يرفع الصناعات المحلية إلى توسيع إنتاجها وزيادة عدد العمال أي تخفيض نسبة البطالة الكلية . وعند تقييم هذه الحجة يثير الاقتصاديون نقاطا عديدة يتركز معظمها حول إمكانية خلق عدد قليل جدا من الوظائف كنتيجة للضريبة، ومن الممكن أن تفقد الدولة التي تفرض الضريبة كثيرا من الوظائف في صناعات التصدير إلى حد أن المحصلة النهائية للتوظيف هي زيادة بسيطة غير جديرة بالاهتمام أو نقص في التوظيف[1].

ج. اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

قد تشجع سياسة الحماية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة ن فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة ويترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع للإنتاج الوطني ، وعلى ذلك فان الحماية تزيد من الثروة القومية ومن ثم الدخل القومي .

ومنه فلا شك في انتهاج الدول لهذه السياسة حتى ولو كانت تنادي بحرية التجارة الخارجية لأن زيادة الدخل القومي ضرورة ملحة فلا يمكن أن تكون الحرية على حسابها.

د. الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات :

ويرى مؤيدي تقييد التجارة الخارجية أن فرض الرسوم الجمركية العالية على السلع الواردة من الخارج يحقق فائدتين: أولهما أنه يوفر للدولة موارد مالية متمثلة في الرسوم " Taxe revenue» على السلع الواردة من الخارج، والفائدة الثانية وهي غير مباشرة تتمثل في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات حيث أنه بفرض الضريبة سترتفع أسعار تلك السلع الواردة من الخارج وعند انخفاض الطلب عليها يقل استيرادها وبالتالي تكون الدولة قد حافظت على ميزان مدفوعاتها.

كما قد تلجأ الدولة إلى تخفيض سعر الصرف لعملتها أمام العملات الأجنبية فينخفض الطلب المحلي على السلع الأجنبية ومنه ينخفض العجز في ميزان المدفوعات ، و هذه العملية تمثل حلقة الوصل بين السياسة التجارية و السياسة النقدية باعتبار أن سعر الصرف يتأثر بمعدلات الفائدة، وبالتالي تدخل الدولة عبر السياسة النقدية يمس بطريقة غير مباشرة أساليب الحماية المعتمدة في السياسة التجارية .

ذ . تحسين معدل التبادل التجاري:

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص233.

قد تستعمل التعريفة الجمركية كأداة لتحسين معدلات التبادل التجاري للدول المعنية إذا ما توفرت شروط معينة تسمح لها بتحقيق هذا الهدف، فمعدل التبادل التجاري يمثل قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدات من الواردات أي القوة الشرائية لوحدة من الصادرات، وهذا المعدل يتحسن عندما تصبح وحدة الصادرات قادرة على شراء كمية أكبر من الواردات بالمقارنة مع فترة سابقة.

الشكل 02: يبين نقل عبء التعريفة وتحسين معدل التبادل التجاري السلعي، الوحدة: الدولار

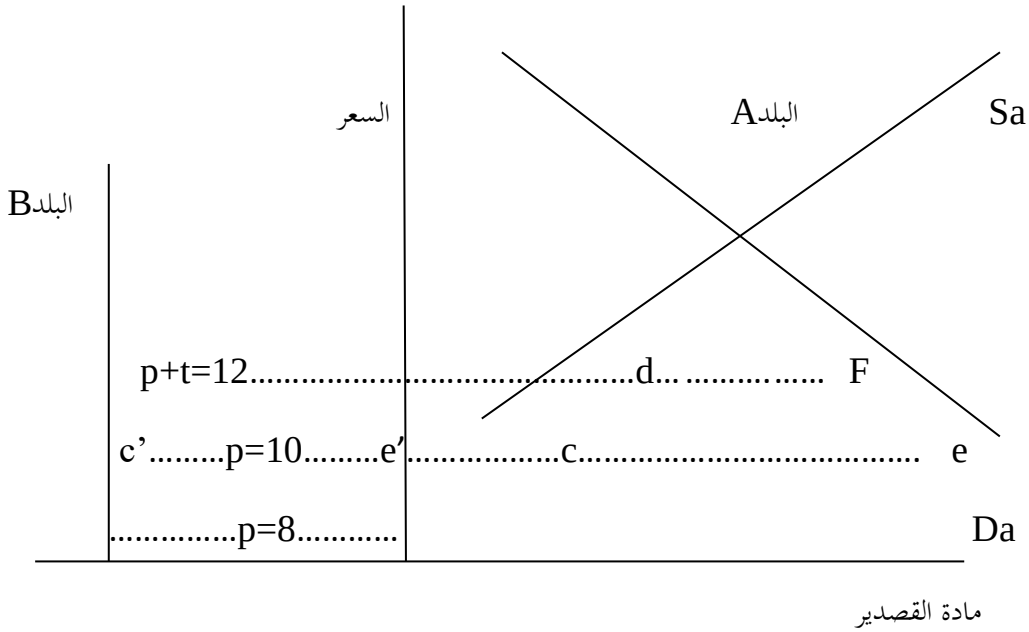

المصدر: هجير عدنان زكي: «الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات "إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2010 ص 143.

بافتراض أن البلد A يستورد مادة القصدير من البلد B بسعر 10 دولار فالكمية المستوردة معبر عنها في الشكل ب " e-c" ومع افتراض أن الدولة A فرضت تعريفة على السلعة فأصبح السعر 12 دولار ومنه فالمسافة تقلصت إلى "d-f" في هذه الحالة اختل التوازن الأولي وعودته تعتمد على ردة فعل الدولة B على التعريفة المفروضة وبما أن هذا البلد غير قادر على تخفيض إنتاجه سيواصل تصديره للكمية " c'-e' " ولكنه سيضطر إلى تخفيض السعر إلى P=8 فيعود التوازن إلى 10 دولار ولكن بعد قيام البلد B بتحمل عبء الضريبة .

وبعد التطرق إلى حجج أصار الحماية وذكر بعض المزايا القوية و التحاليل الاقتصادية المرافقة لكل عنصر، يمكن أن نعترف بعقلانية بعض هذه الحجج الاقتصادية ودورها في حماية الاقتصاديات القومية من هيمنة وعولمة التجارة الخارجية الباحثة عن مصادر النفوذ و المصالح على حساب الدول الضعيفة اقتصاديا ومن هنا يمكن استنباط الآثار التي قد تجرها سياسة الحماية التجارية، وقد لخصت بعضها في ما يلي :

1. الحماية التجارية تؤدي إلى تقليص الواردات التي بدورها تؤدي إلى أثر ايجابي على الإنتاج والدخل القومي وذلك وفقا لمبدأ المضاعف الكينزي الذي يقرر بأن انخفاض التسربات في الاقتصاد المتمثلة في الواردات تؤدي إلى أثر مضاعف على الدخل والإنتاج[1].
2. إن إتباع سياسة الحماية التجارية يؤدي إلى الحد من منافسة الإنتاج المحلي وبالتالي يدعم قيام صناعات محلية جديدة .
3. سياسة الحماية تؤدي إلى سياسة المعاملة بالمثل من قبل الشريك التجاري الآخر الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في كلتا الدولتين[2].
4. ليس هناك تأكيد من أن الرسم الجمركي سيحقق زيادة العمالة و التوظف ويؤكد الاقتصاديون على أنه إذا كان الهدف هو زيادة التوظف ، فلماذا نستخدم الرسوم الجمركية في حين أن سياسات أخرى قد تحقق الهدف بصورة مباشرة أكثر كالسياسة النقدية و المالية ؟[3]

الفرع الثاني: سياسة الحرية التجارية

ويقصد بسياسة التجارة الحرة السياسة القائمة على ترك التجارة دون تدخل أو قيد من خلال وضع القوانين و التشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات عبر الحدود الوطنية، وقد كان رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة وقد تركوا بعض الشعارات مثل :"دعه يعمل دعه يمر " ومن بعدهم رواد المدرسة الكلاسيكية مثل سميث و ريكاردو وقد قدم هؤلاء مع أصحاب الفكر الاقتصادي الحديث و المعاصر حجج اقتصادية وتحاليل منطقية من شأنها تعظيم الدخل القومي للدول ذات أطراف التبادل مما يؤدي إلى استكمال الرفاهية وفيما يلي أهم الحجج التي يستند إليها أنصار هذا المذهب :

1.منافع التخصص والمنافسة وتقسيم العمل الدولي:

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وهذا يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل فان اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل، ومن جهة أخرى يؤدي مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية، فضلا عن خفض الأسعار لصالح المستهلكين فمن ناحية مستوى الإنتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض التكاليف[4].

---

[1] حسام علي داوود، أيمن أبو خضير، أحمد الهزايمية، عبد الله صوفان: «اقتصاديات التجارة الخارجية «، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2002، ص121.

[2] حسام علي داوود وآخرون: المرجع نفسه، ص 123.

[3] كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص141.

[4] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 280، 281.

وكون الدولة تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلعة ما فانه يمكنها إنتاج تلك السلعة بتكلفة أقل ومن ثم يمكنها التصدير للدول التي لا تتوافر لها تلك الميزات في إنتاج هذه السلعة، وفي مقابل تصديرها لهذا المنتج الوفير يمكنها أن تحصل على المنتج الوفير لدى الدولة الأخرى وبهذا تحقق كل دولة أقصى إنتاج قومي وتحقق الرفاهية لمواطنيها[1].

2. انخفاض أسعار السلع:

ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك كما أن الحماية تحصن المنشآت الاحتكارية من المنافسة الخارجية مما يجعلها تقوم برفع الأسعار في داخل الدولة ولا تهتم بالتطور التكنولوجي وتطوير طرق الإنتاج، ويدعي أنصار الحرية التجارية إلى أن التجارة الحرة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة والتي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة[2].

3. تشجيع التقدم التكنولوجي:

تؤدي حرية التجارة إلى المنافسة الحادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين و تطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة مما يساعد المنتجين المؤهلين للمحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع.

4. رفع مستويات الجودة:

وهذه النقطة من ايجابيات المنافسة فهي تجبر المنتج الوطني على الاهتمام بعنصر الجودة وذلك لتقليص الفجوة بين المنتوج الأجنبي، فيصعب على المستهلك الاختيار بين السلع الأجنبية والمحلية لتشابه النوعية والجودة فيها، فضلا عن الاهتمام بعامل السعر التنافسي.

5. الحد من قيام الصناعات الاحتكارية :

فان دعاة الحرية التجارية يشددون على أهمية تضييق الممارسات الاحتكارية عبر فتح كل القيود حول التجارة مما يؤدي إلى تقليص دور الضريبة على الاستيراد بطريقة جزئية أو كلية، وبالتالي يزيد حجم السلع المستوردة مما يؤدي إلى قيام منافسة عادلة وشرعية بين السلع ومنع الاحتكار داخل السوق. ويمكن التعقيب على ما سبق من حجج الحرية التجارية فقد نجد أن هذا التحليل يحقق مكاسب من التجارة الدولية ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه المكاسب من التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتبع فقط سياسة الحرية وإنما يتطلب ظروف اقتصادية وتكنولوجية بيئية وتاريخية للتوصل إلى الميزة النسبية.

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية: بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص74.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي :نظريات وسياسات ، مرجع سبق ذكره ، ص357.

استعرضنا في هذا المبحث أهم المواضيع العريضة و التحاليل المختلفة حول ماهية السياسات التجارية من سياستي الحرية و الحماية وأهم النظريات التجريبية للسياسات التجارية، و التسلسل الزمني لتعاقب هذه السياسات عبر مختلف المدارس الاقتصادية الكبرى، مع استبيان الحجج المدعمة لآراء كل من أنصار الحماية التجارية و أنصار الحرية التجارية ومن هنا وحسب تقييم كل من المذهبين نجد أنه لا يمكن الاستغناء لمذهب عن الآخر في سبيل تحقيق المكاسب و الرفاهية للدول ، ومن هذا السياق يجب دراسة وتحليل أدوات ووسائل السياسة التجارية وأثرها على الاقتصاد القومي ومنه نطرح الإشكاليات التالية:

- ماهي مختلف أدوات ووسائل السياسات التجارية ؟
- ماهي الآثار المترتبة عن تطبيق أدوات السياسات التجارية ؟

المبحث الثاني: أدوات السياسات التجارية وآثارها الاقتصادية

تنتهج الدول و الحكومات للتدخل في سياسة التجارة الخارجية عدة أساليب يطلق عليها وسائل السياسة التجارية وهي تمثل حزمة من الأدوات المالية و الإدارية و الاقتصادية قمنا بتقسيمها في هذا المبحث إلى وسائل سعريه و أخرى كمية بالإضافة إلى الوسائل التنظيمية و الإدارية , وذلك تماشيا مع الطريقة التي تمارس فيها وسيلة التدخل هذه الوسائل تستخدمها كل دولة على حسب النظام الاقتصادي السائد و الأهداف المسطرة من وراء تطبيقها مع الإشارة إلى الآثار المنبثقة من كل أداة.

المطلب الأول : الوسائل السعرية للسياسات التجارية

يسميها بعض الاقتصاديين الوسائل الغير مباشرة للتدخل في التجارة الخارجية والمساهمة في توجيه وتنظيم المعاملات الاقتصادية الدولية، وتنقسم إلى التعريفة الجمركية إعانات التصدير وسياسة الإغراق.

الفرع الأول: التعريفة الجمركية

وتعرف التعريفة الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر الحدود الوطنية سواء دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) ،أما الرسوم على الصادرات فنادرة نسبيا وتوجد عادة في بلدان متأخرة تجد فيها وسيلة ميسرة للحصول على ضرائب وقد تفرض هذه الرسوم في ظروف خاصة مثل المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية [1]، وبهذا المعنى فان الضرائب أو الرسوم الجمركية يمكن أن تفرض على السلع عندما إلى الدولة من الخارج أي أنها تفرض على واردات الدولة من العالم الخارجي كما أنها يمك أن تفرض على السلع المتجهة إلى الخارج[2].

ويقصد بها أيضا مبلغ معين يفرض أو يضاف إلى قيمة السلعة المستوردة عند دخولها الحدود الوطنية تفرضه السلطة الاقتصادية للتأثير على سعر السلعة محليا، وما يتركه ذلك من آثار مطلوبة على استهلاكها واستيرادها وإنتاجها محليا[3].

---

[1] عادل احمد حشيش مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت لبنان، سنة 2003، ص165.

[2] فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى ، عمان الأردن، 2001 ص132.

[3] هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى سنة 2010 ص145.

1. الأهداف من وراء فرض الرسوم الجمركية: وتتلخص أهدافها فيما يلي:

– الحصول على إيرادات مالية تستفيد منها خزينة الدولة بغرض تمويل نفقاتها في إطار الميزانية المالية وهذا الغرض شائع ويخص عادة السلع الأجنبية ويجب مراعاة مرونة الطلب على السلعة المستوردة.

– الحد من تصدير بعض السلع وتقليل خروجها من الحدود الوطنية وتتميز هذه السلع بأهميتها في الاقتصاد المحلي وخاصة تلك التي يرتبط توفرها على تلبية رغبات واحتياجات الاستهلاك الداخلي وبالتالي لا يقل المعروض منها مثل المواد الخام التي تدخل في كمستلزمات لدى المشاريع الانتاجية .

– يعتبر تطبيق التعريفة الجمركية كمظهر من مظاهر ممارسة السيادة الوطنية التي تتمتع بها كل دولة مستقلة معترف بها فكل دولة لها الحق في ممارسة و تأطير وتقنين سياسات التجارة الدولية وفق المعايير المتعارف عليها في المنظمات الدولية ومنه لا يمكن أن تمر المعاملات التجارية دون فرض الرقابة واقتطاع الرسوم و الضرائب .

– يمكن أن تخرج الرسوم الجمركية من إطارها الاقتصادي بحيث يكون رفعها بنسبة كبيرة كإجراء عقابي على سلع واردة من الدولة التي تشملها هذه العقوبات بهدف شل المعاملات التجارية و إضعاف الميزان التجاري لهذه الدولة و الحد من تصديرها للمواد المتوافرة لديها خاصة التي تملك فيها ميزة نسبية.

2 .أنواع الرسوم الجمركية :

يجب التفرقة بين المعايير المصنفة للرسم الجمركي فمن ناحية يمكن أن نصنف أنواع الرسوم إما على أساس طريقة تقديرها أو على أساس الغرض من تحصيلها وحتى من حيث الآثار الناجمة عن فرضها.

أ . من ناحية تقدير الرسم الجمركي:

فيفرق عادة بين الرسوم النوعية والرسوم المركبة فقد تفرض الضريبة على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة فيسمى الرسم عندئذ رسما قيميا، وقد تفرض على أساس العدد أو الوزن (بمبلغ معين عن كل وحدة أو على الوزن مثلا)، ويقال عندئذ أن الرسم نوعي ومن السهل بطبيعة الحال أن نترجم الرسم النوعي إلى رسم قيمي ما دمنا نعلم القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة.[1] إذن يمكن أن نعرج على الرسمين بشيء من التفصيل:

أ .1 الرسوم القيمية :

هي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة كأن تكون بنسبة 10% ,20%, 50% .... الخ، وهذا لا يعني أن مثل هذه النسبة ستكون واحدة وتطبق على كافة السلع المستوردة بالضرورة إذ أن هناك العديد من الاعتبارات التي تحكم تحديد هذه النسبة منها اعتبارات اقتصادية وأخرى اجتماعية[2].

ولكن فرض هذا النوع من الرسوم يثير الكثير من التعقيدات لدى الإدارة الجمركية وطرفي التصدير والاستيراد ومن بين هذه التعقيدات والمشاكل كيفية حسابها فهل تحسب على أساس الأسعار بالبلد المدر أم المستورد وغيرها.

---

[1] سيد طه بدوي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، القاهرة، مصر، سنة 2010، ص263.

[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص133, 134.

أ. 2 الرسوم النوعية:

وهو رسم استيراد والذي يعين ضريبة نقدية ثابتة للوحدة المادية من السلعة المستوردة بغض النظر عن السعر[1]، والرسوم النوعية لا تميز بين الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة على الرغم من التفاوت الكبير في قيمة الدرجات الراقية والمنحطة من السلعة الواحدة لذلك يكون الرسم النوعي خفيفا نسبيا على النوع الأول شديدا على النوع الثاني وقد تحل هذه المشكلة بتعدد في تقسيمات نفس البند التعريفي والتمييز بين مختلف مراتب المنتجات، مما يزيد بالطبع التعريفة الجمركية تعقيدا أو يفتح الباب لخلافات جديدة[2].

أ.3 الرسوم المركبة: في بعض الأحيان يمكن أن يكون تطبيق الرسوم النوعية على نوع معين من السلع كالآثار والمنحوتات الفنية والأثرية صعبا، ومنه يمكن فرض نوعان من الرسوم الجمركية على سلعة واحدة رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي وهذا ما نقصد به الرسم المركب.

أ.4 الرسوم الاسمية[3]: هي الضريبة التي تفرض على السلعة بشكل يمكن أن يؤدي معه ضمان استقرار أسعارها في السوق المحلية، حيث يتم اللجوء إلى رفع هذه الضريبة عندما تنخفض الأسعار التي يتم استيراد السلعة بها من الخارج، في حين يتم خفض الضريبة عندما ترتفع أسعار الاستيراد وهذه تؤدي إلى تحقق ثبات واستقرار أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية.

ب. من ناحية الغرض من تحصيل الرسوم الجمركية :

حيث يتم التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية، أما الرسوم المالية فيكون الغرض منها إيجاد مورد دخل لخزينة الدولة، وأما الرسوم الحمائية تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية والتفرقة بطبيعة الأمر واضحة منطقيا، ولكن يلاحظ أنه من المتعذر التعرف دائما على النية التشريعية من وراء فرض الضريبة. وجدير بالملاحظة أن الغرض المالي لا يتفق دائما مع الغرض الاقتصادي فقد يكون الرسم مرتفعا لدرجة تنخفض معها حصيلة الدولة لانخفاض المستورد من السلعة انخفاضا كبيرا نظرا لمرونة الطلب المحلي عليها[4].

ج. من ناحية الآثار الناجمة عن فرضها: أما من حيث أثر التعريفة على تحديد استيراد السلعة وعلى الإنتاج والاستهلاك المحليين نميز بين التعريفة المانعة والغير مانعة:

---

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر سنة 2001، ص 86.

[2] سيد طه بدوي ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص264.

[3] فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص137.

[4] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 165.

ج.1 التعريفة المانعة: وتسمى التعريفة المانعة لأن السلطة الاقتصادية تحاول من وراء فرضها إلى منع استيراد سلعة معينة ورفع ثمنها بشكل كبير، وتختلف الأسباب من ذلك إما أن تحاول الدولة استبدالها بالمنتج البديل المصنوع محليا وهذا يمثل شكلا متطرفا من أشكال التعريفات وإما أن تكون هذه السلعة منافية للمعتقدات الدينية كالخمور.

الشكل03 : يظهر أثر التعريفة المانعة على الوارد من السلع

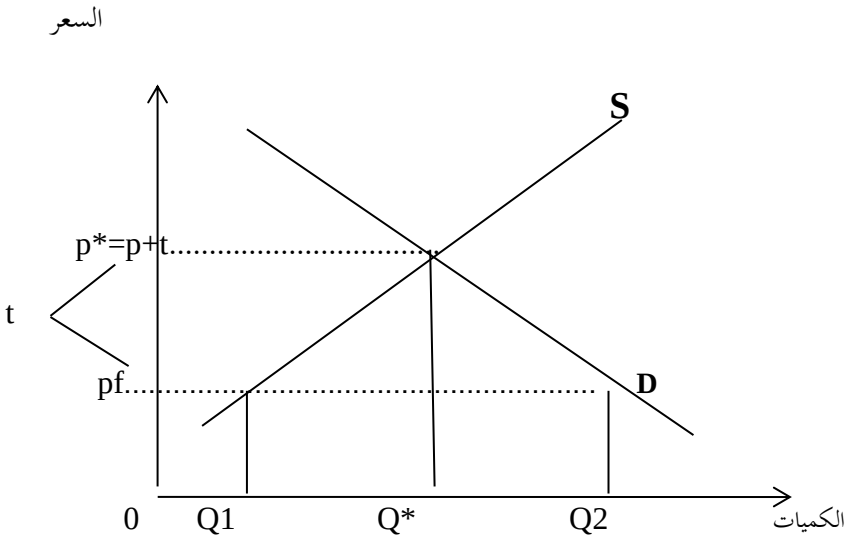

المصدر: هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى سنة 2010 ص 146.

ومن خلال الشكل 03 يمكننا استنتاج أثر التعريفة على كل من الاستهلاك والاستيراد والإنتاج المحلي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 05: يوضح التغيرات التي طرأت على الاستهلاك الداخلي والاستيراد والإنتاج المحلي قبل وبعد فرض التعريفة

	قبل السماح بالاستيراد	بعد السماح بالاستيراد	بعد فرض التعريفة
الإنتاج المحلي	0-Q*	0-Q1	0-Q*
الاستهلاك	0-Q*	0-Q2	0-Q*
السعر	P*	P	P+t=P*
التعريفة	X	X	t
الاستيراد	X	Q1-Q2	X

المصدر: هجير عدنان زكي، مرجع سبق ذكره، ص147.

ج.2 التعريفة المثلى: هي عبارة عن رسم جمركي لا يمنع تدفق السلع الواردة بعكس التعريفة السابقة وفي نفس الوقت تحقق مستوى أمثل من المنفعة والرفاهية الاقتصادي ويسميها البعض بالتعريفة الغير مانعة.

الشكل 04: يبين التعريفة المثلى وكيفية تحديدها:

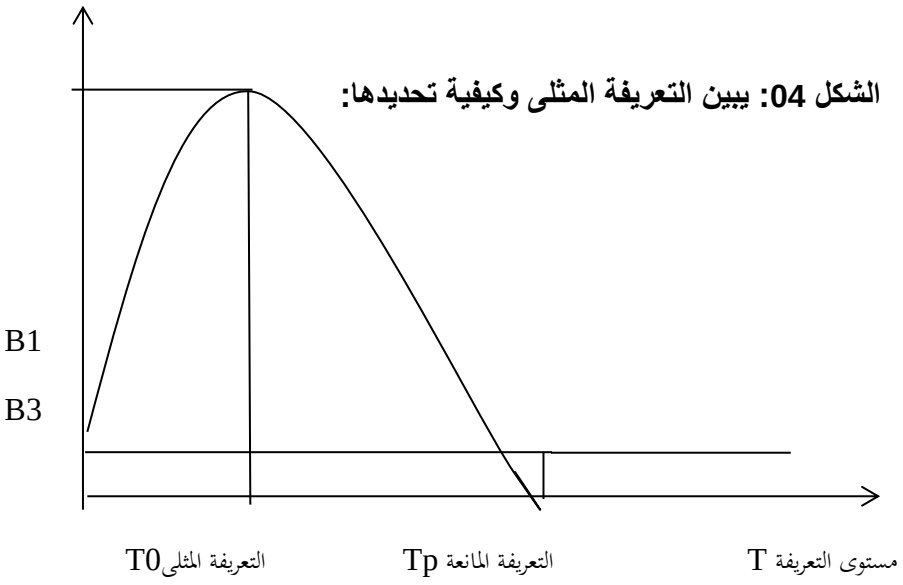

المصدر: فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر 2007، ص89.

تبلغ الرفاهية الاقتصادية عند انعدام التعريفة الجمركية T=0 فتبلغ المستوى B1 حيث تكون المكاسب أعلى من الخسارة الناتجة عن التعريفة، ثم ترتفع الرفاهية وتبلغ المستوى B2 مع انخفاض المكاسب وزيادة نسبة الخسارة حتى تبلغ Tp التعريفة المانعة حتى يكاد استيراد السلع الغير ضرورية منعدم.

ومن هذا التحليل يمكن استنتاج العناصر التالية :

- يكون معدل التعريفة المثلى ايجابيا ومنحصرا بين معدل التعريفة (=0)ومعدل التعريفة المانعة .
- تؤدي التعريفة المثلى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية لدولة واحدة (الدولة التي تطبقها) والى إلحاق خسائر بالرفاهية الاقتصادية للعالم الخارجي باعتبار أن التعريفة المثلى هي عبارة عن إعادة توزيع الدخل من دولة إلى أخرى[1].

3. قياس الرسوم الجمركية على الواردات.[2]

عادة ما تستخدم الصناعات المنافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة اسمي مختلف عن ذلك المعدل المفروض على السلعة النهائية، فمعدل التعريفة الاسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال حيث أن هذا الأخير يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الاسمي للصناعة المنافسة للواردات.

ويقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية:

$$f = \frac{t - ar}{1 - a}$$

[1] فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، سنة 2007، ص90.

[2] الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، سنة 2006-2007، ص80.

حيث أن: (f) هو معدل الحماية الفعال.

(T) معدل التعريفة الجمركية الاسمي على السلعة النهائية.

(a) نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلعة النهائية.

(r) معدل التعريفة الجمركية الاسمي على المدخل المستورد.

هناك تعريفات تفرض على المنتج النهائي كما يمكن أن تفرض على المدخلات في إنتاج سلعة ما مما يؤثر على المنتج المحلي ، فعلى سبيل المثال لو تأملنا حالة صناعة تنتج بدائل للمستوردات وتستخدم عناصر إنتاج مستوردة و المنتجات النهائية لهذه الصناعة تتمتع بحماية تعريفية أي أن هناك تعريفة مفروضة على السلع البديلة المستوردة من الخارج ، وهناك تعريفة مفروضة على عناصر الإنتاج المستورد التي تدخل في إنتاج هذه السلعة النهائية في هذه الحالة لن تتمتع هذه السلعة من حماية التي تمنحها لها التعريفة الاسمية المفروضة على السلعة البديلة المستوردة .

الفرع الثاني: إعانات التصدير

وهي عبارة عن دفع ودعم مالي للمؤسسات التي تبيع السلع إلى الخارج[1]، وتشمل الإعانات عددا من الإجراءات الهادفة تيسير الأمر على المصدرين، (وأحيانا على المستوردين إذا أرادت الدولة أن تمكنهم من بيع سلعة في الداخل بأسعار تقل عن أسعار الشراء في الخارج) تشجيعا لهم على دخول الأسواق العالمية ولذا فهي تسمى في الغالب إعانات التصدير.[2] وقد تتخذ الإعانات شكل الإعفاءات الضريبية وذلك بإعطاء فرصة للمصدر المحلي ليكون له القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وتنقسم إلى نوعين من الإعانات :

1. **الإعانات المباشرة** : وتقدم هذه الإعانات على شكل نقود باحتسابها على أساس القيمة أو نوع المنتوج .
2. **الإعانات الغير المباشرة** : وذلك بإعطاء المنتوج بعض الامتيازات و التسهيلات الضريبية أو إعفاء نسبة من أرباح الضرائب وكذا الاستفادة من بعض الخدمات .

***الفرق بين الرسوم الجمركية وإعانات التصدير**: إن الاختلاف بينهما يتجلى في كيفية التأثير على الأسعار داخل السوق المحلية و كذا مستوى الاستهلاك الوطني والجدول التالي يبين التفرقة بين الرسم و الإعانة على مستوى السعر و الطلب ومعدلات التبادل.

---

[1] Paul. R. Krugman et Maurice Obsefeld ; Economie Internationale, op.cit., p 228.

[2] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ،سنة 2010، ص 323 ، 324.

* مفارقة (ميتزلر Metzler1949): التعريفة يمكن أن تؤدي إلى خفض السعر الداخلي للسلعة المستوردة وإعانة التصدير يمكن أن تؤدي إلى خفض السعر الداخلي للسلعة المصدرة وهذا بسبب انخفاض سعرها النسبي في السوق العالمية.

الجدول 06: الفرق بين الرسم الجمركي وإعانة التصدير

معيار التفرقة	الرسم الجمركي	إعانة التصدير
السعر النسبي للسلع المستوردة	ينخفض	يرتفع
السعر النسبي للسلع المصدرة	يرتفع	ينخفض
معدلات التبادل	تتحسن على حساب دول أخرى	تتدهور لصالح دول أخرى
السعر الداخلي للسلع المستوردة	يرتفع (ينخفض في حالة مفارقة ميتزلر*)	يبقى على حاله
السعر الداخلي للسلع المصدرة	يبقى على حاله	يرتفع (ينخفض في حالة مفارقة ميتزلر *)
الطلب الداخلي على السلع المصدرة	يبقى على حاله	ينخفض
الطلب الداخلي للسلع المستوردة	ينخفض	يبقى على حاله

المصدر: فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص110.

الفرع الثالث: الإغراق (سياسة تحطيم الأسعار)

الإغراق هو بيع السلع في السوق الخارجية بسعر أقل من السعر المتداول في السوق المحلية ومنه يتجه المستهلك المحلي إلى اقتناء السلع ذات الثمن المنخفض[1]. وذلك بنفس الشروط ونفس السلع الموجهة للإغراق وينقسم إلى ثلاثة أنواع :

- **الإغراق العارض** :ويكون في حالات استثنائية تقوم الدولة مثلا من خلاله بتصدير السلعة إلى السوق الأجنبية في فترة معينة للتخلص من الفائض في المخازن ، لأن المؤسسة أحيانا تخطأ في تقييم المبيعات المستقبلية في السوق المحلية وبهذا يضمن المصدر استرجاع جزء من التكاليف كحد أدنى .
- **الإغراق الدائم**: عكس الإغراق العارض فقد يكون تدفق السلع للسوق الأجنبية بطريقة مستمرة تدوم لفترات طويلة، يتم فيها بيع السلعة بثمن منخفض وهذا يكون عادة لكسر الاحتكار.
- **الإغراق المفترس**: هو تخفيض مؤقت لسعر السلعة المصدرة ويكون هذا النوع قصير الأجل هدفه الظفر باحتكار السوق وإبعاد المنافسة ثم يرفع المصدر الأسعار مرة أخرى.

***مكافحة الإغراق :**

يسبب الإغراق في بعض الأحيان اختلالا نسبيا في وظائف السوق لذلك تتجه الدول والحكومات إلى مواجهة هذه السياسة بسياسة معاكسة، وذلك بفرض رسوم مواجهة الإغراق وهي عبارة عن تعريفات تصحيحية لمكافحة المنافسة الغير شرعية. وتحسب قيمة هذا النوع من الرسوم بأحد الأسلوبين[2]:

[1]: Joseph E. Stiglitz " Principes d'économie moderne ; traduction par Florence Mayer, 2eme édition De Boeck, paris, 2000, page 807.

[2] فايزة قاشي ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 106 ، 107 .

- كفرق السعر الذي تباع به السلعة في سوق الدولة المصدرة والمستوردة فإذا كانت السلعة موجهة للتصدير فقط دون عرضها في سوقها الأصلي فلتحديد قيمة الإغراق يتم مقارنة سعرها محليا بالسعر الذي تعرض به في سوق أي دولة أخرى.
- كفرق بين كلفة إنتاج السلعة في البلد المصدر وسعر بيعها في البلد المستورد.

ومن الشروط الإلزامية التي تقوم بتنظيم سياسة الإغراق بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة:

- يتم تحديد كمية السلعة و الموجهة لاغراق السوق المضيفة من طرف الدولة المستوردة .
- تقييم الضرر الناتج عن الإغراق من طرف الدولة المستوردة إن وجد.
- يجب ألا يتجاوز الرسم المفروض على السلعة محل الإغراق الفرق بين سعرها محليا والسعر في الدولة المستوردة.

الفرع الرابع: تغيير سعر الصرف[1]

يقصد بتغيير سعر الصرف كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية تخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء قد تقدم عليه أي دولة لأسباب و أهداف عديدة إما رفع سعر العملة الوطنية فهو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة بصورة طوعية وغالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة العملة الوطنية .

***أسباب تخفيض سعر العملة:**

لعل أهم وأسمى الأهداف من وراء تخفيض سعر العملة هو إحداث التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة العجز في الميزان التجاري بتشجيع التصدير وتقييد الاستيراد كما يرمي هذا التخفيض إلى زيادة الدخل عند المنتج وتخفيض مديونيتهم وقد يهدف تخفيض سعر الصرف أيضا إلى معالجة ظاهرة البطالة من خلال تشجيع الصناعات التصديرية ورفع الناتج القومي.

المطلب الثاني: الوسائل الكمية للسياسات التجارية

وتتمثل هذه الوسائل في (نظام الحصص، تراخيص الاستيراد والتقييد الاختياري للصادرات)

الفرع الأول: نظام الحصص

يعتبر من أهم أشكال الحواجز الغير التعريفية ويشمل التقييد الكمي المباشر لحجم السلع المستوردة أو المصدرة [1] كل سنة ولتطبيق نظام الحصص يجب مراعاة المسائل التالية:

- **مراعاة الفترة الزمنية للحصة:** تختلف هذه الفترة حسب معيار نوع أو جنس السلعة التي تخضع لنظام الحصص فقد تكون هذه الفترة قصيرة إذا كانت السلعة سريعة التلف ، مثل المنتجات الغذائية كمشتقات الحليب وقد تطول الفترة في حالة السلع الغير قابلة للتلف .

[1] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سابق الذكر ، ص325.

- **تقييم حجم الحصة:** وتقيم حصة السلع حسب الغرض من تطبيق نظام الحصص وغالبا تحدد حجم الحصص إلى متوسط الكميات المستوردة في الفترة السابقة.
- **كيفية توزيع الحصص: و**تعتمد الدولة في ذلك إلى تقسيم الحصص إلى قسمين الأولى حصص كلية تسمح باستيرادها دون تمييز بين مستورد وآخر، وهذا ما يشجع الاستيراد لاستهلاك الكمية الواردة إلى السوق كما تفضل الدولة التعامل مع الشركاء التجاريين الأقرب جغرافيا والثانية حصص مجزأة تخص كل دولة وقد يترتب عنها سياسة التمييز بين الشركاء.
- **مراقبة الكميات التي تتجاوز الحصة المفروضة:** يتعذر على التجار أحيانا معرفة الكميات الباقية من الحصة بدقة فيتم استيراد كميات أخرى فتفرض الدولة رسوما مرتفعة نسبيا على الفائض أو تحتسب من الحصة في الفترة اللاحقة.

1.عيوب نظام الحصص:

ومما يعاب على هذه الوسيلة التجارية الكمية أنها لا تراعي فارق سعر السلعة في السوق المحلي و السوق الخارجي سببه تنافس المنتجين على الكمية المحددة من السلعة التي يشملها نظام الحصص هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يساعد على قيام الاحتكار بدلا من المنافسة إذا ما تحكم شخص معين بكمية السلعة المستوردة وكيفية توزيعها .

2. الفرق بين الرسوم الجمركية ونظام الحصص:

ينشأ الاختلاف بين الرسم الجمركي وحصص الاستيراد من حيث الربح أو الإيراد، فالرسم الجمركي يعود على الدولة بعائدات لصالح الخزينة كما هو معلوم وربما تساعد هذه العائدات على تخفيض الضريبة أما الحصص الاستيرادية، فيتوجه الربح الناتج عن الفرق بين السعر المحلي والسعر الدولي لصالح المستوردين المحتكرين لهذه الحصص، وبالتالي قد تستعمل هذه الأرباح إنشاء اللولبيات التي تحكم قبضتها على السوق لاسيما تراخيص الاستيراد.

الفرع الثاني: تراخيص الاستيراد

يقضي نظام تراخيص الاستيراد بعدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على إذن من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من استخدام هذا النظام هو حماية الإنتاج المحلي من الواردات المنافسة من دول معينة فيرفض الترخيص باستيراد بعض السلع من تلك الدول كما قد يكون الغرض منه تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عن مقدارها، فيقتصر السماح بدخول سلعة على الكميات المرخص باستيرادها لبعض التجار[1] وتتخذ التراخيص أشكالا عديدة:

- **ترخيص لمرة واحدة:** هو عبارة عن تصريح يدوم سنة تمنحه السلطات للجهة التجارية للقيام بعملية واحدة فقط.
- **ترخيص شامل:** ويشمل تصدير أو استيراد سلعة معينة من أي دولة من دول العالم لفترة زمنية دون تحديد قيمة أو كمية السلعة.
- **ترخيص تلقائي:** ويسلم هذا الترخيص بعد تقديم الطلب مباشرة.

[1] سيد طه بدوي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، القاهرة، مصر، سنة 2010، ص293، 294.

الفرع الثالث: التقييد الاختياري للصادرات

هي عبارة عن تحديد لكمية المواد المستوردة من طرف الدول المصدرة لصالح الدول المستوردة، مثل ما حدث في 1981 عندما ضغطت الولايات المتحدة على اليابان لتحديد صادراتها من السيارات[1].وهذه الضغوط عادة تكون من طرف الدولة المستوردة القوية ومنه فان التقييد الاختياري للصادرات ونظام حصص الاستيراد يعدان من الحواجز الغير تعريفية الأكثر خفية ولكن في الوقت الراهن لا يعتبران من أهم السياسات التجارية الحمائية.

المطلب الثالث: الوسائل التنظيمية والإدارية للسياسات التجارية

ويقصد بالوسائل التنظيمية و الإدارية المعاهدات و الاتفاقيات التجارية بين الدول و الاتحادات الاقتصادية و إجراءات الحماية الإدارية .

الفرع الأول: المعاهدات والاتفاقيات التجارية

1. المعاهدات التجارية: يتم إنشاء المعاهدات التجارية على مستويات عالية من السلطات المركزية لكل دولة، ويكمن الغرض منها في تأطير وتقنين المعاملات التجارية بين مختلف الشركاء التجاريين ويغلب عليها الطابع السياسي والاقتصادي. كما تراعي هذه المعاهدات بعض المبادئ نذكر منها:

أ. مبدأ المساواة: وينص هذا المبدأ على معاملة الشريك التجاري في كل دولة بنفس المعاملة التي يحظى بها الشريك التجاري الآخر فيما يخص تبادل السلع والخدمات وحقوق الأشخاص.

ب. مبدأ المعاملة بالمثل: ويضمن هذا المبدأ حق الدولة في معاملة مواطنيها من طرف الدولة الأخرى ومنتجاتهم بنفس المعاملة التي يتعامل بها مع المواطنين الأجانب داخل حدودها، أي أن كل ميزة تجارية تمنح للمنتوج الأجنبي داخل الدولة، يقابلها نفس الميزة لمنتجاتها في الدولة الأخرى وهكذا يتحقق مبدأ تعادل المصالح.

ج. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[2]:

ويتلخص في تعهد الدولة بأن تمنح الأخرى أي ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دولة ثالثة وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بالنص على أولوية الرعاية معادلة تماما للمعاملة القائمة في الدول الأخرى.

2. الاتفاقيات التجارية:

تتضمن الاتفاقيات التجارية في غالبها مسائل تنظيم الرسوم الجمركية إما بين دولتين أو مجموعة من الدول، وتتميز هذه الاتفاقيات عن المعاهدات التجارية كونها تكون في أجال قصيرة (سنة غالبا)ويتم تحديد الأمور المتفق عليها بشيء من التفصيل عكس المعاهدات التي تكتفي على ضمان تطبيق المبادئ المشار إليها سابقا ، وتتضمن هذه الاتفاقيات التجارية العناصر التالية:

- تحديد قائمة السلع والمنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين عن طريق قوائم للتصدير والاستيراد.
- العمل على استبعاد العوائق والعراقيل أمام حركة السلع المتفق عليها.

---

[1] Paul. R. Krugman et Maurice Obsefeld ; Economie Internationale, op.cit., page 234.

[2] عادل احمد حشيش مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص206.

- إنشاء إطار زمني للاتفاقية و التفاهم حول كيفية التصديق عليه .
- تعيين مسئولين للإشراف على الاتفاق التجاري والفصل بين النزاعات المحتملة وعملية الرقابة ويمكن تعديل الاتفاق إذا اقتضت الضرورة لذلك وتمديده لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها.

الفرع الثاني : الاتحادات الاقتصادية

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الدولية المتنامية باستمرار فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي « فاينر» سنة1950،حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية[1].وتشمل الاتحادات الاقتصادية مناطق التفضيل الجمركي والتجارة الحرة و الاتحادات الجمركية وهي من أهم مراحل التجارة الخارجية الإقليمية ونقطة انطلاق التكامل الاقتصادي الجهوي .

1. منطقة التفضيل الجمركي[2]: تمثل أولى صور التكامل الاقتصادي التي عرفت على مر التاريخ حيث تقوم الدول المكونة لهذه المنطقة بإعطاء كل منها الآخر المعاملة التفضيلية عند استيراد أو تصدير السلع إليها وذلك بالشكل الذي يساعد على ازدياد معدل التبادل التجاري فيما بينها ولعل أقدم منطقة للتفضيل الجمركي عرفت حتى الآن هي منطقة الكومنولث بين بريطانيا ومستعمراتها بعد منحها الاستقلال.

2. منطقة التجارة الحرة: وتتميز منطقة التجارة الحرة عن منطقة التفضيل الجمركي بإلغاء كافة القيود على حركة التجارة بين الدول الأعضاء مما يعزز التبادل التجاري البيني بينها.

وتعتبر منطقة التبادل الحر ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي وتهدف هذه المرحلة إلى الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء أو المشتركة في منطقة التكامل على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل.[3]

وتعمل المناطق الحرة على تحقيق بعض المزايا:

- اجتذاب التجارة التي تمر عبر المنطقة لتحويلها إلى مركز يعاد منه التصدير إلى المناطق الأخرى.
- استيراد المواد الخام للاستفادة من أكثر مرحلة للتصنيع.

وفي إطار إنشاء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وبعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية للمنطقة العربية الكبرى حيز التنفيذ، حققت الجزائر حجم للمبادلات خارج قطاع المحروقات في يناير سنة 2009 قدر

[1] محمد مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 182

[2] مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1988 ص 245.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة–ص 27.

ب 742.7 مليون دولار أمريكي (693 مليون دولار للواردات و49.76 مليون خاصة بالصادرات) مقابل 675.8 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2008 (540.61 مليون دولار بالنسبة للواردات و135 مليون دولار بالنسبة للصادرات نتج عن ذلك ارتفاع الواردات بنسبة 28.2 %.[1]

أما عن المبادلات التجارية الكلية (خارج وداخل قطاع المحروقات) فقد حققت الجزائر فائضا تجاريا مع البلدان العربية قدر ب 968 مليون دولار خلال سنة 2012 ومن جهة أخرى، انخفضت الواردات الجزائرية من المنطقة العربية بنحو 6.4 بالمئة من نفس السنة وهذا راجع إلى قائمة السلع التي وضعتها الجزائر المعفاة من الضريبة الجمركية وتشمل بعض أنواع اللحوم والحليب ومشتقاته.

3. الاتحاد الجمركي:

وقد أدرج الاتحاد الجمركي في المستوى الثاني بعد منطقة التجارة الحرة وفق النموذج(بيلا بالاسا) للتكامل الجهوي وفي هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا ،كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تحديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة ،وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي:

1-وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء و وحدة التعريفة الجمركية.

2-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3-وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

4-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء. ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.

[1] إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX لسنة 2009.

الجدول 07: أصناف الاتفاقيات التفضيلية المودعة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة (جانفي 2004)

اتفاقية بين 3بلدان على الأقل	%23
اتفاقية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي	%20
اتفاقية ثنائية مع المجموعة الأوروبية للتبادل الحر	%10
اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة	%3
الاتفاقيات الثنائية الأخرى	%44

المصدر: محمد عباس محرزي: «نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي ألمغاربي"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية جامعة الجزائر سنة 2001-2005، ص12.

الفرع الثالث : إجراءات الحماية الإدارية

رغم الجهود الدولية لتحرير المبادلات التجارية بشتى الإجراءات واستنادا إلى المعاهدات التجارية، فان السلطات الاقتصادية تملك بعض الوسائل على هامش النصوص التشريعية تسمى بإجراءات الحماية الإدارية، وهي مواقف تتخذها الدول لعرقلة النشاط التجاري وحماية الاقتصاد القومي. وتتمثل بعض طرق الحماية الإدارية في:

- تقوم الدولة بتسهيل عملية دخول السلع الأجنبية حسب احتياجات السوق عبر سحب البنود المنصوص عليها في التعريفة الجمركية وكذلك تقوم بتقييد الاستيراد عبر التعنت الضريبي وفقا لما تراه مناسبا. وكمثال على ذلك أثارت الولايات المتحدة مشكلة تكييف منافض السجائر هل تعتبر كأداة للتدخين يطبق عليها رسم 30 % أو من الأدوات المنزلية برسم 25 %أو سلعة كمالية 50%.
- التعنت في تطبيق اللوائح الصحية ومثال ذلك حجز الحيوانات الحية لفترة طويلة في الجمارك بحجة التأكد من خلوها من بعض الأمراض.
- رفع أسعار النقل الداخلية بالنسبة للسلع المستوردة بهدف شلها لإضعاف منافستها للمنتجات الوطنية.
- مقاطعة المنتجات الأجنبية بإنشاء دعاية اشهارية أو تمييزها بعلامات معينة.

المطلب الرابع: آثار وسائل السياسات التجارية

سبق وأشرنا إلى أن السياسة التجارية بأدواتها ووسائلها تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المنتهجة، وعلى ذلك سنحاول وضع تحليل مبسطا يوضح أثار بعض أدوات السياسة التجارية كالرسوم الجمركية إعانات التصدير وحصص الاستيراد.

الفرع الأول: الأثر الاقتصادي للتعريفة الجمركية:

يختلف الأثر الاقتصادي للتعريفة من دولة إلى أخرى وهذا يتعلق بالوزن الاقتصادي لكل دولة وتأثيرها على الأسعار العالمية ولهذا سنقوم بتقسيم الآثار من وجهة نظر الاقتصاد الدولي إلى أثر التعريفة على الوارد من السلع وأثر التعريفة على الصادر من السلع.

1. **أثر التعريفة على الوارد من السلع**: سنراعي الآثار الاقتصادية حسب وزن الدولة الاقتصادي ومنه نقسم الدول إلى دول صغيرة وأخرى كبيرة.

أ . أثر التعريفة على اقتصاد الدولة الصغيرة: لا نقصد بالدولة الصغيرة من حيث حجمها الجغرافي وإنما حسب وزنها الاقتصادي في السوق العالمية ومدى تأثيرها على الأسعار الدولية فلو تغير طلبها من سلعة معينة لا يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير للسعر العالمي لهذه السلعة وللقيام بعملية التحليل نقوم بجمع الافتراضات، تتمثل في المنافسة التامة والكاملة، السلعة نهائية، ودراسة الأثر الاقتصادي للتعريفة على التوازن داخل القطاع الذي تطبق عليه الضريبة.

أ. 1 أثر التعريفة على الكمية والسعر:

الشكل 05: أثر التعريفة الجمركية على كميات وأسعار الوارد من السلع في اقتصاد دولة صغيرة.

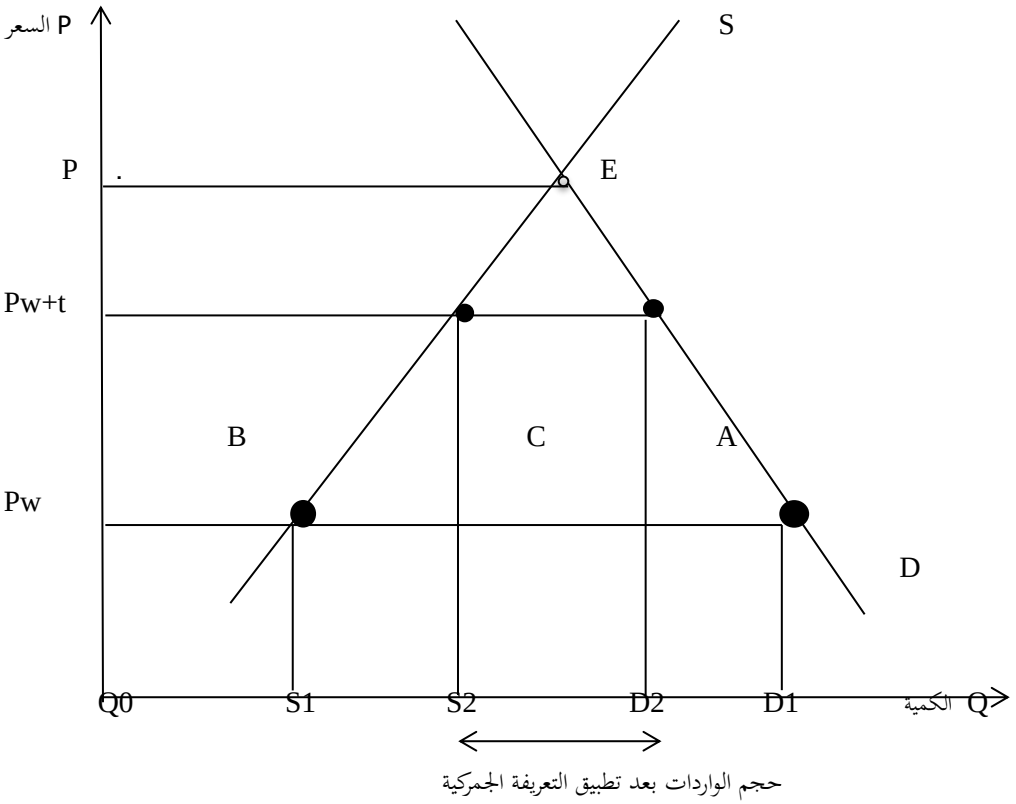

Source : Paul. R. Krugman et Maurice Obsefeld : Economie Internationale- op- cit, page 220.

تقوم الدولة قبل قيام التجارة بإنتاج واستهلاك السلعة حسب النقطة E وهي نقطة تقاطع منحنى العرض و الطلب الداخلي وبتطبيق حرية التجارة تستنتج الدولة أن السعر العالمي للسلعة التي تنتجها أقل من السعر المحلي (Pw<Pw+t)وبما أن هذه الدولة الصغيرة تستطيع الحصول على كميات كبيرة من السلعة بسعر Pw فان الكمية المقدمة من طرف المنتج المحلي هي Q0) (D1 و الكمية المقدمة من طرف المنتج الأجنبي هي (S1 D1)وكنتيجة لعملية الاستيراد ينخفض السعر الداخلي للسلعة من (P) إلى(Pw).ولحماية المنتجين المحليين من الأضرار التي تعرضوا لها بعد دخول السلعة الأجنبية إلى السوق تقرر الدولة تطبيق

التعريفة الجمركية سيرتفع السعر الداخلي للسلعة وذلك بنفس قيمة الرسم من (Pw)إلى (Pw+t) و بالتالي يتقلص حجم الوارد من السلع الأجنبية إلى (S2 D2)فيرتفع الإنتاج الداخلي من (Q0 S1) إلى(Q0 S2) .

أ.2 أثر التعريفة على الدخل: وهو عبارة عن زيادة حجم إيرادات الدولة بعد تطبيق التعريفة والمعبر عنها بيانيا في الشكل السابق بالمنطقة (C).

أ.3 أثر إعادة التوزيع : وهو إعادة توزيع الدخل من المستهلك إلى المنتج المحلي وهو الفرق بين الناتج المتحصل للمنتج و النفقات اللازمة لإنتاج الكمية الإضافية من السلعة ويعبر عليه بيانيا بالمنطقة(B)

أ.4 أثر الاستهلاك: بحيث تنخفض الكمية المستهلكة من السلعة نتيجة لارتفاع ثمنها محليا هذه الخسارة معبر عنها بالمنطقة (A).

ب. أثر التعريفة على اقتصاد الدولة الكبيرة:

وكما هو متعارف عليه فان اقتصاد الدول الكبيرة يتميز بالوزن الثقيل والتأثير الكبير على اقتصاديات الدول الأخرى.

الشكل 06: أثر التعريفة على الكمية والسعر

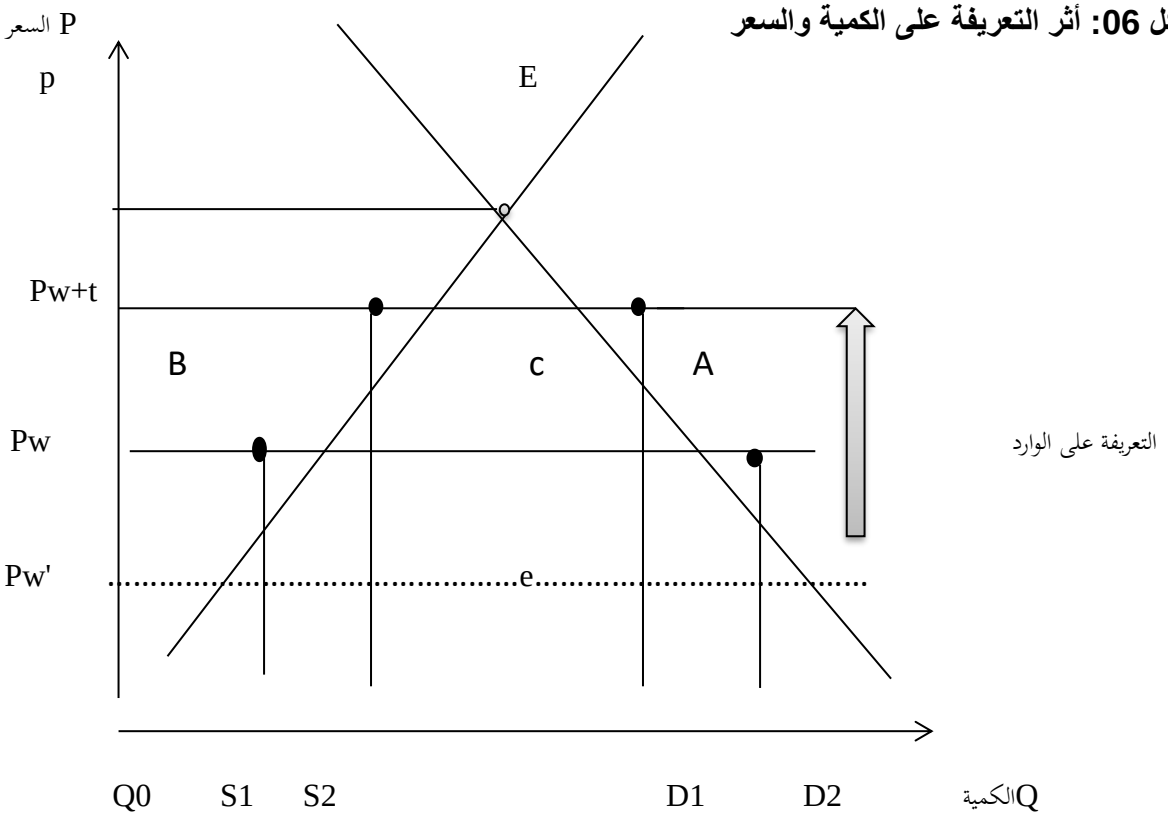

Source : Paul. R. Krugman et Maurice Obsefeld, op- cit, page 222.

بما أننا في حالة الدولة الكبيرة فان تطبيق التعريفة الجمركية على الوارد من السلع سيوثر على السعر العالمي لهذه السلعة والذي يؤول إلى الانخفاض هذا يعني أن شروط أو معدلات التبادل لهذه الدولة ستتحسن بفضل انخفاض أسعار الواردات، مع بقاء أسعار الصادرات على حالها السعر المحلي للسلعة يرتفع ب t قيمة الرسم من (Pw) إلى (Pw+t) وبفعل تعريفة الحماية يرتفع الإنتاج الداخلي من (Q0 S1) إلى (Q0 S2) وينخفض الاستيراد من (S1 D2) إلى ((S2 D1 أما الاستهلاك فينخفض بكمية قدرها ((D1 D2.

ب.2 أثر التعريفة على الدخل :هو نقطة الاختلاف في تطبيق التعريفة بين الدولة الكبيرة و الصغيرة وهو زيادة حجم الدخل في إيرادات الدولة ويعبر عنه بالمنطقة (e+c) (في الدولة الصغيرة تساوي (c)وبتوجيه المستورد الأجنبي سلعته إلى الدولة الكبيرة سيجبر على تخفيض سعرها مما يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل للدولة الكبيرة بفعل التعريفة يرتفع السعر الداخلي للسلعة في هذه الدولة بقيمة أقل من قيمة التعريفة .وقد أدى إدخال التعريفة على الوارد من انخفاض السعر العالمي إلى مستوى('Pw) .ويؤدي أثر التعريفة على الدخل في الدولة الكبيرة إلى أثر معدل التبادل ويقصد به إعادة توزيع الدخل من المورد الأجنبي إلى صالح إيرادات الدولة .

ب.3 أثر التعريفة على إعادة التوزيع: ويعبر عنها بالمنطقة (B) وتحسب كما في حالة الدولة الصغيرة.

ب.4 أثر الاستهلاك: يظهر بفعل انخفاض مستوى الاستهلاك الداخلي للسلعة نتيجة لارتفاع ثمنها وعدم تمكن المستهلك من اقتنائها بسعر أقل أو يساوي السعر العالمي.

الجدول 08: الآثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية على الوارد من السلع.

<table>
<tr><th colspan="2">أثار التعريفة على الوارد</th><th colspan="2">تشهد على</th><th colspan="2">الاتجاه</th></tr>
<tr><td>الدولة الصغيرة</td><td>الدولة الكبيرة</td><td>الدولة الصغيرة</td><td>الدولة الكبيرة</td><td>الدولة الصغيرة</td><td>الدولة الكبيرة</td></tr>
<tr><td rowspan="3">أثر الدخل</td><td>أثر الدخل الداخلي c</td><td rowspan="3">إعادة توزيع الدخل</td><td rowspan="3">الدولة الكبيرة</td><td rowspan="3">من المستهلك إلى الدولة</td><td rowspan="3">من المستهلك إلى الدولة</td></tr>
<tr><td>أثر معدلات التبادل e</td></tr>
<tr><td colspan="2">أثر إعادة التوزيع B</td></tr>
<tr><td colspan="2">أثر الاستهلاك A</td><td colspan="2">الخسائر الناجمة</td><td colspan="2">تقلص الاستهلاك المحلي</td></tr>
</table>

المصدر: فايزة قاشي ، مرجع سابق الذكر ص88.

2. أثر التعريفة على الصادر من السلع: تنعدم التعريفة الجمركية على الصادرات في الدول المتقدمة، وإنما نجدها منتشرة في الدول الأقل نموا وتشمل المنتجات التي تملك فيها الدول ميزة نسبية كالبن في البرازيل والمحروقات في الجزائر والغاية منها دعم إيرادات الخزينة العمومية وجمع الموارد المالية.

الشكل 07: أثر التعريفة على الصادر من السلع في اقتصاد دولة صغيرة.

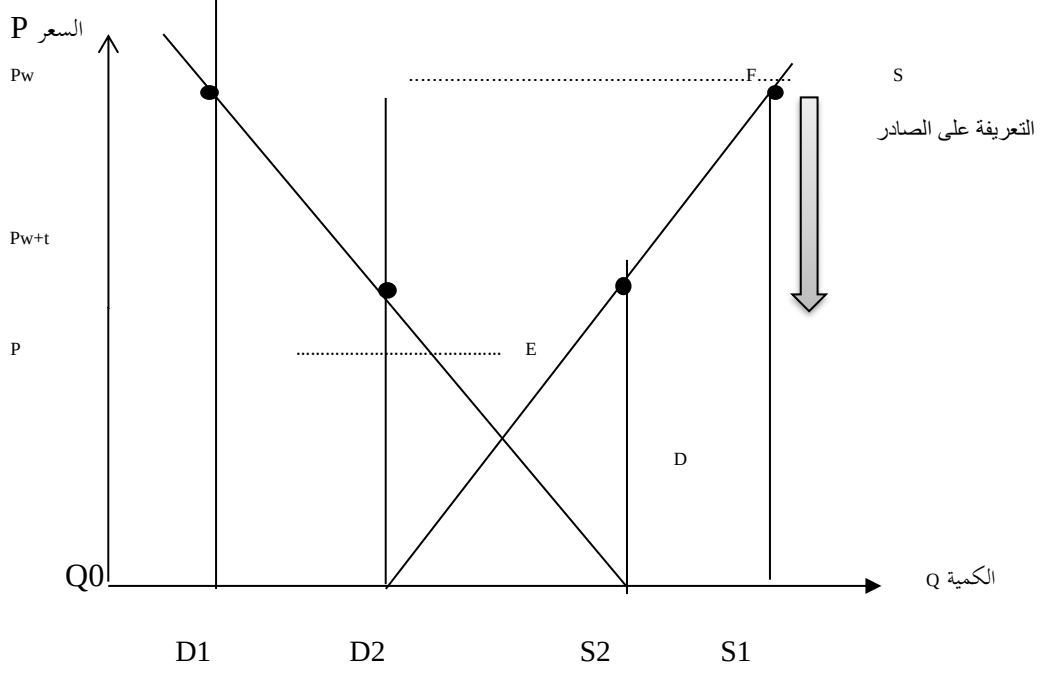

المصدر : فايزة قاشي ، مرجع سابق الذكر ص91.

نقوم بافتراض دولة صغيرة تنتج وتستهلك عند النقطة E نقطة تقاطع العرض و الطلب وعند تحرير التجارة من القيود نستنتج أن السعر العالمي للسلعة التي تنتجها (Pw) أعلى من السعر المحلي (P) وبما أن السوق العالمية تستطيع استهلاك كميات كبيرة من السلعة بسعر (Pw) فان التوازن بين العرض و الطلب يكون في النقطة Fحيث أن حجم عرض السلعة هو (Q0 S1) ، (Q0 D1) هي الطلب الداخلي و(D1 S1) هي حجم الصادرات إلى الخارج .

تقوم الدولة بفرض التعريفة الجمركية على الصادر من السلع فينخفض السعر الداخلي بنفس قيمة الرسم t أي من (Pw) إلى (Pw+t) لأن التصدير يصبح أقل ربحا للمصدر المحلي. ومنه يمكننا استنتاج العناصر التالية:[1]

– تقوم التعريفة الجمركية بتخفيض مستوى الرفاهية العالمية، كمت أن التعريفة الجمركية تخفض مستوى الرفاهية حتى للدولة المطبقة لهذه التعريفة .

- يمكن للدول أن تتفادى الآثار السلبية للتعريفة الجمركية بإتباع إجراءات أخرى مفيدة.الرسم الجمركي يشجع بصفة مطلقة فئات المجتمع التي تميل بنسبة ضئيلة إلى المنتج المحلي البديل للواردات، حتى ولو كان هذا الرسم المفروض في غير صالح الأمة.

[1] P. H. Linder, C-Kindelberger, Economie Internationale, 7éme édition, éd- Economica, Paris 1982, page 134.

الفرع الثاني : الأثر الاقتصادي لإعانات التصدير

الشكل 08: الأثر الاقتصادي لإعانات التصدير

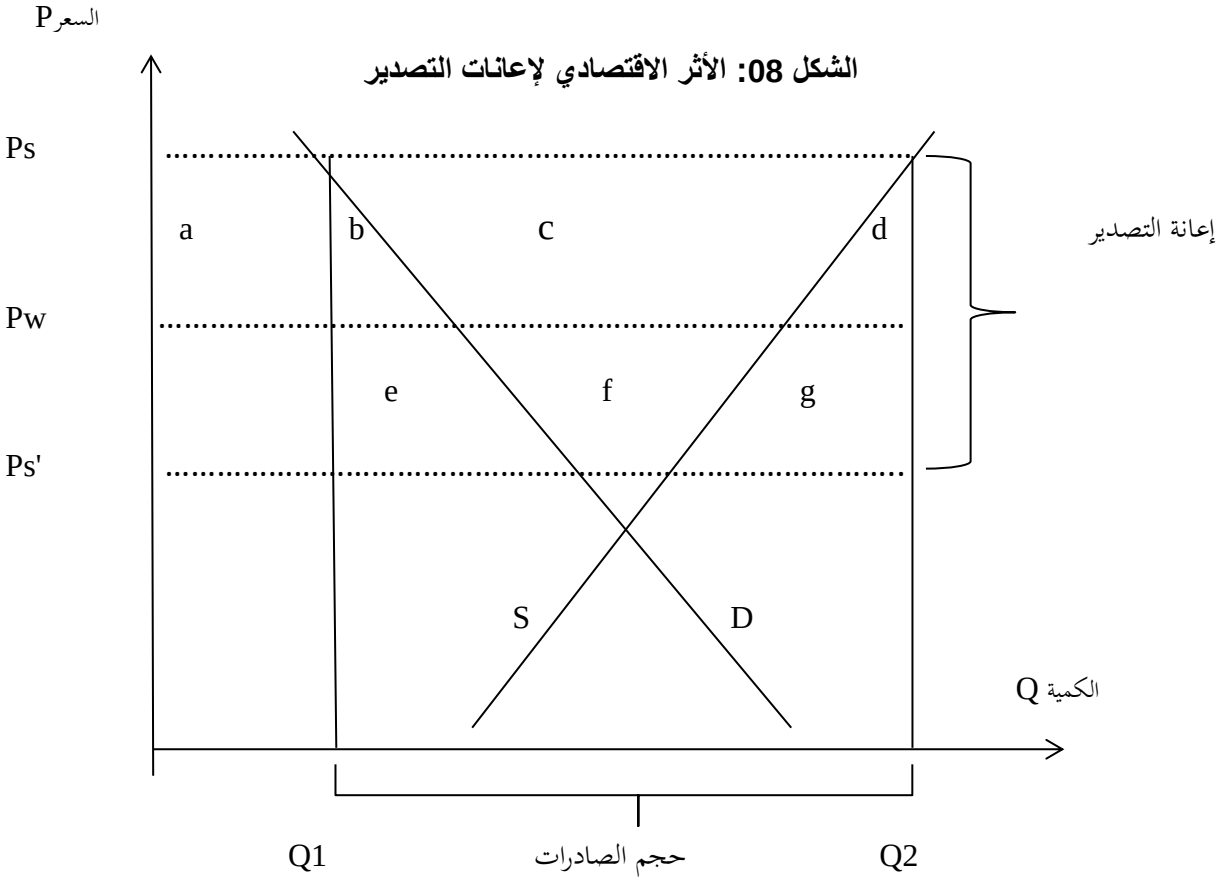

Source : Paul. R. Krugman et Maurice Obsefeld :" Economie Internationale ,«op- cit, page 229.

(a+b+c) فائض المنتج (b+c+d+e+f+g) كلفة الإعانة بالنسبة للدولة

(a+b) خسارة المستهلك

إذا قامت الإدارة الاقتصادية بإعانة الصادر من السلع بغرض زيادة الكمية، فان هذه الإعانة تخفض من تكاليف الصادرات وبالتالي يمكن التصدير بأقل من السعر الأساس أي ينتقل السعر من (Ps) إلى ('Ps) ولكن انخفاض السعر يؤدي إلى تدهور معدلات تبادل الدولة المصدرة، وفي الوقت ذاته يزيد من وحدات السلعة المصدرة فتقفز الكمية إلى مستوى (Q2).

الفرع الثالث: الأثر الاقتصادي لحصص الاستيراد

ويعتبر نظام الحصص كما تم ذكره سابقا من الأدوات الغير تعريفية و الهدف من وراء تطبيقه هو تحديد الكمية القصوى المسموح باستيرادها .

الشكل 09: أثر نظام الحصص على الوارد من السلع والإنتاج والاستهلاك.

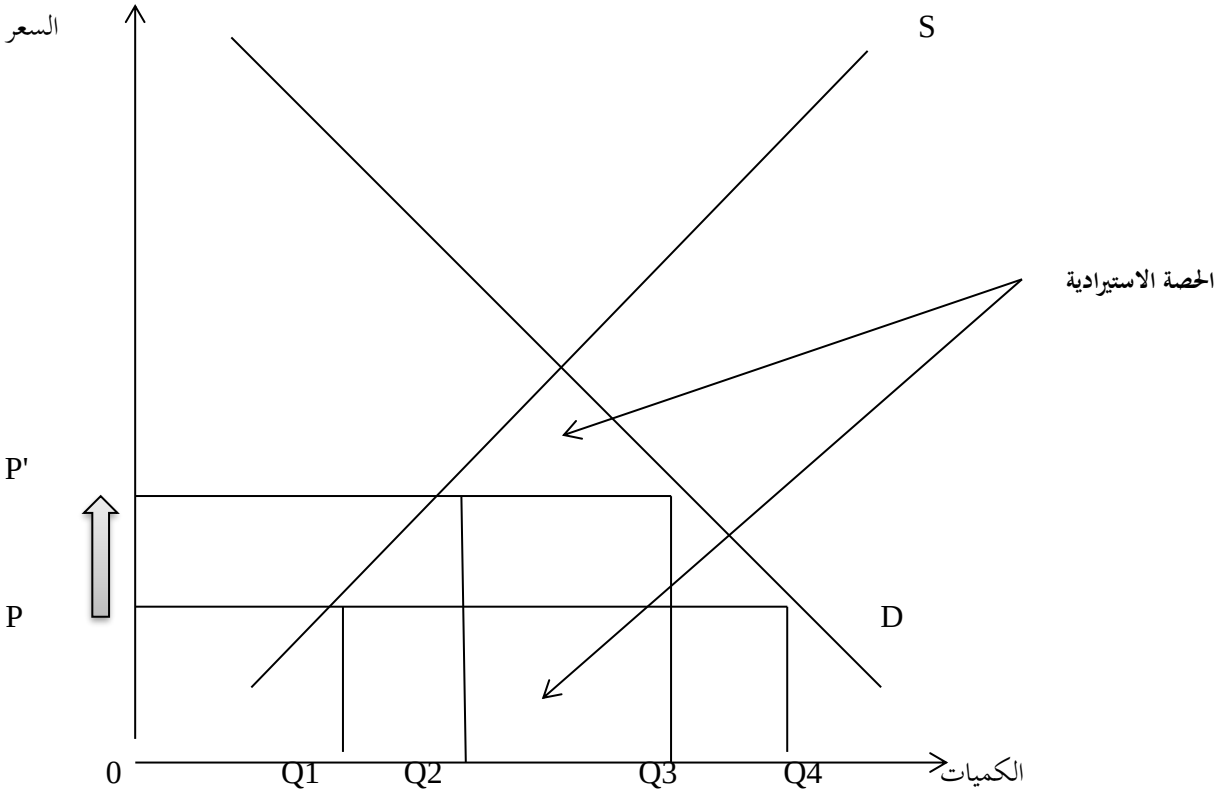

المصدر: هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص155.

من خلال البيان نلاحظ أن الدولة قررت تحديد الكمية المستوردة من السلعة (Q2 Q3) مما يؤدي إلى رفع السعر عن مستوى السعر العالمي أي من (P) إلى (P') ، ومنه يتضح أن أثر سياسة الحصص يشبه سياسة التعريفة الجمركية من حيث أثرها على السعر المحلي، وبالتالي على الاستهلاك والإنتاج المحلي. فتحديد الاستيراد يخلق فائض طلب يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي. من خلال الشكل البياني السابق نستنتج مستوى كل من الاستهلاك والإنتاج وكذا الاستيراد في الجدول التالي:

الجدول 09: مستوى الاستهلاك، الاستيراد والإنتاج قبل وبعد فرض نظام الحصص

قبل فرض الحصة		بعد فرض الحصة
الاستيراد	Q1Q4	Q2Q3
الاستهلاك	Q1Q4	Q1Q3
السعر	P	P'
الإنتاج المحلي	0 Q1	0 Q2
الحصة الاستيرادية		Q2Q3

المصدر: هجير عدنان زكي، مرجع سبق ذكره، ص156.

الفرع الرابع: الأثر الاقتصادي لتخفيض سعر الصرف

إن دراسة سعر الصرف وما يؤدي إليه من أثار اقتصادية واجتماعية نتيجة لرفعه أو تخفيضه تظهر لنا أنها سياسة فعالة لمعالجة بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد القومي، فهو يؤثر على كل من الصادرات والواردات ومستوى الأسعار المحلية والدخل وحتى مستوى المديونية الخارجية.

1. **أثر التخفيض على حجم الصادرات و الواردات ومستوى الأسعار** :إن عملية تخفيض سعر الصرف يرفع من أسعار الواردات الأجنبية من السلع إذ يضطر المورد الأجنبي إلى دفع الكثير من الوحدات النقدية المحلية للحصول على وحدات نقدية أجنبية وعلى العكس من ذلك فان تخفيض سعر الصرف يخفض سعر الصادرات المحلية إلى الخارج فلا يتحمل التجار أعباء كبيرة لاقتناء السلع المصدرة .

ولدراسة هذا الأثر يجب الأخذ بعين الاعتبار مفهوم مرونة الطلب فارتفاع أسعار الصادر أو الوارد من السلع يتوقف على مدى حساسية الطلب الداخلي للواردات وكذا الطلب الخارجي للصادرات[1].

[1] ويختلف تغير حجم الصادرات والواردات حسب نسبة مرونة الطلب:

– من ناحية الواردات :إذا كانت المرونة تساوي الصفر أي أن الطلب الداخلي لا يتغير فان تخفيض سعر الصرف يودي إلى زيادة المعروض من العملة الوطنية طلبا للعملة الأجنبية أما إذا كان الطلب متكافئ المرونة فان حجم المعروض من العملة الوطنية يبقى ثابتا وينخفض هذا الحجم إذا كانت المرونة أكبر من الواحد .

وقد يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى رفع كلفة المعيشة ولاسيما إذا كانت الدولة تعتمد على الخارج في الحصول على سلع كثيرة ويترتب عن ذلك ارتفاع الأجور ونفقات الإنتاج وبالتالي الأسعار.[1]

2. أثر التخفيض على الدخل:

إن تخفيض سعر الصرف كما ذكرنا سابق يزيد من حجم الصادرات (وهو الأثر النقدي على الطلب الخارجي) وينقص الواردات (وهو الأثر النقدي على الطلب الداخلي) أي رفع مستوى الدخل في الاقتصاد القومي كما يقوم بإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

ويمكن الإشارة إلى أن أثر التخفيض على حجم المبادلات التجارية الناشئ عن تغير الأسعار لا يقابل ذلك الأثر على مستوى الدخل في الداخل والخارج لأن العجز في الميزان التجاري يعالجه التخفيض بأثره على الأسعار فقط.

ومن خلال ما سبق فان كل دولة تقوم بالتدخل في التجارة الخارجية عن طريق وسائل السياسة التجارية حسب ما يوافقها من مصالح اقتصادية واستجابة لنصوص الاتفاقيات الدولية ومن خلال تتبعنا لتحليل ودراسة هذه الوسائل، وقياس الآثار الناجمة عنها نجد أن الأدوات السعرية وبالأخص الرسوم الجمركية تلعب دورا فعالا في التحكم بالحركة الدولية للسلع و الخدمات، و وسيله هامة لحماية الصناعة المحلية عموما و الناشئة منها خصوصا علاوة على ذلك تستخدم الدول نظام الحصص للحد من قيام سياسة الاحتكار داخل السوق الوطنية وفي قطاع التجارة الخارجية وزيادة على ذلك تقدم الدول دعمها لصادرات المؤسسات المقيمة داخل حدودها، وذلك لترقية الصناعة وزيادة الدخل القومي، هذا وقد مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل أدت إلى إنشاء بعض المنظمات الدولية الناشطة في هذا المجال مرورا ب GATT ، إلى قيام المنظمة العالمية للتجارة OMC وقد عملت هذه المنظمات على إرساء مبدأ الحرية التجارية ودحر سياسات الاحتكار عبر الاتفاقيات المنصوص عليها وبمساعدة مؤسسات دولية أخرى كصندوق النقد الدولي .

ومن هذا السياق نطرح الإشكاليات التالية:

- ما هي GATT ،كيف نشأت، وما هي أهدافها ؟
- لماذا حلت المنظمة العالمية للتجارة OMC محل GATT؟
- ما هي مجمل الاتفاقيات الرامية إلى تحرير التجارة الخارجية؟

– من ناحية الصادرات: يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة حجم الصادرات ولا يعني ذلك ارتفاع ثمنها إذ أن أسعارها تنخفض بالعملة الأجنبية بانخفاض سعر الصرف .

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص327.

المبحث الثالث: السياسات التجارية والمنظمات الدولية

انتشرت أفكار الحرية التجارية والقضاء على القيود والعوائق المادية والقانونية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية وبظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة ذات قوة اقتصادية وسياسية، فأرادت هذه الأخيرة أن توجه تجربتها الرأسمالية إلى دول العالم بإلغاء حواجز انتقال السلع الخدمات، ونجحت في إقناع العالم بضرورة توحيد التجارة الخارجية وإعطائها طابع رسمي وقانوني.

المطلب الأول: السياسات التجارية في ظل الجات (GATT)

اقتنعت دول العالم بضرورة إقامة نظام تجاري دولي لتفادي عودة النزاعات المسلحة وحماية المصالح الاقتصادية وترسيخ مبدأ الحرية التجارية تم إنشاء ما يسمى باتفاقية الجات بعد انعقاد مجموعة من المؤتمرات الدولية.

الفرع الأول: نشأة الجات GATT وأهدافها

بناءا على اقتراح قدمته الولايات المتحدة انعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946وفي الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات لإنشاء منظمة التجارة الدولية كانت الولايات المتحدة تقود مؤتمرا دوليا في جنيف سنة 1947 بمشاركة 23 دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية ،وتخفيف القيود الكمية على الواردات التي كان تعترض التجارة الخارجية وأسفرت المفاوضات على التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة General Agreement on Tariffs and Trade ، وذلك في 1947/10/30 لتصبح سارية المفعول في 1948/01/01 [1].

وكانت فكرة اتفاقية الجات تقوم على أساس أن طبيعة الأنظمة السياسية و الاقتصادية متقاربة في العالم ، فنجد على سبيل المثال أن الرأس مالية بقيادة الولايات المتحدة تقوم على أساس حماية الأمن الداخلي و الخارجي، لذلك تفرض هذه الدول الضرائب على الشركات الاقتصادية أما الدول الاشتراكية فيختلف الأمر تماما حيث أن هدفها إشباع رغبات المجتمع ويتطلب الأمر فرض سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج و القطاع الخاص .

وتتمثل أهداف هذه الاتفاقية فيما يلي :

- إزالة القيود والحواجز التي تعترض قيام التجارة الدولية.
- إقامة نظام لتجارة دولية حرة يفضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.[2]
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمي وتحقيق زيادة في حجم الدخل القومي .

[1] سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لموجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 01، سنة 2002، جامعة ورقلة، ص82.

[2] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص82.

الفرع الثاني : جولات المفاوضات في إطار اتفاقية الجات

وقد حاولت الدول الأعضاء خلال عدة لقاءات وجولات العمل على خفض التعريفات الجمركية بما في ذلك مساعدة الدول النامية على تنمية تجارتها واستقطاب عدد كبير من الدول للمصادقة والتوقيع على نتائج الجولات والجدول التالي يظهر المراحل التي مرت بها محاولة إنشاء النظام التجاري الدولي الجديد:

الجدول 10: جولات مفاوضات الجات والمنظمة العالمية للتجارة (1947-1994)

السنوات	مكان الانعقاد	موضوع الجولة	عدد الدول المشاركة
1947	جنيف (سويسرا)	التعريفات الجمركية	23
1949	أنسي (فرنسا)	التعريفات الجمركية	13
1951	توركاي (بريطانيا)	التعريفات الجمركية	38
1956	جنيف (سويسرا)	التعريفات الجمركية	26
1961-1960	ديلون (سويسرا)	التعريفات الجمركية	26
1967-1964	كينيدي (سويسرا)	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	62
1979-1973	طوكيو(اليابان)	الوسائل التعريفية والغير تعريفية	102
1994-1986	أوروغواي	الوسائل التعريفية والغير تعريفية القوانين التنظيمية الخدمات الزراعة وإنشاء OMC	123
2001	الدوحة	الرسوم الجمركية والتدابير غير الجمركية، والزراعة، ومعايير العمل والبيئة، والمنافسة، والاستثمار، والشفافية، وبراءات الاختراع وغيرها	159

Source : Joseph Deiss, Philippe Gugler ;"Politique économique et sociale», 1er édition, de Boeck Belgique 2012, page 423.

وقد تميزت الجولات الخمس الأولى والتي تعرف باسم الجولات الصغرى بالتركيز على تحرير التجارة من القيود الجمركية، وقد حققت تقدما كبيرا في هذا المجال. بينما الجولات الثلاثة المتبقية والمعروفة باسم الجولات الكبرى ،فإنها تحتل مكانا متميز حسب طبيعة النتائج المحققة فيها ،إضافة لطول مدة الجولة وكذا طبيعة المواضيع التي تم التطرق إليها على غرار الجولات الصغرى السابقة لها[1] .و بعد انتهاء جولة الأوروغواي اجتمع وزراء مالية واقتصاد وتجارة 117 دولة في مراكش بالمغرب 1994/04/15 لإعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة، والتي تحل محل اتفاقية الجات وليصبح قيامها رسميا ابتداء من أول يناير عام 1995 وقد اكتسبت صلاحيات أكبر من الجات بالاهتمام بالملكية الفكرية والتوسط في النزاعات، وقد ارتفع عدد الأعضاء إلى 134 في أبريل 1999 و143 دولة بعد انضمام الصين في 2001/12/11 بعد جولة الدوحة.

[1] الصادق بوشنافة ، مرجع سبق ذكره ،ص98.

المطلب الثاني: السياسات التجارية في ظل المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

وقعت الوثيقة الختامية لجولة مراكش 111 دولة و أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي سبق للمجتمع الدولي أن أخفق في إنشاءها منذ مؤتمر هافانا نظرا للتعنت و التخوف الأمريكي من أن يؤدي إنشاءها إلى تقليص السيادة الأمريكية المطلقة على سياستها التجارية الدولية [1] .وقد عرفها اتفاق مراكش المنشئ للمنظمة في مادتيه الأولى و الثامنة على أنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة وتتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضائها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم[2].

الفرع الأول: مبادئ ومهام المنظمة العالمية للتجارة OMC

وتقتصر المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ والمحاور الأساسية والمهام التي تلتزم بتحقيقها.

1. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة : وتتمثل فيما يلي :

أ. مبدأ التجارة بدون تمييز[3]: وعملا بهذا المبدأ نصت المادة الأولى من اتفاقية الجات 1994 وهي ضمن الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي على شرط الدولة الأولى بالرعاية، كما نصت المادة الثالثة أيضا على مبدأ شرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز بين المنتجات الوطنية والأجنبية وهناك استثناء على هذين المبدأين يتمثل في حماية الصناعة الوطنية والاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

ب. مبدأ التنازل والالتزام: ونقصد بهذا المبدأ واجب الدولة الراغبة في الانضمام للمنظمة بتقديم تنازلات وتعهدات تجارية بالنسبة لوارداتها والالتزام بشأن التجارة في السلع والخدمات.

ج. مبدأ المعاملة التفضيلية: وهذا المبدأ يخص الدول النامية أي الاهتمام بمصالحها التجارية ومنحها تساهلات والاتفاق حول تحرير تجارة المنسوجات والسلع الزراعية التي تمثل صادرات جل الدول النامية.

د. مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء: ويشمل أيضا الأهلية التامة لجميع الدول الأعضاء والتمتع بجميع الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة الاقتصادي والعسكري.

2. مهام المنظمة العالمية للتجارة:

إن المنظمة العالمية للتجارة تخدم الإطار المؤسساتي وتقود العلاقات التجارية بين أعضائها في المسائل المرتبطة في ميدان تدخلها والأدوات القانونية المرافقة للاتفاقيات متعددة الأطراف Accords commerciaux multilatéraux وتختصر مهام المنظمة في:

- التحرير التدريجي للتجارة من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، وإنشاء آلية لفض النزاعات بين الشركاء التجاريين.
- التعاون مع المؤسسات النقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- تحقيق التنمية الاقتصادية وإرساء الفكر التنافسي لاسيما في الدول النامية.

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2006، سنة ص34.

[2] محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2006، ص 26.

[3] عبد المالك عبد الرحمان مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية «، دار شتات للنشر، مصر 2009 ص51.

الفرع الثاني: الإطار الهيكلي للمنظمة العالمية للتجارة

أوردت المنظمة العالمية للتجارة في المادة الرابعة كل هيكل تنظيمي والصلاحيات الخاصة به والشكل البياني التالي يظهر توزيع الإطار الهيكلي:

الشكل 10: الإطار الهيكلي للمنظمة العالمية للتجارة

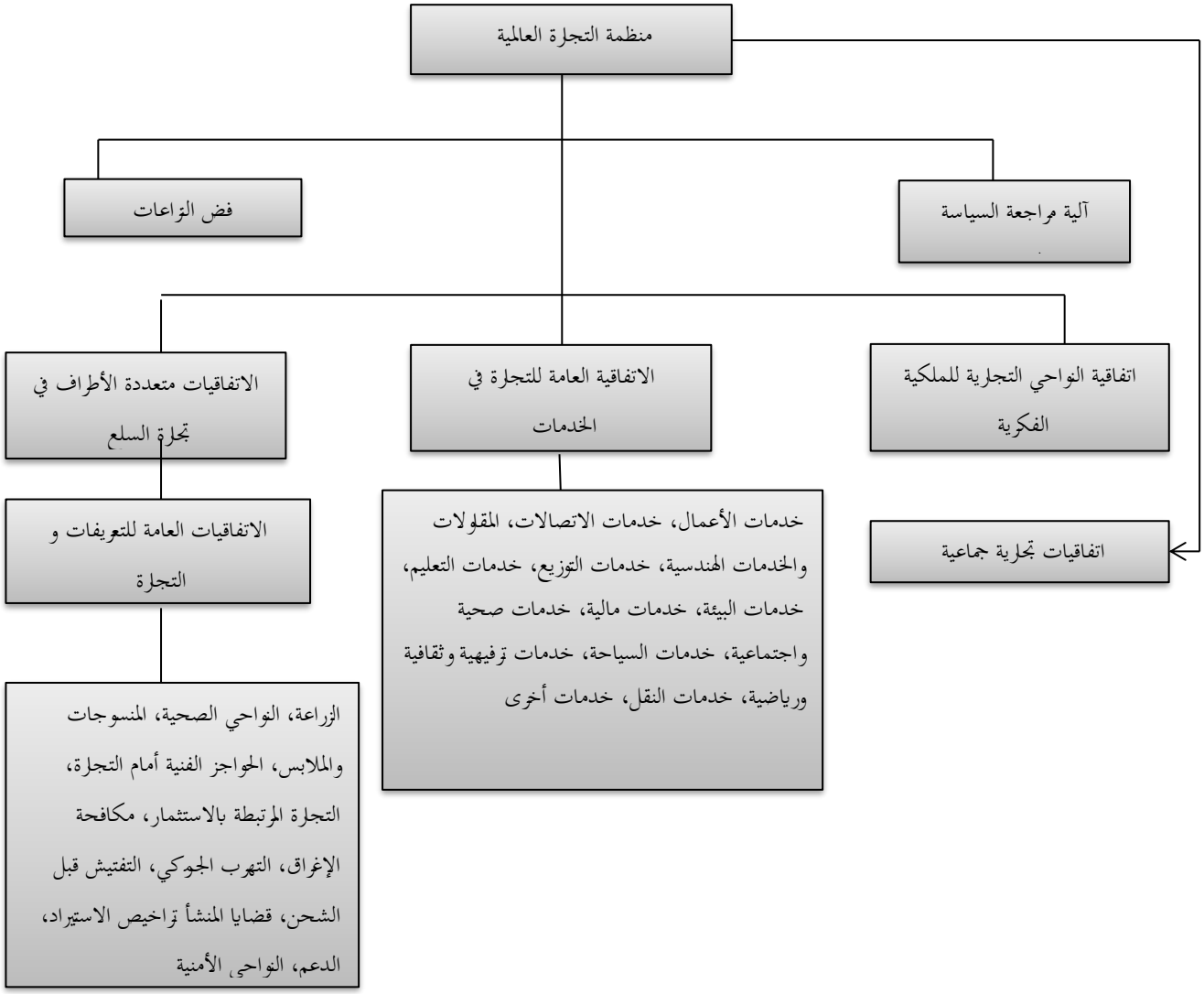

المصدر: محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص35.

الفرع الثالث: العضوية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

لقد نصت المادة الحادية عشرة 11 على أن الأعضاء الأصليين في منظمة التجارة العالمية هم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات عام 1947 وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية، وذلك بقبولها الاتفاقية الحالية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتي أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية الجات 1994 وبحلول شهر نوفمبر من عام 1995 كانت عضوية المنظمة العالمية 110 دولة وارتفع هذا العدد إلى 133 دولة حتى سبتمبر 1997 باعتبارهم أعضاء عاملين ،بخلاف عدد من

الدول كأعضاء مراقبين في مراحل التفاوض للعضوية العاملة ، (وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر عضو ملاحظ في المنظمة ، وهي في طريقها للحصول على العضوية التامة في المنظمة [*]،وقد بلغ عدد الدول الأعضاء سنة 2006 حوالي 150 دولة.

أما بالنسبة للانضمام فقد نصت المادة 12 على أنه يحق لكل دولة أو تملك استقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية أن ينضم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة، ويسري هذا الانضمام على هذا الاتفاق، وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة ويتم قبول الدولة كعضو بعد اتخاذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام، ويوافق على شروط اتفاقية الانضمام بأغلبية ثلثي 3/2 أعضاء المنظمة، ويخضع الانضمام إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف لأحكام الاتفاق المذكور.

الفرع الرابع: الفرق بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة[1]

تتمثل أهم الفروقات بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

- الجات تمثل اتفاقية قانونية متعددة الأطراف أما المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة عالمية وجهاز للإشراف والمراقبة وحل النزاعات بين الأعضاء.
- قواعد الجات تطبق بشكل مؤقت وغير ملزمة غالبا أما قواعد المنظمة العالمية للتجارة فهي قواعد شاملة ودائمة وملزمة للأطراف.
- إن قرارات الجات لم تكن تستلزم إقرارا من السلطات التشريعية للدول الأعضاء أما قرارات المنظمة العالمية للتجارة، فيتم إقرارها من السلطات التشريعية مما يعطيها أساسا قانونيا راسخا.
- إن اتفاقية الجات كانت تنظم التعامل في التجارة بالسلع في حين ان المنظمة العالمية للتجارة تغطي اتفاقياتها التعامل في السلع والخدمات والملكية الفكرية.

الفرع الخامس: تقييم السياسات التجارية بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة

إن الانضمام إلى النظام العالمي الجديد له تأثيراته الخاصة بكل دولة كانت ايجابية أو سلبية والمتتبع لمراحل تطور الاقتصاديات القومية يجد أن الانفتاح التجاري منذ اتفاقية الجات وصولا بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، قد عرف تحسنا ملحوظا لاسيما على مستوي الناتج القومي ومعدلات التبادل التجارية وبعض المؤشرات الأخرى.

---

[1] سليمان ناصر: مرجع سبق ذكره ص83.

* تطبيقا للمادة 12 من اتفاقية تأسيس المنظمة تقوم الدولة الراغبة في الانضمام للمنظمة بتقديم طلبها للحصول على صفة عضو مراقب ثم تشكل المنظمة فريق عمل لدراسة العضوية التامة وفي إطار تلك المعالجة يقدم الفريق مجموعة من الأسئلة المكتوبة للدولة المعنية وقد أجابت الجزائر على حوالي 1000 سؤال قدمتها كل من الولايات المتحدة 1997 والاتحاد الأوروبي 1998 ولم يبقى إلا الأسئلة المتعلقة بالتشريع الاقتصادي والنظام الجمركي حسب ما أشارت إليه وزارة التجارة عام 2003.

1. تقييم السياسات التجارية قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة: حسب تقديرات سنة 1991 ونتيجة لتحرير التجارة فان الدول الصناعية ستحصل على 100 بليون دولار من إجمالي الزيادات المتوقعة في الدخل العالمي من جراء التحرير الجزئي للتجارة، و البالغ قدرها ب119 بليون دولار أي أن نصيب الدول الصناعية من الزيادة المتوقعة يصل إلى 84 % بينما تحصل الدول الاشتراكية سابقا على 5.5%وتحصل الدول النامية على 10.3% ولكن من خلال بيانات الدراسة المعتمدة لسنة 1993بلغ إجمالي الزيادة في الناتج العالمي حوالي 212 بليون دولار، وتحصل الدول الصناعية منه على 139 بليون دولار أي على 65.5% وهذا النقص في نصيب الدول الصناعية يتوزع بين الدول النامية و الدول الاشتراكية سابقا مع ميل الميزان لصالح الأخيرة إذ يتضاعف نصيب الدول الاشتراكية أكثر من 3 مرات ليصل إلى 17.6%بينما يزيد نصيب الدول النامية إلى 16.8%[1]. أما عن حجم التجارة الخارجية فقد بلغت حوالي 3500 مليار دولار أمريكي لسنة 1990، 11% فيها تتكون من التجارة في المحاصيل الزراعية، 57% من التجارة في المنتجات الصناعية و20% من تجارة الخدمات[2]، أما التخفيضات الخاصة بالرسوم الجمركية، فمنذ سنة 1949 وبالتحديد في جولة آنسي للمفاوضات تم فيها تخفيض التعريفة الجمركية في المتوسط بـ 25%، وانخفضت من جديد سنة 1951 في جولة تركيا كذلك بنسبة 25%، والجدول التالي يبين تغير معدلات بعض الصادرات العالمية في الفترة ما بين 1963و1991:

الجدول 11: التجارة الخارجية العربية للفترة 2013-2016

البنود	القيمة بمليار دولار أمريكي			
	2013	2014	2015	2016
الصادرات العربية	1319.2	1244.6	853.5	785.6
الواردات العربية	875.6	910.5	852	794.4
الصادرات العالمية	18784	18935	16482	16843.3
الواردات العالمية	18874	19024	16766	17169.9
نسبة الصادرات العربية من اجمالي الصادرات العالمية	7.0	6.6	5.2	4.7
نسبة الواردات العربية من اجمالي الواردات العالمية	4.6	8.4	5.1	4.6

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2018، ص 154.

[1] محمد حشماوي:" الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية " مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 2006، ص211، 212.

[2] الصادق بوشنافة: مرجع سابق، ص114.

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية العربية الاجمالية منذ عام 2016 بنسبة بلغت نحو 6.21 في المائة بفضل تحسن أسعار النفط العالمية لتبلغ قيمتها 5.955 مليار دولار مقارنة مع نحو 6785 مليار دولار في عام 2016 مما أثر في وزن الصادرات الاجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4.5 في المائة في عام 2017 مقابل 7.4 في المائة خلال العام السابق.كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 7.1 في المائة لتبلغ 1.808 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة بنحو 4.794 مليار دولار في العام السابق، ومن ثم لم يحدث تغير كبير في وزن الواردات الاجمالية العربية.

2. تقييم السياسات التجارية بعد الألفية الجديدة[1]:

ظل النمو التجاري العالمي منذ سنة 2000 وحتى بعد قيام منظمة التجارة العالمية في تزايد مستمر، مع احتساب بعض معدلات الانخفاض، حيث سجلت في عام 2015 معدل منخفض، ونمت الصادرات العالمية من السلع والخدمات بنسبة 8.2، % أي أقل من نسبة 4.3 %المسجلة في العام السابق، مما يجعل 2015 العام الرابع على التوالي الذي انخفض فيه نمو الصادرات العالمية عن متوسط فترة 25 عاما والبالغ 9.5%واصلت صادرات الخدمات التجارية تفوقها على نمو تجارة السلع، مما يسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الخدمات في دعم النشاط الاقتصادي. في عام 2016، من المتوقع أن يرتفع نمو الصادرات العالمية إلى0.3%مع تركز المخاطر بقوة على الجانب السلبي، وشهد نمو صادرات السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة ركودا في 2015، حيث انخفض بنسبة 1.0 نقطة مئوية إلى 4.3% وبالنسبة للاقتصادات النامية، تباطأ نمو التجارة من 1.3 %في 2014 إلى 7.1% وهو أدنى معدل نمو سنوي منذ عام 2009، وأقل بكثير من متوسط فترة 10 أعوام.

ما يمكننا استخلاصه من خلال هذا المبحث هو أن السياسة التجارية الدولية أصبحت منذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATTتتصف بنوع من الحرية ومراعاة المصالح الاقتصادية للدول الأخرى، إلا أن الجات كانت تفتقد إلى الدقة في طرح المواضيع والنقاط العالقة في مجال التجارة الخارجية وكثيرا ما جعل البلدان الأعضاء في الاتفاقية خاصة المتقدمة منها تنتهك المبادئ المتفق عليها في قطاعات مختلفة أين تتعرض مصالحها التجارية للخطر.لكن و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة O.M.Cتم وضع قوانين أكثر دقة وصرامة بين مختلف الدول الأعضاء ،حيث استطاعت هذه الأخيرة أن تبلغ أهدافا لم تستطيع الجات بلوغها طوال مشوارها و حققت نموا كبيرا في التجارة الدولية ورفع المؤشرات الاقتصادية الايجابية ،لاسيما الدخل الوطني ومستوى الرفاهية الاجتماعية، إضافة لهذا فالمنظمة تشتمل على جهاز لحل المنازعات بين الدول الأعضاء وقد ساهم بشكل فعال في حل جل المشاكل التجارية العالقة خاصة بين الدول ، كما أن المنظمة أصبحت تشرف على كل المواضيع المرتبطة بالتجارة العالمية حتى عن حركة العمالة، والتنسيق بينها وبين المؤسسات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي في رسم السياسة الاقتصادية العالمية.

[1] التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لسنة 2015، ص8.

المبحث الرابع: الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه

عند البحث عن مصطلح الانفتاح التجاري، نجد الكثير من المراجع تعبر عنه بتحرير التجارة الخارجية، ولكن التدقيق فيهما يجعلنا نميز الخاص من العام، حيث أن تحرير التجارة الخارجية قد تختص في التبادلات الحسية السلعية أكثر، اما الانفتاح التجاري فله جوانب مالية أيضا.

المطلب الأول: مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري

عند دراسة العلاقات الاقتصادية نجد العديد من المصطلحات تعبر عن سياسة تحرير التجارة الخارجية، مثل تحرير التجارة Trade liberalization والانفتاح التجاري Trade openness، وكل هذه المصطلحات نقصد بها توسيع حركة التبادل التجاري للدول والغاء كافة الحواجز التي تعيق حركته، كما أن سياسة الانفتاح التجاري لا تعبر بالضرورة على الإلغاء التام للتعريفات الجمركية ولا اعتماد مستويات أقل من هذه التعريفات لأنه قد تجد العديد من اقتصاديات الدول المنفتحة وتعتمد في نفس الوقت لوائح جمركية متشددة.

الفرع الأول: مفهوم الانفتاح التجاري

إن مصطلح الانفتاح التجاري تدل على وجود حالة مسبقة من الانغلاق والتقييد الكلي أو الجزئي ويأتي الانفتاح لحالة تجارية مغلقة على حالة خارجية، وهذه بعض التعاريف الأكثر انتشارا:

01.مفهوم الانفتاح التجاري حسب:Kruege –Jagdish Bhagawati

هي تلك السياسة التي تعمل على تخفيف درجة الأعباء عن حجم الصادرات، ويرى الاقتصاديون أن هذه الأعباء تخص غالبا تخفيض الرسوم الجمركية ورخص الاستيراد كخطوة أساسية لتطبيق الإصلاحات في ميدان التجارة الخارجية ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية[1].

02.مفهوم الانفتاح التجاري حسبPapar géorgion [2]:

يعرف الانفتاح التجاري حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (20-1) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد والذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية) منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات .

---

[1] Sébastian Edwards "openness ,Trade liberalisation and growth Developing countries "journal of economic Littérature, London, 1993, page 1367.

[2] عبد العزيز عبوس، " سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 44.

03.الانفتاح التجاري حسب صندوق النقد الدولي :

وحسب تقرير يرى صندوق النقد الدولي أنه يمكن أن يكون لتنويع الاقتصاد أثر كبير على النمو في الدول النامية مجلس التعاون الخليجي، بدعم من زيادة الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية. فمن شأن هذه الإجراءات أن تساعد على تحقيق نمو مستمر بمعدلات أعلى وبصورة أكثر شمولاً لكل شرائح المجتمع، وذلك بتحسين توزيع الموارد عبر القطاعات والمنتجين، وخلق الوظائف، ونشر التكنولوجيا، وتشجيع المعرفة، وتهيئة مناخ أكثر تنافسية لمزاولة العمل التجاري، ورفع مستوى الإنتاجية[1].

الفرع الثاني: أهمية الانفتاح التجاري في الاقتصاديات النامية

تلعب سياسة الانفتاح التجاري دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح الاقتصادي الدولي، وقد ساهمت الاتفاقيات الدولية في تعزيز أهمية توسيع الاسواق، ويمنح الانفتاح التجاري بالعديد من المزايا على البلدان ذات الدخل الضعيف وذلك بتوفير السلع والخدمات بأسعار متاحة للمستهلكين، ويساعد الاندماج في الاقتصاد العالمي على تقوية النمو الاقتصادي والحد من مستوى الفقر. وقد عملت المنظمات الدولية على غرار مجموعة البنك الدولي في البلدان النامية على تيسير التجارة عبْر الحدود وجعل الخدمات اللوجستية أكثر موثوقية، وإلغاء التعقيدات وإجراءات التخليصات الجمركية. وعلى النقيض من ذلك قد تنجم عن التجارة والعولمة مصاعب وتحديات، تجد البلدان النامية صعوبة في مجال المنافسة نذكر منها:

- نقص الكفاءة في أنظمة النقل والجمارك والخدمات التقنية اللوجستية.
- ضعف شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- غياب أرضيات قانونية أو وجود ثغرات في أنظمة الاستثمار وفتح الأسواق.
- الاحتكار في السوق الداخلية من طرف كبرى الأطراف الاقتصادية.
- القوى العاملة الأقل مهارة في مجال المنافسة والتحكم في السوق.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس درجة الانفتاح التجاري

هناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس درجة الانفتاح التجاري، وتمثل مجموعة من الأدوات التجارية التي تسمح بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة خاصة على بعضها البعض، ومدى أثر السياسة التجارية المتبعة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات أساسية، الأولى قياس الانفتاح حسب مؤشرات الانفتاح المطلق، والثانية حسب

[1] ملخص دراسة صندوق النقد الدولي بعنوان "التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، مفتاحان لتنويع الاقتصاد وتحقيق النمو في مجلس التعاون الخليجي"، ديسمبر 2008. https://www.imf.org/ar/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/12/04/pp120618gcc-trade-and-foreign-investment ، تاريخ الاطلاع 23 يناير 2020، الساعة 11:13.

مؤشرات الانفتاح النسبي، أما الأخيرة حسب مؤشر البواقي، وتعتبر هذه المؤشرات الأكثر تداولا واستخداما، حيث تهدف إلى إعطاء قيمة واضحة لانفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، وتكون النتيجة إما بتحليل النتيجة بمعدل الانفتاح المسجل، أو بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدولة ، وتمتاز الدول ذات معدلات الانفتاح الكبيرة بتنوع وتنوع هياكل الإنتاج وطبيعة صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التقني المعتمد على التكنولوجيا

الفرع الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق

وسميت مؤشرات الانفتاح المطلق لأنها تقدم درجة مباشرة لانفتاح اقتصاد دولة ما على التجارة الخارجية، ونذكر من بين هذه المؤشرات:

أولا: مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:

ويعد مصطلح الانفتاح الاقتصادي أكثر شمولا من الانفتاح التجاري لما يحتويه من الجوانب المالية والتجارية، ويوضح هذا المؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني ***(F)***، ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي[1]:

$$\boldsymbol{F = \frac{\sum(X + M)}{PIB} \times 100}$$

حيث: **X** تمثل قيمة الصادرات

M تمثل قيمة الواردات.

PIB : يمثل الناتج الداخلي الخام.

تبرز أهمية هذا المؤشر أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد. وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية والتبعية للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية

[1] باريك مراد:" التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة تلمسان 2012-2013، ص 58.

للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية. وعليه فإذا كان هذا المؤشر كبير دل ذلك على اعتماد الدولة على العالم الخارجي بنسبة كبيرة، وارتباط أسواقها الداخلية بالأسواق الخارجية بشكل وثيق.

ثانيا: مؤشر تركز الصادرات Concentration index H

يقيس هذا المؤشر مدى تركز الصادرات السلعية للدولة وتنحصر قيمته بين 0 إلى 1، حيث تعني القيمةُ 1 التركز التام للصادرات، أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع.[1] ويمكن استعمال القيم أيضا بالنسبة المئوية، حيث عندما تتجاوز نسبة هذا المؤشر نسبة 60% في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة الدولة في حصولها على العملات الصعبة ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني – هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[2]، والبعض من الخبراء الاقتصاديين يستعمل مؤشر الحصة السوقية للصادرات في الأسواق العالمية لسلعة معينة من اجمالي واردات العالم من نفس السلعة .

$$^{2}H = \sqrt{\left(\frac{Xit}{Xt}\right)}$$

H مؤشر تركز الصادرات

حيث **Xit** صادرات الدولة خلال السنة t

وXt مجموع الصادرات الكلية خلال السنة t

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

تظهر البيانات المتاحة ان مؤشر التركز هذا يكون أكثر تطرفا في الأقطار العربية النفطية مقارنة بالأقطار العربية اللانفطية[3]،و يقيس هذا مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر الموارد الأولية إلى الدول المتقدمة، ولهذا فإن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الدول المتقدمة قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية، كما يحدث أغلبها في الجزائر – العراق – الأردن ...)، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة حيث من المفروض أن

[1] جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل:" تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية "، صندوق النقد العربي، أبريل 2012، ص 21.

[2] خالد محمد السواعي:" التجارة والتنمية"، دار المناهج، الأردن، 2006، ص61.

[3] محمد الأزهر سعيد السماك: «جغرافية الوطن العربي"، مجموعة يازوري للنشر،1995الأردن، ص192.

لا تزيد عن نسبة 60% وإلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد. ويقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني –هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال البلد مكان متغير السلعة[1]، ويتم قياسه بالعلاقة التالية:

$$^{2}Hg = \sqrt{\left(\frac{Xit}{Xt}\right)}$$

Hg مؤشر التركيز الجغرافي الصادرات

حيث **Xit** صادرات الدولة i خلال السنة t

وXt مجموع الصادرات الكلية خلال السنة t

الشكل 11: مؤشر تركز الصادرات السلعية في الدول العربية

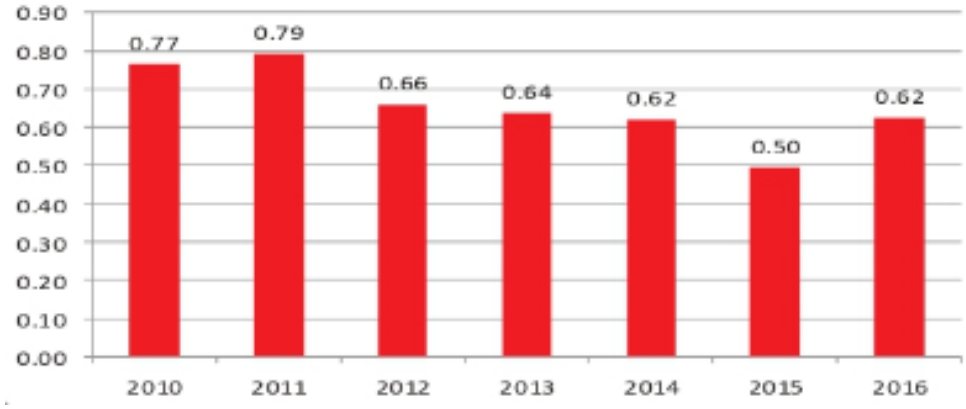

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل:" قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية "، صندوق النقد العربي، 2018، ص 13.

تشير بيانات الشكل إلى تركز الصادرات السلعية في الدول العربية كمجموعة في الصادرات من الوقود المعدني الذي يستحوذ على نسبة تفوق مستوى 72 في المائة من اجمالي الصادرات العربية، حيث بلغ مؤشر التركز حوالي 0.77 خلال عام 2010. ومع تراجع أسعار النفط العالمية تراجعت حصة صادرات الوقود المعدني من اجمالي الصادرات العربية إلى مستوى بلغ حوالي 52 في المائة خلال عام 2016، نتيجة لذلك فقد تحسن مؤشر التركز مقارنة بالأعوام من 2010 إلى 2013 ليسجل حوالي 0.62.

[1] عبد العزيز عبوس، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وفيما يتعلق بمؤشر اندماج الصادرات السلعية الاجمالية للدول العربية في الأسواق العالمية (ITT)، تشير الإحصاءات إلى انخفاضه بالرغم من ارتفاع عام 2016 مقابل 0.62 الصادرات عن المتوسط العالمي، حيث بلغ المؤشر في عام 2010، ويعزى ذلك الاستحواذ الوقود المعدني والأسمدة على 0.77 الصادرات السلعية العربية[1].

رابعا: الميل المتوسط للاستيراد

يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على مستورداتها من الخارج، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على النسبة الكبيرة التي تقتطع من الدخل القومي للشراء من الخارج[2]، ويعبر أيضا عن الجزء المستخدم من الدخل القومي لاستيراد السلع والخدمات، ويقوم هذا المؤشر بتوضيح نسبة اعتماد الدولة على واردات الدول الأخرى، وهو يظهر نوعا ما نسبة ترابط الدخل القومي بالدخل العالمي.

خامسا: مؤشر التبادل التجاري

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة[3]، وعمومًا فإن زيادة هذا معدل تشير إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات ، أو ربما انخفضت أسعار التصدير بدرجة أقل نسبيا من انخفاض أسعار الواردات، أما العوامل المؤثرة في معدل التبادل التجاري فيعتمد على عدة عوامل منها نسب التضخم وأسعار الصرف، إضافةً إلى عوامل أخرى يختص بعضها بقطاعات محددة، ويعر عن هذا المؤشر رياضيا بنسبة الرقم القياسي لسعر وحدة من الصادرات إلى الرقم القياسي لسعر وحدة من وارداتها كالآتي:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

[1] جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل:" قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية "، صندوق النقد العربي، 2018، ص 13.

[2] حبيب محمود:" تحليل التجارة الخارجية في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 01، سنة 2011، ص 47.

[3] خالد محمد السواعي:" التجارة والتنمية"، مرجع سابق، ص61.

الفرع الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي

في بعض الأحيان يكون من الصعب قياس درجة الانفتاح التجاري بالمعايير المباشرة، وتحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والخارجية وهذا راجع الى ظروف كل بلد، لهذا فإن قياس مؤشرات الانفتاح النسبي تكون أكثر دقة ولكن في ظروف محددة فقط مثل عدم تسوية سعر الصرف وسلوكيات المؤسسات في تمييز الأسعار، وسنستعرض في هذا الجزء بعض من هذه المؤشرات.

أولا: مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية

هذه المؤشرات تعتمد بالضرورة في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية من قبل الرسوم الجمركية والإعانات ورخص الاستيراد، كما أن التعريفات الجمركية تمثل أهم وسائل السياسة التجارية التي تستعملها الدولة لتقييد أو تحرير التجارة الخارجية وأحد مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

ثانيا: معدل التعريفة الغير المتوازن[1]

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية. مثال: يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاثة معدلات التعريفة الجمركية، السلعة (أ) تفرض عليها 15 %، السلعة (ب) تفرض عليها 20%، السلعة (ج) تفرض عليها 25% فيصبح معدل التعريفة غير المتوازن = (15% + 20% + 25%)/3 = 20%.

ثالثا: معدل التعريفة المتوازن

حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجح بأهمية النسبية، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد من السلعة (أ) بلغت 700 وحدة نقدية، والسلعة (ب) بلغت 400 وحدة نقدية، والسلعة (ج) بلغت 200 وحدة نقدية:

$$\text{معدل التعريفة المتوازن} \times 100 = \frac{(700*0.15)+(400*0.2)+(200*0.25)}{700+400+200}$$

ومنه معدل التعريفة المتوازن = 18.1 %

عند المقارنة بين معدل التعريفة الغير المتوازن والمتوازن نجد أن هذا الأخير أكثر نجاعة لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، في حين أن المعدل الآخر يهمل هذا المعيار.

الفرع الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات البواقي

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطيع التعبير عند درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل من **Syrutin** et **Chenergy** طريقة مراقبة وقياس تدفقات التبادل

[1] عبد العزيز عبوس، مرجع سابق، ص 77.

التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة من السياسة التجارية ، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح ، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل ، فيعتبر البلد منفتحا والعكس صحيح، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كمتغيرات الحجم و متغير الناتج الداخلي الخام ومتغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها ، وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية[1].

الانتقاد الموجه لهذا المؤشر رغم فعاليته هو افتراضه لتوفر كل المتغيرات الهيكلية والغير هيكلية وهو ما لا نجده عند الكثير من دول العالم، كما أن النتائج المتحصل عليها باستعمال هذه المتغيرات كانت بعيدة نوعا ما عن الواقع، لهذا يجب ضبط وتحديد المتغيرات الهيكلية بصفة كمية ونوعية لقياس درجة الانفتاح التجاري.

الفرع الرابع: نماذج أخرى لقياس الانفتاح التجاري (مؤشر المزدوج Sachs نموذجا).

يعتبر نموذج Sachs(1995) من بين الأكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم أنه استطاع أن يعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسألة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياسا دقيقا، وقد استطاع هذا المؤشر أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي ومنطقي السياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة. مؤشر Sachs -Warner يقوم بتصنيف الدول إلى مجوعتين: البلدان المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية: ومعيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أن تفوق 40% من قيمة المنتج. ومعيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب إن تفوق 20% (خلال السبعينات والثمانينات)، إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي. ومعيار تدخل الدولة، إذ لا يجب إن تحتكر الدولة قطاع التصدير. ويقاس انفتاح أو انغلاق البلدان تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع أن توفير هذه الشروط المعايير كما هي، فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية.

وتتكون العينة التي يدرسها المؤشر من 117 دولة تم دراستها خلال الفترة 1970 -1995، وكانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه: 15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة بانتظام وفق المعايير المقترحة من قبل Sachs، و74 دولة صنفت من الدول المنفتحة على التجارة، ولكن بصفة منتظمة ودائمة، كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة ل 11 دولة من أصل 15 دولة عرفت معدلات نمو تزيد عن 3 %، بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو أقل من 3 %.
يوضح الجدول التالي درجة انفتاح بعض الدول الافريقية التي شملتها دراسة Sachs، وقد اعتمد في دراسته على قياس الانفتاح التجاري على معيارين هي: معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية (التعريفة والحصة)، ومعيار حصة السوق السوداء.

[1] Siroen : l'ouverture commerciale est-elle mesurable ?, colloque internationale : ouverture économique et développement, Tunes ,22-24 juin 2000, p09. Jean, Merc

الجدول 12: معدل التبادل التجاري والقيم الوحدوية للتجارة الخارجية للسلع في الجزائر للفترة 2014-2017

	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017
الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات%	97.9	100.6	104	113.1
الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات%	101.4	71.2	61.9	76.7
معدل التغطية %	101.9	65.3	62.1	74.4
معدل التبادل التجاري%	103.5	70.8	59.5	67.8

Source : Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises, rapport statistique N 850, 2018, p03.

تفسر الزيادة في الأسعار وخاصة بالنسبة للصادرات الزيادات الحادة في أسعار الهيدروكربونات بنسبة 39.6٪ خلال سنة2018 على العكس المنتجات غير الهيدروكربونية تتميز بتغيرات أكثر اعتدالا، أي 5.3 ٪ خلال نفس الفترة[1].كما تسمح لنا التطورات في أسعار الصادرات والواردات بالاستنتاج بأن الصادرات تتراجع من حيث الحجم خلال سنة 2018 مقارنة بنفس الفترة بسنة 2017 بنسبة 6.0٪ وكما انخفض حجم الواردات بنسبة 7.2٪ خلال نفس الفترة من حيث السعر، علما أن أسعار الصادرات في ارتفاع متزايد بسبب ارتفاع أسعار النفط. أما أسعار الواردات أيضا حيث بلغت حوالي 3907.8 مليار دينار خلال سنة 2018 مقابل 3754.0 مليار دينار خلال 2017.

وأدت هذه التطورات المسجلة خلال سنة 2018 إلى انخفاض في العجز التجاري الذي يرتفع من -1028.4 مليار دينار في عام 2017 إلى -368.7 مليار دينار خلال 2018. وتشير النتائج إلى تحسن في معدل التغطية الواردات من الصادرات التي ارتفعت من 74.7٪ خلال 2017 إلى 89.2٪ عام 2018.

[1] Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises, rapport statistique N 850, 2018, p02-03.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل بالتحليل والدراسة الاتجاهات الكبرى لما يعرف بالسياسات التجارية الخارجية وأدواتها المستخدمة لتحرير أو تقييد التجارة الخارجية، فعملية التحرير باتت ضرورية لدولة بحجم الجزائر لمواصلة عملية النمو، وقد يكون ذلك على حساب بعض القطاعات الكبرى، لكن يمكن أيضا المحافظة على مؤسسات الدولة الاقتصادية الحساسة مع دعم الشراكة الأجنبية، أما تقييد الحركة التجارية الخارجية فيرى أنصارها هي السبيل الوحيد لحماية الصناعات الوطنية الناشئة، ولا تعتبر الآن هذه الحجم ذات صدى كبير. ومع وجود المؤسسات والمنظمات الدولية الناشطة في مجال التجارة عرفت دول العالم حركة واسعة من الانفتاح بوجود الجات GATTوالمنظمة العالمية للتجارة OMCومنع الممارسات التي تعيق حركة السلع والخدمات الدولية خاصة الدول النامية التي تحولت مؤخرا – مع مطلع التسعينات–إلى اقتصاديات منفتحة على العالم الخارجي لتبني قواعد اقتصاد السوق.

الفصل الثالث

النمو في الفكر الاقتصادي

تمهيد :

إن إشكالية النمو الاقتصادي تمثل هدفا أساسيا في اقتصاديات الدول لسيما المتخلفة منها عن ركب التقدم ، حيث تسعى هذه الدول إلى البحث عن الوسائل و العوامل التي من شانها تحسين معدلات الرفاهية و الازدهار ، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يعد مؤشر هام من المؤشرات الكبرى للاقتصاد ، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي و يقيس مدى نجاعة الاصلاحات التنموية ، ويعطي كذلك صورة واضحة للمسار المستقبلي لكل سياسة اقتصادية ، وجاء النمو الاقتصادي في أولوية اهتمامات العديد من الاقتصاديين حيث حاول الكثير منهم تحليل العوامل المفسرة للنمو منذ نشاة الفكر الاقتصادي التقليدي مرورا بالأفكار المتجددة والحديثة .

فقد حاولت النظريات الاقتصادية دراسة أسباب تحقيق الرفاهية للشعوب وتحسين مستويات المعيشة عبر مجموعة من المؤشرات ، كما تؤكد العديد من البحوث و الدراسات وجود علاقة ترابطية بين النمو الاقتصادي من جهة و الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكبرى من جهة أخرى . لهذا فإن تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي هو من ضمن الاولويات التي تسعى لها حكومات الدول للخروج من دائرة التخلف ، ومحاولة ربطها بنشاط التجارة الخارجية لما تؤديه من توزيع الموارد الانتاجية وتوسيع السوق و توسيع الانتاج ، وينعكس ذلك على تحسين مستويات الدخل العام و تحسين مستويات المؤشرات الاخرى ، ويرتبط النُّمو الاقتصادي أيضا بمجموعة من العوامل الجوهرية تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل المؤسسات و الحكم الراشد و البحث العلمي، الصحة والتعليم ، وبالتالي أصبحت عملية تحقيق مستوى نمو جيد مرتبط بتوفر هذه العوامل المؤثرة .

ومنه نحاول في هذا الفصل التعريف بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة مع الاشارة الى نظرياته المفسرة انطلاقا من التحليل الكلاسيكي إلى التحليل الحديث و مختلف نماذجه المحددة والمفسرة على غرار نموذج solow الذي أعطى تفسيرا يحتذى به لظاهرة النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال المباحث التالية:

1. **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.
2. **المبحث الثاني**: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي.
3. **المبحث الثالث**: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر الحفاظ على معدل نمو متزايد مقصد كل الدول سواء كانت متقدمة أو سارية في طريق النمو ، وفي المقابل تسعى دول العالم الثالث إلى خفض معدلات الفقر و التخلف وضمان الاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية و البشرية التي تزخر بها ، في حين أن الدول المتقدمة اقتصاديا تحرص على الحفاظ على مستويات عالية من الاستخدام الأمثل لمتغيراتها الكبرى كالتبادلات التجارية و الاستثمارات وخفض معدلات التضخم فضلا عن ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد مجتمعاتها، لذلك ينبغي عليها أن تستمر في النمو بمعدل مُرض .

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي التانج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [1] ،ويعرف أيضا على أنه مقياس يستعمل تقليدا لقياس الرفاه القومي و الإقليمي ويقترح ثومبسون Thompson 1965 ثلاثة أهداف للاقتصاديات المحلية : الرفاه أو الثروة Affluence و العدالة Equity و الاستقرارية Stability [2] .

- وحسب الاقتصادي Dominick Salvator يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه عملية زيادة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الوطني (GNP) ومنه الزيادة في الدخل الحقيقي لبلد ما على المدى البعيد من الزمن وذلك من خلال الارتفاع المستمر في الإنتاجية الفردية [3] .
- اما من وجهة نظر الاقتصادي بول ساموبلسون Paul A. Samuelson ، فإن النمو الاقتصادي يمثل ارتفاع أو زيادة في الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، بمعنى آخر فإنه يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو خارج الحدود[4].

---

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية ، د.إيمان عطية ناصف ، " التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية "، قسم الاقتصاد للنشر كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر، سنة 2000 ، ص 51 .

[2] د. محمد صالح تركي القريشي ، " علم اقتصاد التنمية " ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 40 .

[3] Dominick Salvatore , Edward Thomas Dowling " Schaum's Outline of Theory and Problems of Development Economics "; McGraw-Hill ; USA ; 1992; page 4 .

[4] Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus ; " Economics nineteenth edition" ; Tata McGrawHill Education Private limited ; New Delhi ; 2010; page 650 .

- اما الاقتصادي جون كينز John Maynard Keynes (1883-1946) يؤكد على دور الدولة التي تستطيع التدخل من خلال الاستثمارات العامة ، و التحكم في محددات الطلب و إحياء الاقتصاد وبالتالي دعم النموالاقتصادي ،وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك [1]

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج العناصر التالية :

أ- النمو الاقتصادي يجب أن يرتبط بين الزيادة في إجمالي الناتج المحلي والزيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أنه لا يمكن قياس النمو من عنصر واحد إلا بتوفر العنصرين معا ،كما أنه إذا كان نمو الناتج بنفس معدل النمو الديمغرافي ، فإنه أي تغير في نصيب الفرد من الدخل سيكون شبه منعدم ، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للفرد في المجتمع.

ب- أهمل التيار الكلاسيكي في مفهومه حول النمو الاقتصادي عامل التطور التقني حيث أن هذا الأخير يرتبط بالزيادة في عوامل الانتاج الذي يولد معدل نمو مضاعف على المدى الطويل .

ج- تعتبر فترات التوسع او الانفراج الاقتصادي لبلد ما كارتفاع أسعار النفط في البلدان التي تعتمد على المحروقات هي فترات ظرفية سرعان ما تعود الأوضاع غلى ما كانت عليه وبالتالي لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي ولكن يعتبر نمو عابر . وعلى هذا فإن النمو الاقتصادي يعني [2] :

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد .

[1] Bertrend blancheton , Hubert bonin ; La croissance en économie ouverte , PIE Peter lang édition scientifiques internationales , Bruxelles , 2009 , Page 336 .

[2] د.محمد عبد العزيز عجمية ، د.إيمان عطية ناصف ، " التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية "، قسم الاقتصاد للنشر كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر، سنة 2000 ، ص 55 .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

على الرغم من أن النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية قد يعبران عن الشيئ نفسه وهو الزيادة ، إلا أنهما مختلفان في المضمون ، فالتنمية الاقتصادية تشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة الزيادة في السكان وتركيبتهم ، وكمية وطبيعة فرص العمل المحلية ، فلاتنمية هي عملية تغيير هيكلي Structural Change ، والتغيير الهيكلي يركز الاهتمام على قضايا الهيكل وهذا عنصر يؤثر ليس فقط في المستوى الكمي لاقتصاد معين ولكن أيضا في استقرارية الاقتصاد [1]

الفرع الاول : بعض التعاريف لمختلف الاقتصاديين

- حسب الاقتصادي Paul Alpert 1963، فإن التنمية الاقتصادية هي الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد الإنتاجية من طرف بلد ما من أجل توسيع الدخل الحقيقي [2]
- وحسب Okun Bernard 1961 و Richardson تعرف التنمية الاقتصادية على أنها تحسن متزايد في رفاهية المجتمع من الناحية المادية و التي تعبر على التدفق المتزايد للسلع و الخدمات في ظروف حسنة [3]
- أما Bernard Rosier و Anouar abdelmalek يعرف التنمية الاقتصادية على انها القدرات الانتاجية التي تحددها عوامل الانتاج وتستمد هذه القدرات عملها من تراكم رأس المال [4] .

الفرع الثاني : تطور مفهوم التنمية [5]

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل ، حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو ، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير على التنمية ، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الانتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان ، ثم تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل

---

[1] د. محمد صالح تركي القريشي ، " علم اقتصاد التنمية " ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 41 .

[2] . Alpert Paul ; " Economic Development , Objectives and Methods "; The Free Press of Glencoe ; USA ; 1963 ; page. 1

[3] Heinz W ," Economic Development , The History of An Idea" ; USA , Chicago Press 1987; page . 51.

[4] Bernard Rosier , Anouar Abd elmalek " Clés pour une stratégie nouvelle du développement , les éditions ouvrières, Paris , 1984 , Page 41 .

[5] د. مدحت القريشي ، " التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر الأردن ، سنة 2007 ، ص 126 ، 127 .

وتوسيع فرص العمل واشباع الحاجات الاساسية ، فقد ورد في تقرير البنك الدولي لعام 1991 أن تحدي التنمية تعني تحسين نوعية الحياة و التي تضمن أكثر من مجرد ارتفاع للدخل لتشمل تعليما أفضل ، ومستوى عال من الصحة و التغذية .

الفرع الثالث : أبعاد التنمية

للتنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة نذكر منها :

- **البعد المادي للتنمية** : ويستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف .
- **البعد الاجتماعي للتنمية** : حيث ترتبط التنمية بزيادة التحضر و الخدمات الانتاجية و الاجتماعية و القيمية و التكيف مع متطلبات العولمة .
- **البعد السياسي و الدولي** : وهو فكرة انتشار التنمية عالميا وجعل منها ايديولوجية ، حيث انها تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي و نبذ التبعية .

الفرع الرابع : مستلزمات التنمية

- تتطلب التنمية الاقتصادية المزيد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها و التي تتمثل في عوامل الانتاج مثل رأس المال و الموارد البشرية و التكنولوجيا و الموارد الطبيعية ، وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية تتطلب أيضا عوامل جديدة مثل النظم السياسية و الاجتماعية و الانماط الثقافية ، نذكر هذه العوامل [1]:
- **تراكم رأس المال Capital Accumulation** : يتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار و التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية ، بحيث يتم توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك .
- **الموارد البشرية Human Ressources** : وهي القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تدخل كمستلزم في العملية الانتاجية ، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية حيث أن الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها .

[1] د. مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 134 ، ص137 ، ص139 ، ص141 بتصرف .

- **الموارد الطبيعية Natural Ressources** : وتعرف على أنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية ، والأمم المتحدة تعرف الموارد الطبيعية بانها أي شيئ يجده الانسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها .
- **التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي Technology and Technical Progress** : هي المعرفة الفنية بكيفية القيام بالانتاج و التي تستند على المعرفة العلمية .

ويتمثل هدف التنمية الاقتصادية في زيادة نصيب الفرد من الدخل ، ويحسب بالطريقة التالية [1]

$$\textbf{متوسط نصيب الفرد من الدخل} = \frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

إن الزيادة في الدخل القومي لوحدها ليست مؤشرا متكاملا للتنمية الاقتصادية، هذا لأنه إذا كان معدل النمو الديمغرافي للسكان أعلى من معدل نمو الدخل القومي، فإنه يستلزم ذلك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومنه يمكن أن نقدر التنمية الاقتصادية على أساس الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [2] .

- ويشير الدخل الحقيقي إلى الدخل النقدي بالأسعار الثابتة : [3]

$$Re = \frac{Y}{Pr}$$

حيث أن : Y = الدخل النقدي، وRe = هو الدخل الحقيقي،أما Pr = مستوى الأسعار

و هذا ما يعني أن الزيادة في الدخل النقدي ليست مؤشرا حقيقيا للتنمية الاقتصادي

المطلب الثالث : التفرقة بين النمو و التنمية الاقتصادية

نجد في الكثير من المراجع أن استعمال كلمة "النمو الاقتصادي" و " التنمية الاقتصادية" بشكل مترادف كما لو كان لديهما نفس المعنى ، فكلاهما يعبر عن الزيادة في الإمكانيات و الوسائل الانتاجية و الموارد الطبيعية والزيادة في حجم

[1] . Jain .T. R; " Development Economics ";VK. Publications ; New Delhi ; 2006; Page 6.
[2] . Jain .T. R; Khanna 0.P. ; Sen Vir;" Development Economics and International Trade "; VK. Publications ; New Delhi ; 2009; Page 4.
[3] . Jain T. R; Ohri; " Development Economics ";VK. Publications ; New Delhi ; 2006; page6.

الاستثمار الموجه للانتاج و تنمية الدخل الحقيقي في بلد ما ، إلا أن كل هذا التوافق بين المصطلحين إلا انه يوجد تفرقة واضحة ، وقد حاول بعض الاقتصاديين توضيح أهم نقاط الاختلاف بينهما كالآتي:

- التنمية الاقتصادية مفهومها أعم وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي ، بحيث أن التنمي الاقتصادية لديها أدبيات أوسع ، فهي تتعلق بكل من الدخل و إعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة وهذا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي ، كما نقصد بالتنمية أيضا تغيير في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي لبلد ما ، اما النمو فيمس عموما متوسط نصيب الفرد من الدخل بغض النظر عن مستوى هذا الفرد إن كان غنيا أو فقيرا .

- ✓ حسب الإقتصادي M. Jamshed Kaikhusroo، فإن النمو الاقتصادي له معنى كمي ، فهو يشير إلى حدوث زيادة في حجم شيء معين مثل عدد السكان ، او الدخل القومي، او الاستهلاك او متوسط نصيب الفرد من الدخل، او حجم الاستثمار. [1]
- ✓ وحسب Joseph Alois Schumpeter ، التنمية هو مصطلح اقتصادي يعبر عن الاستقرار و الثبات ، الذي ينقل اقتصاد ما من حالة توازن إلى حالة توازن جديدة ، في حين أن النمو هو تغيير تدريجي في المدى الطويل،ويتم تقديره من خلال الزيادة في نسبة الادخار و معدل نمو السكان . [2]
- ✓ اما Paul Krugman فيشير إلى ان تحرير رؤوس الاموال لا يعني بالضرورة تحقيق النمو الاقتصادي ولكنه يعتبر خطوة لتحقيق التنمية في قطاع واحد وفي ظرف زمني قصير [3]
- ✓ وحسب قاموس الاقتصاد "Everyman's Dictionary of Economics" فإن مصطلح التنمية الاقتصادية يستخدم لوصف التغيرات السياسية و الاجتماعية و المالية لبلد ما وليس بالضرورة التغيرات الكمية ،ومنه فإن النمو قابل للتقدير و القياس ، فهو يصف الزيادة في اليد العاملة، و رؤوس الأموال ، أما التنمية الاقتصادية يمكن استخدامها لوصف المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، مثل التغييرات في تقنيات الإنتاج [4] .

---

[1] Jain .T. R; Khanna 0.P. ; Sen Vir;" Development Economics and International Trade "; Op Cit ; 2009; Page 11 .

[2] J. Pigram John; Wahab Salah , " Tourism and Sustainability : Policy Considerations" Routledge; 2005 ; page 254.

[3] Jean-Pierre Allegret ,Pascal Le Merrer ; " économie de la mondialisation : vers une rupture durable ? " , De-Boeck supérieur , 2 eme édition, 2015 , Page 117 .

[4] J. Pigram John; Wahab Salah , Op Cit ; page 254.

- يمكن توضيح الفروقات بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية وفق ما سبق حسب الجدول التالي :

الجدول 13: الفروقات الهامة بين النمو والتنمية

	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
من ناحية المفهوم	مفهوم النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق الاستعمال وهو يشير إلى الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل	التنمية هي مفهوم أوسع ، فهي تشمل الرفاهية في المجتمع بكل جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الاستقرار السياسي .
من ناحية التغير	النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير يتميز بالاستمرارية و الانتظام و الانسجام ويشير إلى الزيادة العامة للدخار و السكان	التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير يستمر تارة و ينقطع تارة أخرى فهو ليس مستقر ولا يتميز بالثبات ، ويخص جانب معين من الاقتصاد .
من ناحية الاستخدام	النمو الاقتصادي هو هدف الدول المتقدمة و غرضها المحافظة على معدل ثابت و مستقر في جميع المجالات و تطوير عوامل الانتاج .	التنمية الاقتصادية تجدها من متطلبات الدول النامية و المتخلفة و التي تحتاج إلى ضبط مواردها و المحافظة عليها و استخدامها استخداما أمثل في الانتاج
من ناحية المدى و المجال الزمني	المدى الطويل	المدى القصير و المتوسط

المصدر : من إعداد الطالب استنادا على المصادر التالية :

- Jain .T. R; Khanna 0.P. ; Sen Vir;" Development Economics and International Trade "; VK. Publications ; New Delhi; 2009; Page 10-11.
- Bertrend blancheton , Hubert bonin ; La croissance en économie ouverte , PIE Peter lang édition scientifiques internationales , Bruxelles , 2009 , Page 336-337 .

المبحث الثاني: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي

إنطلاقا من التعاريف السابقة ، وبما أن مصطلح التنمية يختلف عن النمو فإن قياسهما باستخدام بعض المعايير يسمح بالتمييز بين الدولة المتقدمة والدولة النامية و الغير نامية و أهم تلك المعايير ، معيار الدخل و المعايير الهيكلية و الاجتماعية ، حيث أن الاول يقيس النمو الاقتصادي أما الآخران يقيسان التنمية .

ففي سنوات الستينيات من القرن الماضي كان نمو الناتج المحلي الاجمالي مقياسا للتنمية الاقتصادية لأي بلد لكن الأزمات الاقتصادية و المالية السابقة حتمت على الدول اعتماد معايير مختلفة لقياس التنمية و النمو كمتوسط الدخل و توزيعه و تنظيم الاسرة و التعليم و الصحة ،كما أن عملية النمو تتحدد بجملة من العوامل الاقتصادية و الغير اقتصادية ، ومن هذا المنطلق يمكننا التمييز بين مقاييس النمو ومقاييس التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : مقاييس النمو الاقتصادي

إن مقاييس النمو الاقتصادي تعبر عن مختلف المعايير و الوسائل التي يتم عن طريقها التعرف على نتائج الاصلاحات الاقتصادية لبلد ما و توجهها نحو الأفضل و التمييز بين درجات التفاوت لتطور بلد عن البلد الآخر ،و بشكل عام، يتم استخدام متوسط نصيب الفرد و الناتج المحلي الإجمالي "GDP " كأهم مؤشرين لقياس معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الأول : الدخل القومي الكلي [1]

يقترح الأستاذ Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي ، وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل ، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول و الترحاب ، وذلك لان زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) . فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ، و نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر ،كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر من و إلى الدولة .

الفرع الثاني : متوسط دخل الفرد

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما و أكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي [2] ، ولكن تجدر الاشارة إلى أن هناك صعوبات في الحصول على معدلات حقيقية تمثل الدخل الحقيقي للفرد في الدول النامية ، نذكر منها صعوبة الحصول على أرقام صحيحة لتعداد السكان و المداخيل الغير دقيقة ، وحسب Gustav يمثل متوسط نصيب الفرد من

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية ، د.إيمان عطية ناصف ، " التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية "، قسم الاقتصاد للنشر كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر، سنة 2000 ، ص 66 .

[2] د.محمد عبد العزيز عجمية ، د.إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 66 .

الدخل الحقيقي مؤشر دقيق لقياس النمو الاقتصادي ، فإذا كانت زيادة الدخل القومي بمعدل يفوق معدل النمو الديمغرافي للسكان ،فهذا مؤشر إيجابي على نمو البلد و تقدمه . [1] وعلى هذا الأساس يمكننا التمييز بين مفهومين للدخل الفردي :

1. **نصيب الفرد من الدخل النقدي** [2] :

ويتم حسابه بطريقتين كما يلي :

$$\text{الدخل الفردي النقدي} = \frac{\text{الدخل القومي بالأسعار الجارية}}{\text{العدد الاجمالي للسكان}}$$

$$\text{الدخل الفردي النقدي} = \frac{\text{القيمة السوقية للسلع و الخدمات}}{\text{العدد الاجمالي للسكان}} = \frac{\mathbf{Q} \times \mathbf{P}}{\mathbf{H}}$$

حيث أن Q تعبر عن كمية السلع و الخدمات و P تعبر عن سعر السلع و الخدمات ، وهذه القيمة تمثل القيمة السوقية للسلع و الخدمات ، اما H فهو اجمالي عدد السكان .

2. **متوسط دخل الفرد الحقيقي** : ويعرف هذا القياس بمعدل النمو البسيط

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة اللاحقة} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو الاقتصادي في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين ولا يصلح لقياس معدل النمو المركب .

ويقاس معدل النمو المركب بالطريقة التالية :

$$Mn = Mo\ (\ 1+ CTC\ )^N$$

$$CTC = \sqrt[N]{\frac{Mn}{Mo}} - 1$$

حيث أن :

N هو فرق السنوات السابقة و اللاحقة

[1] Jain T. R; Ohri; " Development Economics " Op-Cit ; page10 .

[2] Jain .T. R; Khanna 0.P. ; Sen Vir;" Development Economics and International Trade "; Op Cit; Page 27-26

CTC معدل النمو المركب

Mn متوسط الدخل الحقيقي للسنة اللاحقة

Mo متوسط الدخل الحقيقي للسنة السابقة

إن حساب الدخل لجميع فئات السكان مفيد من نواحي الاستهلاك ، وحساب الدخل للقوة العاملة دون غيرهم مفيد من نواحي الانتاج ، ويعتقد الأستاذ Charles Kindleberger ان قياس النمو يجب أن يوجه إلى الدخل المنتج وليس الدخل المنفق ، وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به ، لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة و مستويات الرفاهية [1] .

الفرع الثالث : معادلة Singer [2]

وضع الأستاذ Singer معادلة للنمو الاقتصادي سنة 1952 ولقد توصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الاعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين أمثال Harod domar ، وقد عبر على هذه الدالة بثلاثة عوامل :

- الدخل الصافي Net saving
- إنتاجية رأس المال Productivity of Capital
- معدل نمو السكان Population growth

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي :

$$D = SP - R$$

حيث ان D هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد ، S هو معدل الادخار الصافي ، و P هي انتاجية رأس المال ، اما R هو معدل نمو السكان السنوي ، وقد افترض قيم لهذه المتغيرات (6 %) كمعدل للادخار الصافي من مجموع الدخل القومي و (0.2%) كمعدل لانتاجية الاستثمارات الجديدة و نسبة (1.25%) كمعدل للنمو السنوي للسكان .

هذه النسب قد تعد مقبولة في وقت صياغة النموذج اما في الوقت الحاضر فبإمكان الدول النامية ان ترفع نسب ادخارها إلى مستويات أعلى ، اما عن معدل انتاجية الاستثمار فهو معدل منخفض جدا ويقل عن المتوقع في معظم الدول النامية .

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية ، د.إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 66 ، 67 .

[2] نفس المرجع ، ص 68 .

الفرع الرابع : الناتج الإجمالي المحلي Gross Domestic Product

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي "GDP" أيضا من بين المؤشرات الأكثر شيوعا لقياس معدل النمو الاقتصادي للبلد [1] ، ويمثل أيضا القيمة السوقية الاجمالية للسلع و الخدمات التي ينتجها السكان في فترة زمنية تقدر عادة بسنة [2] ، ويسميه بعض الاقتصاديين بالناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة [3] .

ومن التعارف السابقة ، يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي من حيث الإنفاق الاجمالي السنوي لبلد ما ، و الذي يضم الإنفاق الاجمالي الداخلي مضاف إليه الميزان التجاري . ويضم الانفاق الاجمالي الداخلي : إنفاق القطاع الخاص الفردي و المعنوي وهذا ما يمثل الاستهلاك الكلي ، اما الانفاق الاجمالي لقطاع الأعمال يمثل الاستثمار ، ومجموع نفقات القطاع العام وهو الإنفاق الحكومي ، ويعب عن الميزان التجاري بصافي الفرق بين الصادرات الكلية و الواردات و من ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي "GDP" بالمعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث ان التانج الاجمالي يعبر عنه ب Y ، الاستهلاك C ، الاستثمار I ، الانفاق الحكومي G ، الصادرات X ، الواردات M .

ويمكن التعبير عن الناتج الداخلي المحلي بالانفاق الكلي أو مجموع الانفاق في كل القطاعات الكبرى للاقتصاد ، ويحدث النمو الاقتصادي عند حدوث النمو في كل القطاعات المذكورة في فترة زمنية طويلة المدى .

المطلب الثاني : مقاييس التنمية الاقتصادية

إن الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي لا يعبر بالضرورة كقياس دقيق لدرجة التنمية ، حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان و التضخم في الأسعار ، ومن الناحية الوظيفية فإن التنمية الاقتصادية تعني تغير هيكل الانتاج و العمالة وقد تعني خفض المساهمة الزراعية لصالح التصنيع ومن جهة أخرى ركز الأدب الاقتصادي على مؤشرات أخرى غير اقتصادية كالتعليم و الصحة و توفير السكن ...الخ .

[1] - Edward David ;" The Basics of Economics"; Greenwood Press., London ; 2004 ;page . 224
[2] Edward David ; Op-Cit ;page . 224.
[3] N. Gregory , Mankiw ;" Macroéconomie "; 3 eme edition, De-Boeck, R.Belgique , 2003 , page 27 .

الفرع الأول : المقاييس الاقتصادية الكلاسيكية

ينظر الكثير من الاقتصاديين إلى ضرورة تغيير وجهة النظر حول مؤشر الناتج المحلي الاجمالي و عدم الاعتماد عليه كمؤشر عام لقياس التنمية. ومن المبررات ضد استعمال GPD أنه مؤشر لبعض الخصائص الاقتصادية فقط ولا يأخذ في الحساب توزيع الدخل القومي المتغير ، ويرى الآخرين أنه مؤشر محمل بالقيمة على نحو ثقيل [1] .

- ✓ هناك مؤشرات عديدة ذات صلة بالتنمية تقوم باعدادها جهات دولية وتعد مؤسسة Heritage Foundation بشكل سنوي دليلا مركبا عن الحرية الاقتصادية ، كما يعد مركز بيت الحرية مؤشرا عن الحريات في بلدان العالم ، و بعض المؤشرات الأخرى كمؤشرات بيئة ادارة الأعمال ... .

الفرع الثاني : المقاييس الاقتصادية الحديثة

كان لابد من صياغة مقاييس جديدة للتنمية الاقتصادية نظرا لمحدودية المقاييس الكلاسيكية ، حيث أولت الدول اهتماما حول إشكاليات التنمية الثلاثة وهي البطالة والفقر والعدالة في توزيع المداخيل، ففي فترة أواخر السبعينيات ظهرت مفاهيم حديثة تتعلق بالتنمية الاقتصادية و كلها مترابطة مع بعضها البعض ، ولا يمكن الحديث عن تحقيق التنمية إلا بالقضاء على الآفات و المشاكل الاجتماعية حتى ولو ارتفع مستوى الدخل الفردي إلى أعلى مستوياته .

كما ان بعض البلدان السائرة في طريق النمو استطاعت في سنوات السبعينات و الثمانينات أن تصل إلى معدلات مرتفعة من متوسط دخل الأفراد ، إلا أنها فشلت في مواجهة معدلات البطالة المتزايدة خاصة بعد تبني بعض هذه الدول للنظام الرأس مالي بداية تسعينيات القرن الماضي

اما ظاهرة التخلف فهي ليست ظاهرة اقتصادية فحسب يتم حسمها باستخدام مقاييس كمية وفنية لكل من المداخيل العالية واليد العاملة وعدم المساواة في الدخل ، بل إن التخلف الحضاري واقع معاش تعكسه الحياة اليومية التي يعيشها أكثر من نصف سكان العالم ، حيث أن التخلف كثيرا ما يقترن بالفقر الذي ينتشر في أواسط الفئات الهشة ، مما يجعلها تحت تسلط الفئات الغنية الليبرالية.

وقد حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة التنمية بكل جوانبها داخل وخارج نطاق علم الاقتصاد في المجالات السياسية و الاجتماعية ، وتم ابراز ذلك في ما يسمى بالاقتصاد السياسي حيث يشرح هذا الأخير طريقة جعل المجتمعات أكثر جودة و انتاجا ، وذلك بالإعتماد على التنمية البشرية ، فقد أصدر البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1991 في مجال التنمية العالمية أن التحدي الذي ترفعه الدول هو تحسين جودة الحياة و المعيشة للأفراد و المؤسسات ، والتي تتعدى فكرة تحسين المداخيل ، لتشمل جوانب مهمة نسبيا مثل التغذية والتعليم و الصحة و تقليص مستويات الفقر و الأمراض ، وتحقيق المساواة في الفرص ، و الاهتمام بالجانب الثقافي دون المساس بالتقاليد و غيرها .

[1] د. محمد صالح تركي القريشي ، " علم اقتصاد التنمية " ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 46 .

❖ **الصحة:**

إن المكاسب العالمية التي توصل إليها العالم في قطاع الصحة أحد أهم الإنجازات التي حققتها البشرية مؤخرا. ومن الممكن في هذا العصر أن يتوقع كل فرد أن يحيا حياة طويلة وخالية من المرض بشكل ملموس. وهذا الإنجاز يتجاوز الحاجة للتقييم الاقتصادي، إذ أن الصحة الجيدة هي هدف فردي هام .

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه بالرغم من الإنفاق المتزايد على قطاع الصحة ، فإن العائد على الاستثمار في الصحة يصعب قياسه كميا والتحقق منه إذا ما قورن بالاستثمار في التعليم. وأحد الأسباب هو أنه لا يوجد هناك مقياس بسيط كالذي نجده مشابه لعدد سنوات الدراسة، بالنسبة لكمية الاستثمار في الصحة لأي شخص من الأشخاص.

عرفت حروب القرن الماضي آفات لم تكن هينة على البشرية و التي أدت إلى نقص الغذاء والذي تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية ويزيد من نسب وفيات الأطفال بحيث تنخفض متوسطات الاعمار ، فقد أثبتت الدراسات أن العمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال المصابين بالأمراض المزمنة، ذلك أن الصحة الجيدة ترفع من مردود و دخل الفرد . كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثرجاذبية إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي [1].

❖ **التغذية:**

اتاح النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة مجالا للحد من الجوع ومن سوء التغذية ففي الفترة ما بين عامي 1990 و 2010 نما الدخل الحقيقي للفرد الواحد بنسبة 2 بالمئة تقريبا في العام الواحد وإن كانت توجد فروق كثيرة بين الدول [2] ، و يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها بالمجاعة، وذلك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة، وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية .

❖ **التعليم:**

إن علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول آدم سميث أهمية التعليم في كتابه ثروة الأمم إذ يقول إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودراسته هي تكلفة حقيقية لكنها تعد بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق ، وفي عام 1960 أصبحت اقتصاديات التعليم Economic of education باب من أبواب علم الإقتصاد بعد الخطاب الذي ألقاه الاقتصادي "شولتز " في جامعة شيكاغو . [3]

---

[1] كبداني سيد أحمد ، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية –" أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2013/2012 ، ص 26.

[2] تقرير منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، تقرير 2016 .

[3] د. عادل مجيد العادلي ، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية ، مقال في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 35 ، ص52.

وعند الحديث عن التنمية فلا بد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل، حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق، بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار، وعليه يتوجب على حكومات تلك الدول وضع المناهج التعليمية والتدريبية والتأهيلية بما يتناسب واستراتيجيات التنمية المتبعة، التي تتطلب تخفيض أعداد الأميين وزيادة نسبة المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وزيادة نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وإلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[1] .

المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي (العوامل الاقتصادية و الغير اقتصادية)

إن النمو الاقتصادي ليس ظاهرة بسيطة ، ولكنه يتأثر بالعديد من العوامل منها ما هو اقتصادي و منها ما هو غير اقتصادي ، وهذه العوامل منها ما هة ثابث و منها الديناميكي كعوامل الإنتاج، والموارد البشرية و الطبيعية ، والتكنولوجيا اما الغير اقتصادية نذكر العوامل السياسية والثقافية و الاجتماعية ، حيث سنعرج على هذه العوامل بإيجاز:

الفرع الأول : العوامل الاقتصادية Economic Factors

وتتمثل هذه العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فيما يلي:

1. الثروات الطبيعية Natural Resources

تعرف الثروات الطبيعية بأنها العناصر المادية الأولية الموجودة في الأرض و التي تمثل هبات الطبيعية ، وهي تشكل المورد الرئيسي للعملية الانتاجية الذي يؤثر على النمو الاقتصادي في أي بلد ، فالموارد الطبيعية يمكنها أن تحدد درجة النمو الاقتصادي لأي بلد حسب الاقتصادي Arthur Lewis [2] ، اما عن وفرة الموارد الطبيعية فهو أمر ضروري و هام ، و خصوصا في المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي ، هذا إذا تم استغلالها بشكل عقلاني [3]، لكن هذا لا يعني بالضرورة حتمية النمو بتوفر العناصر الطبيعية فقط بحيث يمكن لعوامل اخرى ان تحل محل الموارد و الثروات الطبيعية لدفع عجلة النمو كالتكنولوجيا مثلا ، وهذا ما يفسر وجود ثروات هائلة في الدول النامية مع سوء تسيير و نسب تخلف معتبرة .

2. الموارد البشرية واليد العاملة : Human Resources and labor

حسب الخبير في إدارة وتسيير المؤسسات Ferdinand Drucker (1909-2005) ، فإن التنمية الاقتصادية تتطلب نموا في الموارد البشرية و إتاحة الفرص لاستغلالها بأفضل الطرق [4]. وتحتل الموارد البشرية مكانة هامة من بين محددات النمو الاقتصادي،

---

[1] كبداني سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 28.

[2] Jain .T. R.; Malhotra Anil ; " Development Economics"; VK Publishers ; Newdelhi, 2010 page. 22

[3] Jain .T. R.; Malhotra Anil ; Op-Cit ; page. 22

[4] Somashekar Thi .N; " Development and Environmental Economics " 1 er edition ; New Age International ; New Delhi , page 12.

فهي تعني القدرات و المواهب، المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، و بالتالي، فهي تلعب دورا مهما جدا في عملية التنمية[1] .

➢ و تتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين: [2]

أ– مجموعة عرض العمل: و التي تتضمن إعداد العاملين و يطلق عليها العمل المادي. حيث أن زيادة إعداد العاملين تساهم في النمو، إلا أنه مع تقدم التنمية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل ارتفاع مساهمة التعليم، المهارات، رأس المال و التكنولوجيا، و أن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي و التغذية.

ت– **مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل:** و هؤلاء هم المدراء و المنظمون، و يطلق عليها القدرات الإدارية، فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير، و قد منح Schumpeter في نظريته للنمو الاقتصادي دورا رئيسيا و متميزا للمنظم (و هو دور الابتكار و التجديد). إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري، و في المراحل الأولية للنمو الاقتصادي فإن العمل المادي هو الوحيد المسؤول عن استخراج المواد من الطبيعة، و مع تراكم الفوائض فإن العامل الإنساني يلعب دورا مهما و متزايدا، و إن جانبا مهما من مساهمة الموارد البشرية في عملية النمو الاقتصادي هي عندما يعمل الفرد كمدير و كمنظم [3] .

ث–

3. تراكم رأس المال :Capital Formation

ويتكون من كل انواع الاستثمارات في المعدات المادية و البشرية و الأرض ، فمفهوم التراكم ينتج عند تخصيص جزء من الدخل كادخار لاستثماره من أجل زيادة نمو الدخل ، ونشير إلى أن الاقتصادي كينز هو من وضح علاقة الربط بين الاستثمار و رأس المال الذي يتم تشغيله في العملية الانتاجية والذي يتحول إلى دخل في فترة لاحقة ، وعليه نجد العلاقة بين الناتج المحلي و رأس المال كاتالي : $Y=a.k$

الانتاجية المتوسطة لرأس المال : $Y= ad / ak$

ومنه يمكن كتابتها بالصيغة التالية : $Y= a\ \Delta k$

Y هو النتاج المحلي ، K هو رأس المال ، a تمثل الانتاجية المتوسطة لرأس المال .

---

[1] د. محمد صالح تركي القريشي ، " علم اقتصاد التنمية " ، مرجع سابق ، ص 137 .

[2] معطى الله أمال ، " آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر 2012/1970 - ، أطروحة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2015/214 ، ص 121 .

[3] د. محمد صالح تركي القريشي ، نفس المرجع ، ص 138 .

ويتوقف معدل تراكم رأس المال على ثلاثة عوامل رئيسية نذكرها [1]:

- كتلة الادخار الحقيقية في البلد، و الذي يعتمد على الادخار.
- وجود المؤسسات المالية و المصرفية لتعبئة هذه المدخرات .
- استخدام هذه المدخرات من أجل الاستثمار في السلع الرأسمالية .

وقد قدرت نسبة تراكم رأس المال في الدول النامية ب 5 % حسب Lewi ، لكن يجب رفع هذه النسبة إلى 15 % . [2]

4. التطور التكنولوجي : Technological growth

يعتبر الكثير من الاقتصاديين المعاصرين أن التطور التكنولوجي هو أساس النمو الاقتصادي ، فبفضله يمكن الحصول على الانتاج بطريقة سهلة وتتميز بالجودة و السرعة ، ويمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

- التطور التكنولوجي TP
- التكنولوجيا المولدة للعمل LTP
- التكنولوجيا المولدة للعمل CTP
- التكنولوجيا المحايدة Neutral Technological Process

والشكل الباني التالي يعبر عن أثر التغير في التكنولوجيا على بعض القطاعات الحيوية كاصناعة و الزراعة :

الشكل 12 : تأثير التغير في التكنولوجيا على منحنيات امكانيات الانتاج في قطاعي الصناعة و الزراعة

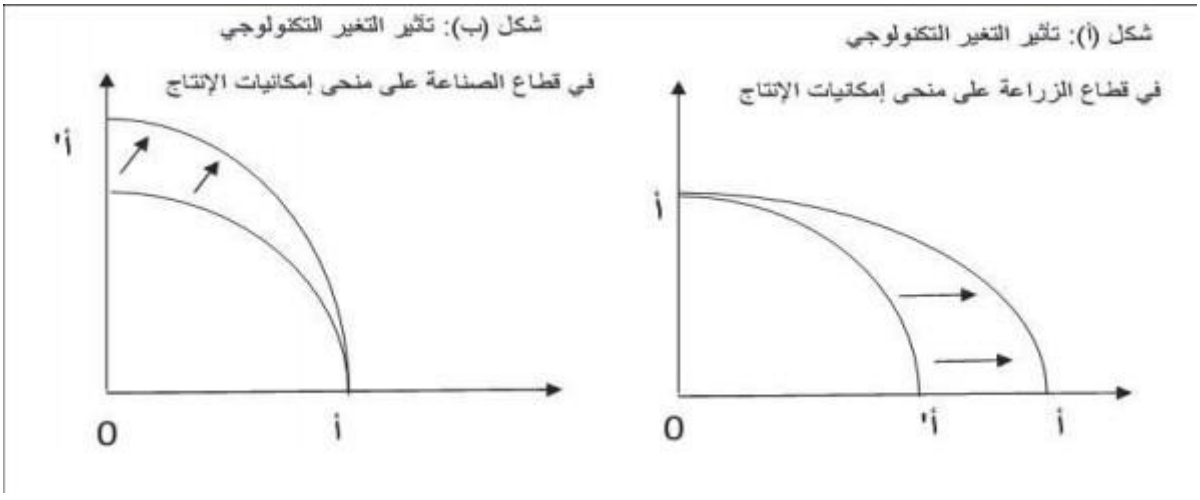

المصدر : عبد الغفار غطاس ،" أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة ما بين 1990 -2006 "، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة 2010 ، ص 28 .

[1] Jain T. R; Ohri; " Development Economics ";Op-Cit ; page42 .
[2] Somashekar , Thi .N; Op-Cit ; page 11 .

من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ التغير الايجابي في منحنيات امكانيات الانتاج ، حيث ان السلعة الزراعية تحركت على منحنى أفقي في حين أن السلعة الصناعية تحركت على منحنى عمودي وكلاهما يشير الى التحسن عند ادراج عنصر التكنولوجيا ، وهنا نذكر تجارب الكثير من الدول في جنوبي شرق آسيا في زراعة الأرز و بعض المحاصيل الأخرة والتي حققت اكتفاءا ذاتيا في ظرف وجيز مع وفرة في الانتاج و التصدير . و بالتالي ليس هناك شك في أن التطور التكنولوجي هو عامل مهم جدا في تحديد نسبة النمو الاقتصادي لأي بلد ، حتى تراكم رأس المال لا يمكن تحقيقه بدون التقدم الفني و التقني.

الفرع الثاني : العوامل الغير الاقتصادية Non -Economic Factors

مثلما تلعب المحددات الاقتصادية دورا هاما في النمو الاقتصادي ، فإن المحددات و العوامل الغير اقتصادية لا تقل أهمية بل ويعتبرها الكثير من الاقتصاديين انها أساس النمو و اكتماله و استمراريته ، وتتمثل هذه العوامل في ما يلي :

1) **العوامل الاجتماعية : Social Factors**

تتكون العوامل الاجتماعية من السلوكيات و المواقف و القيم التي تجسدها المؤسسات الاجتماعية ، هذه السلوكيات التي تتوسع مع انتقال الثقافات من بلد إلى بلد [1] ، وترتبط عملية النمو بكل التغيرات الحاصلة في المجتمع [2] ، وعملية انتقال الثقافات و السلوكيات نطلق عليه إسم (العولمة الاجتماعية) . وكما ذكرنا في ما سبق فإن التعليم هو ركيزة النهوض بالمجنمع فهو يخلق رأس المال البشري الذي يعتمد عليه النمو الاقتصادي .

2) **العوامل السياسية : Political Factors**

يتأثر النمو الاقتصادي للبلد بشكل كبير ببيئته السياسية، حين يعتبر كل من الاستقرار السياسي و الإدارة القوية والفعالة ضروريا و مفيدا للنمو الاقتصادي الحديثة، فكلما زاد الاستقرار السياسي في البلد، كلما زادت درجة ثقة الأفراد في الدولة.و بالتالي سيتم وضع الخطط الطويلة الأجل و يمكن لعملية النمو أن تستمر دون أي عوائق ،كما أن وجود جو من السلام في البلد، إضافة إلى القوانين و الأنظمة الجيدة يعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة، و بالتالي سيكون هناك المزيد من تكوين رأس المال. نتيجة للاستقرار السياسي و الإدارة القوية، فإن بعض الدول مثل إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا و اليابان قد استطاعت بلوغ أعلى درجة من النمو الاقتصادي في العالم. و لذلك، من الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي السريع للبلد، أن تكون لديه إدارة قوية، فعالة و نزيهة أي خالية من الفساد على جميع المستويات [3].

[1] Goyal .A , Mridula ; Business Environment ; VK Entreprise , Newdelhi ; 2010 ; Page 201 .
[2] Jain .T. R; Khanna 0.P. ; Sen Vir; Op Cit; Page 52.

[3] معطى الله أمال ، مرجع سابق ، ص 124 .

المطلب الرابع : استراتيجيات النمو الاقتصادي

نميز نوعين من الاستراتيجيات للنمو الاقتصادي وهما: إستراتيجية النمو المتوازن و الغير المتوازن:

الفرع الأول : إستراتيجية النمو المتوازن

يرى أصـــحاب هذه الاســـتراتيجية أمثال Ragnar Nurske و Paul Rodan ان عملية التنمية تتطلب إحداث تغيرات جذرية في كل القطاعات . وتســـتند هذه الاســـتراتيجية على فكرة الوفورات الخارجية ، أي المنافع التي تحصل عليها الاستثمارات من خارجها أي التي تعود عليها من مشروعات أخرى مثل منشآت البنية التحتية كالجسور و الطرق والسدود ومحطات توليد الكهرباء .....الخ.

وبذلك فان المقترحات التي يقدمها Rodan لضمان نجاح عملية النمو هي:

1- يقترح على البلدان النامية الاعتماد على رؤوؤس الأموال الأجنبية و القروض الخارجية لتمويل المشـــروعات نظرا لمحدودية المدخرات داخل هذه الدول .

2- ضرورة أن تمس الاستثمارات كل القطاعات الحيوية والتي تعطي دفعة قوية للاقتصاد المحلي .

3- الاعتماد على التصنيع كوسيلة للقضاء على مشاكل التخلف الاقتصادي .

4- نظرا لضيق الأسواق وعدم قدرتها على امتصاص وتصريف منتجات المشروعات الصناعية ، يقترح تبني فكرة الأسواق المشتركة لحل ضيق الأسواق المحلية .

الفرع الثاني : استراتيجية النمو الغير متوازن

تم انتقاد إستراتيجية النمو المتوازن من طرف كل من Albert Hirschmanو Hans Singer و Paul Streeten

ومنه جاءت استراتيجية النمو الغير متوازن من طرف هؤلاء ، وترتكز هذه الاستراتيجية على مبدأ التركيز على القطاعات الرائدة قبل القطاعات الاخرى و التي تدفع النشاطات الاخرى من الاقتصاد نحو التطور وتم التركيز على بعض الصناعات فقط. ويذكر تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في شهر أفريل عام 2015 أن بيئة النمو الغير متوازن تشمل فجوات الناتج المحلي المزمنة و الكبيرة إلى جانب ديناميكية في معدلات التضخم بمعنى آخر أن التوازن في توزيع المخاطر بين الدول أصبح أهم اهتمامات الدول الآن .[1] و يتم على أساس :

1) اختلال لصالح قطاع رأس المال الاجتماعي و يتخلف وراءه قطاعات الإنتاج المباشر أو يكون الاختلال لصالح أنشطة الإنتاج المباشر و يتخلف وراءها قطاع رأس المال الاجتماعي، و بالتالي يتوفر عرض للطاقة الإنتاجية قبل أن يتوفر الطلب عليها.

2) يتم اختيار القطاع الرائد على أساس أنه القطاع الحيوي الذي يعطي دفعة قوية إلى الأمام . فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

[1] تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أفريل عام 2015 .

الفرع الثالث : تقييم استراتيجيتي النمو المتوازن و النمو الغير المتوازن :

يعاب على استراتيجية النمو الغير متوازن افتراضها تماثل الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية بين كل البلدان دون تمييز خاصة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ، هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي وليس الايجابي في التطور داخل القطاع نفسه أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى آخر قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي.

المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

فيما يلي سنحاول عرض النماذج والتطورات النظرية للنمو الاقتصادي عبر فترات من الزمن في محاولة لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

تشابهت وجهات نظر رواد المدرسة الكلاسيكية في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي رغم اختلاف المدة الزمنية بينهم و الاوضاع التي سادت حينها ، حيث اننا نميز ان نظرية توزيع الدخل وعلاقتها بالنمو اولت اهتماما كبيرا في تحليلاتهم ، واعتمادا على التحليل الاقتصادي الجزئي ، وقد تركزت نظرياتهم على العموم كما يلي :

- الاعتماد على الارباح النتجة عن العملية الانتاجية في تكوين رأس المال ، كما أن تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة في عدد السكان ، وادراج العوامل الاجتماعية و المؤسساتية المستقرة كعامل مهم لعملية النمو الاقتصادي .
- أي تغير في الانتاج يحصل عند تغير في عامل من عوامل الانتاج كالعمل و رأس المال و التقدم التكنولوجي ، ويعتبرون ان الثروات الطبيعية عنصر ثابت .

الفرع الأول : نظرية Adam Smith

يرى آدم سميث في كتابه ثروة الأمم 1776، أن الزيادة في النمو الاقتصادي تتحقق عن طريق تقسيم العمل ومبدأ التخصص ، حيث يسمح ذلك بزيادة في انتاجية العمال [1] ، فالتخصص و تقسيم العمل فيما بين الدول سيؤدي إلى زيادة الثروة لكل الدول المشاركة و بالتالي سيعود بالفائدة .ويعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية ، فهو يولد وفورات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي

[1] فليح خلف حسن ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، الأردن ، سنة 2006 ، صفحة 105 .

يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي،عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة [1].

الفرع الثاني : نظرية David Ricardo

يبني دافيد ريكاردو أفكاره على نقطتين :

- نظرية Thomas Maltos للسكان [*].
- قانون تناقص الغلة .

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح ان حصتي الأجور و الريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الانتاج وذلك جراء التقدم الاقتصادي ، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح ، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها ، فينخفض مستوى تراكم رأس المال لاعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي للمشروع و للاقتصاد الوطني ككل [2].

⬅ كل من نظريتي Adam Smithو David Ricardo تعتبران أن قوة العمل ينتج بفعل تراكم رأس المال .

الفرع الثالث : نظرية Robert Malthus

ركز Malthus في نظريته على تأثير حجم السكان في تحديد الطلب ، حيث لا بد من أن يرتفع الطلب بالتزامن مع ارتفاع عوامل الانتاج ، ولخص نظرية بطريقة رياضية حيث أثبت أن تطور السكان يكون بمتتالية هندسية عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية ، وأن نقص الخبرات التكنولوجية يؤدي إلى انخفاض في عوائد الزراعة وبالتالي نقص الغذاء ومنه انخفاض دخل الفرد ، لكن نظرية مالتوس هذه لم تلقى ترحيبا كبيرا حيث اتخذت مبررا للإبادة الجماعية لكثير من شعوب بلدان العالم الثالث ، وأجبر أبناء بعض العرقيات المضطهدة كالهنود و السود في أمريكا الشمالية على إجراء التعقيم ، ومثل تجربة التنمية السوفيتية في روسيا التي أستحلت بدورها إبادة أعداد كبيرة من البشر وصل الى حوالي 12 مليون نسمة بحجة أعتصار التراكم المطلوب للتنمية والتقدم الصناعي.

---

[1] د. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص56 .

[*] تمحورت أفكار Thomas Maltos في السكان نتيجة للحوارات التي كانت تدور بينه وبين والده. فقد كان والده من المتأثرين بفلسفة الطبيعة البشرية .فهو يعتقد أن البؤس الذي عليه الناس إنما يرجع إلى النظم الإجتماعية الفاسدة ، أما الطبيعة عنده فهي فلا دخل لها في هذا البؤس. أما مالتوس فقد رأى العكس، فليست النظم الاجتماعية هي المسؤولة عن الظلم و البؤس ، وإنما تقع المسؤولية على الطبيعة ذاتها. فقد لاحظ مالتوس تزايد كل من السكان والموارد الغذائية مع مرور الزمن، ولكنهما لا يتزايدان بنفس المعدل.

[2] كبداني سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 36.

الفرع الرابع : نظرية Karl Marx 1818-1883

يرى Karl Marx أن الاشتراكية ستحل محل النظام الرأس مالي بسبب الأزمات المتتالية ، ويرى أن الرأسمالية تقوم على أساس تراكم رأس المال الذي لا يمكنه الاستمرار الى الأبد [1] ،ويعتقد ان الأجور تتحدد بالحد الأدنى ، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية التكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن نجل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن التفسيرات الذي جاء بها Karl Marx لتحليل أداء النظام الرأس مالي والذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس مال ، إلا أن تنبؤاته بخصوص ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث أهمل عامل التقدم التكنولوجي .

الفرع الخامس : انتقادات النظرية الكلاسيكية

يشترك الكلاسيك في تفسيرهم للنمو الاقتصادي ان ظاهرة تراكم رأس المال هو المحرك الرئيسي لهذا النمو ، و أن عوائد الادخار هي المصدر الوحيد للاستثمار ، كما اتفق الكلاسيك أيضا على حتمية زوال النظام الرأس مالي مع المحافظة على مبادئهم المتعلقة بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وهذا يعتبر من انتقادات التحليل الكلاسيكي أي اهمال القطاع العام ، ومن أهم الانتقادات أيضا :

- ✓ الاهتمام بالجانب التكنولوجي محدود : حيث افترضت النظرية أن المعرفة التقنية ثابتة عبر الزمن ، وبذلك فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية للبلدان لاسيما المتقدمة منها . [2]
- ✓ افترضت النظرية الكلاسيكية مبدأ مرونة الأجور ، وهذا لا يتحقق في جميع الأحوال لأنه من الصعب تخفيض الأجور إلى مستويات متدنية نتيجة لاضراب النقابات العمالية و النزاعات .

المطلب الثاني : التحليل الكلاسيكي الجديد للنمو الاقتصادي [3]

كان للاكتشاف في الفنون الانتاجية و الموارد الطبيعية في القرن التاسع أثر كبير على الفكر الاقتصادي ظهرت ملامحه في الثلث الأخير من هذا القرن وتمثل ذلك بما يأتي :

- تحقق معدل نمو سريع .
- إمكانات للنمو المستمر باستخدام الفن الانتاجي المتقدم .
- الأجور الحقيقية فوق مستوى الكفاف .

---

[1] Jain T. R; Ohri; " Development Economics ";Op-Cit ; page 97

[2] د. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص65 .

[3] د. فليح حسن خلف ، " التنمية و التخطيط الاقتصادي " ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2006 ، الأردن ، ص 127.

- معدل الربح المرتفع .
- لم يمثل الريع حصة متزايدة من الدخل القومي .
- تضاؤل الخوف من فكرة الركود وأجور الكفاف .

ومعظم ما سبق إن لم يكن جميعها تتعارض مع ما توقعته و اعتقدته المدرسة الكلاسيكية ، ولذلك بدأت الأفكار الكلاسيكية الجديدة تظهر وترى ان :

1. الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى .
2. أن السكان لا يتغيرون بأية حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي .
3. أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال .
4. أن السكان ورأس المال و الفن الانتاجي التي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر إليها بصفة عامة أنها خارج مجال علم الاقتصاد .
5. التركيز على المشكلات ذات الأجل القصير وذلك بالاهتمام بين الأجزاء المختلفة من الاقتصاد في لحظة زمنية معينة ، واستثنى من التحليل قصير الأجل سعر الفائدة الذي يربط الحاضر بالمستقبل .

وتبرز عملية تكوين رأس المال في المدرسة النيوكلاسيكية بافتراض امكانية الاستبدال بين رأس المال و العمل ، وبهذا لم يتم الأخذ بفكرة أن هناك نسبا معينة بين رأس المال و العمل في ظل ظروف زمنية معينة ، وهذا يعني امكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل وبذلك تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان .[1] كما أن النظرية الكلاسيكية الجديدة ردت الاعتبار للعامل التكنولوجي و التقدم الفني و الابتكارات ، ومنه أعطت للنمو الاقتصادي طابع مرن و متغير أكثر ، وهذا ما تشير إليه معظم النظريات النيوكلاسيكية والتي سنعرج عليها تفصيلا في ما يلي :

الفرع الأول : نظرية joseph Schumpeter

يعتبر Schumpeter من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي ، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأس مالي [2] ، والتنمية في نظره هي تغير تلقائي و غير مستمر في قنوات التدفق الدائري ، و التي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة [3] ، و قد أعطى Schumpeter دورا مهما للعوامل التنظيمية و الفنية في عملية النمو الاقتصادي ، وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو ، وطرح هذه الأفكار في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911 " باللغة الألمانية ، ثم ترجمت الى اللغة الانجليزية عام 1934 .[4]

[1] د. فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 129.

[2] د. فليح حسن خلف ، نفس المرجع ، ص 131.

[3] د. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص69 .

[4] Somashekar , Thi .N; Op-Cit ; page 74 .

وتتضمن عملية النمو لدى Schumpeter ثلاثة عناصر ، هي الابتكار و المنظم ، و الائتمان المصرفي ، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل ، وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى Schumpeter أهمية كبيرة للجهاز المصرفي ، حيث أن الاستثمار هو من يمول الجهاز المصرفي وليس الادخارات .

اما بخصوص آراء Schumpeter حول انهيار الرأسمالية ، فقد أكد أن النظام الرأس مالي بامكانه المحافظة على نفسه طالما أن المنظمين يتصرفون بعقلانية ، لكنه أرجح انهيار الرأسمالية في ثلاثة عوامل :

- إنهيار الوظيفة التنظيمية وتقادمها .
- تحلل العائلة البرجوازية .
- تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي .

أما في مايخص الابتكارات فإنه يعتقد انها السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي .

الفرع الثاني : نموذج joseph Schumpeter [1]

يتمثل هذا النموذج في مجموعة من العمليات التالية :

✓ **دالة الادخار** : وهي دالة من الشكل $S=f(W,R,i)$

حيث (S) يعبر عن الادخار ،(W) هو معدل الأجور ،(R) هو معدل الربح ، أما i هو سعر الفائدة

✓ **دالة الاستثمار** : وهي دالة من تنقسم الى قسمين وتمثل مجموع الاستثمار التلقائي و الاستثمار المحفز ،

يعني $I= I^i + I^a$ ويعتمد الاستثمار المحفز ويطلق عليه أيضا التابع على معدل الأرباح(R) ، ومخزون رأس المال (K) و كذا معدل الفائدة(i) ، ويعتمد الاستثمار المستقل أو التلقائي على الموارد (Rs) و التقدم التقني (T) .

✓ **دالة الانتاج** : وهي دالة من الشكل $X= f(L , Rs , K , T)$ أي أنها دالة مركبة من متغيرات : العمل (L) ، الموارد ، مخزون رأس المال ، و التقدم التكنولوجي .

يعتمد الناتج الوطني الاجمالي GNP على الفرق بين مستوى الاستثمار و الادخار مضروب في المضاعف (a) حسب الدالة التالية :$GNP= a (I – S)$ ، كما يمكن صياغة الناتج الوطني الاجمالي أيضا بالدالة التالية :

$GNP= (R + W)$ وهو مجموع الاجور و الارباح ، كما أن مستوى الاجور مرتبط بمستوى الاستثمار (I)

[1] Jain .T. R.; Malhotra Anil ; Op-Cit page. 130-131 .

الفرع الثالث : نقد نظرية Schumpeter

تم انتقاد نظرية Schumpeter للنمو الاقتصادي لكونه ركز على جانب الابتكارات وأهمل نوعا ما التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . وأن كل عملية النمو تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا [1]، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[2].

كما اعتبر Schumpeter أن الاستثمار هو القادر على تغطية حجم الائتمان المصرفي مهملا بذلك المصادر الأخرى كالقروض و اصدار الأسهم ، وذلك لأن الحاجة الى رأس المال يحتاج إلى مدة طويلة .

المطلب الثالث : التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي

لقد كان النمو الاقتصادي قبل 1930 لا يعاني من أي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي ، والذي سمي بالكساد الكبير في الفترة 1930-1939 [3]، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي من طرف Keynes .

انتقد Keynes النظرية الكلاسيكية و قانون Say * ، وأكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل ، وتجدر الاشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند Keynes يتحدد من خلال الطلب الكلي ، و أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأس مالي لا تكمن في جانب العرض من السلع و الخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال Effective Demand ، واعتبر Keynes أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأس مالية .

وضع Keynes تحليلا لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتطورة: حيث تقوم الشركة بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها تدفع الشركة تكاليف الإنتاج بتسديد أجور العمال ، فالأجور هي ايرادات للافراد أما الارباح فهي إيرادات لملاك الشركة ، ومنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة المداخيل الناتجة عن هذه العملية ، و لهذا فان هذا التحليل يرمي إلى وجوب تساوي انفاق الأفراد من الدخول مع ما تم انتاجه ، مما يولد لدى الشركات الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية.

---

[1] د. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص71 .

[2] كبداني سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 39.

[3] د. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص73 .

* نقصد بقانون ساي للمنافذ أن كل عرض يخلق الطلب عليه , فكل فرد يقوم بإنتاج سلعة و يعرضها ليتمكن من شراء سلعة أخرى , إذن العرض يمثل القوة الشرائية للسلعة و عليه يعني حدوث توازن بين حاجات الأفراد , وبالتالي تحقيق الإشباع الذي عندما نصل إليه يحدث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل أي كل الطاقات و الموارد و عوامل الإنتاج موظفة توظيفا تاما .

المطلب الرابع : نموذج Harrod – Domar

يعتبر نموذج Harrod – Domar توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية الستاتيكية ، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة ، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان ، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو[1] . ويبدأ الاهتمام الجديد بالنمو الاقتصادي بهذا النموذج وقد حاول شرح متطلبات النمو في البلدان المتقدمة حيث حاول استخراج نسبة نمو الدخل الذي يحقق التوازن [2] .

الفرع الاول : فرضيات النموذج[3] :

- تناسب مستوى الدخل مع وجود تشغيل كامل : حيث يجب أن يكون حجم الانفاق الذي يوله الاستثمار كافيا لامتصاص الناتج المتزايد .
- لا يوجد قطاع حكومي أو تجارة خارجية .
- الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار .
- ميل الادخار و معامل رأس المال ثابتان .

❖ طرح Harrod السؤال التالي : إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار فماهو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار و الاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن ؟ ، ومن جهة أخرى بحث Domar عن الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل.

❖ كما أن الافتراض الأساسي للنموذج هو ان الانتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمَر في الوحدة الانتاجية ، وان معدل نمو الناتج ($\Delta Y = Y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save MPS ويرمز إليها ب : $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ وكذلك معامل رأس المال / الناتج Capital Output Ratio ورمزها K/Y أي :

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s$$

حيث أن (s) هو معدل الادخار .

وفي حالة التوازن يتساوى الادخار مع الاستثمار $S = I$

ومنه معدل الاستثمار (i) $i = I / Y$

وأن الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال $I = \Delta K$

والمعامل الحدي لرأس المال k

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{Y} = k$$

---

[1] د. مدحت القريشي ، نفس المرجع ، ص74 .

[2] Jain T. R; Ohri; " Development Economics ";Op-Cit ; page 113.

[3] د. فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

ومنه نحصل على $\Delta Y = \frac{I}{K}$

وعليه فإن معدل نمو الناتج يساوي معدل الاستثمار (او معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن (g) تمثل معدل نمو الناتج

(s) معدل الادخار

(k) المعامل الحدي لرأس المال

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج و التي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ، ومنه فإن معدل النمو يمكن أن يزداد اما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي ، او بتخفيض معامل رأس المال (أي زيادة الكفاءة الانتاجية لرأس المال) . [1]

الفرع الثاني : نقد النموذج[2] :

من جملة الانتقادات التي وجهت لنموذج Harrod – Domar هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات و التي تجعله غير واقعي ، وهي كالآتي :

- ✓ ان فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر .
- ✓ فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال و العمل غير مقبولة وذلك بسبب امكانية الاحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني .
- ✓ النموذج أهمل تغير مستوى الاسعار و سعر الفائدة .
- ✓ أهمل النموذج اختلاف الظروف بين البلد المتقدم و المتخلف ، بحيث يهدف النموذج الى منع البلد المتقدم من الدخول في مرحلة الركود ولا يهدف الى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية[3] .

المطلب الخامس : نموذج Robert Solow

إن الأداء الضعيف للتحليل الكلاسيكي الجديد في تفسير النمو الاقتصادي لسيما في عامل الزمن و اختلاف الظروف من دولة الى أخرى ، جعل من هذه النظريات و النماذج أقرب إلى الفشل في اعطاء توضيحات عقلانية مقنعة للنمو الاقتصادي ومنه قدم الاقتصادي " **النيوكلاسيكي** " Solow نموذجا أضاف فيه ميزة المدى الطويل ، من خلال بحثه (مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي) لعام 1956 ، ويعتبر هذا النموذج بديلا لنموذج Harrod – Domar القائم على ثبات كل معامل رأس المال و

[1] د. مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص76 .

[2] د. مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص77 .

[3] Somashekar , Thi .N; Op-Cit ; page 94 .

عوامل الانتاج [1] ، فاقترح Solow امكانية الاحلال بينهما و افترض أن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل ، وأن عرض العمل يزيد بمعدل ثابت .

الفرع الأول : فرضيات النموذج

- عدم وجود التقدم التقني و انعدام البطلة (التشغيل الكامل) .
- أن قيمة الادخار تساوي الاستثمار في كل زمن (t) يعني St = It .
- عامل الانتاج (L) ينمو بمعدل ثابت (n)
- دالة الانتاج المكونة من عاملي العمل و رأس المال كالآتي : Y = f (L , K)
- التغير في معدل نمو السكان يكون بنفس معدل التشغيل (عرض العمل) .
- دالة الاستهلاك هي نفسها في فرضية Keynes
- يكون سوق العمل في حالة توازن زذلك في المدى الطويل ، وهذا التوازن بين العرض و الطلب يكون كالآتي [2] :

$$L(t) = Lo\ e^{nt}$$

حيث (n) هو معدل نمو السكان ، اما (Lo) هو عدد السكان الابتدائي

- معدل الدخل ثابت عبر الزمن وهو كالآتي :

$$s(t) = \frac{(Yt) - (Ct)}{(Yt)} = \frac{(It)}{(Yt)} = s$$

$$1 > s > 0$$

⬅ وينقسم نموذج Robert Solow إلى نموذجين :

الفرع الثاني : النموذج الأساسي :

إن نموذج Solow الأساسي يتكون من الدوال التالية [3] :

1) دالة الانتاج الفردي : $y = \frac{Y}{L} = \phi(k)$

ومنه : $y = \phi(k) = k^a$.....(1)

[1] M.Robert Solow ; A Contribution to the theory of economic growth , The MIT Press , Vol 70 , N01 , page 65 .
[2] Schubert Katheline ; La croissance : Analyse Macroéconomique, 1 er édition , La découverte , Paris , 2000 , page 388 .
[3] Devoly Michel ; Théories macroéconomiques fondement et controverses 2eme édition Armand COLINE paris, 1998 p 204.

$$k = \frac{K}{L}$$ وحيث :

والشكل 13 يمثل دالة الانتاج الفردية من نوع Cobb-Douglas ذات غلة الحجم الثابتة

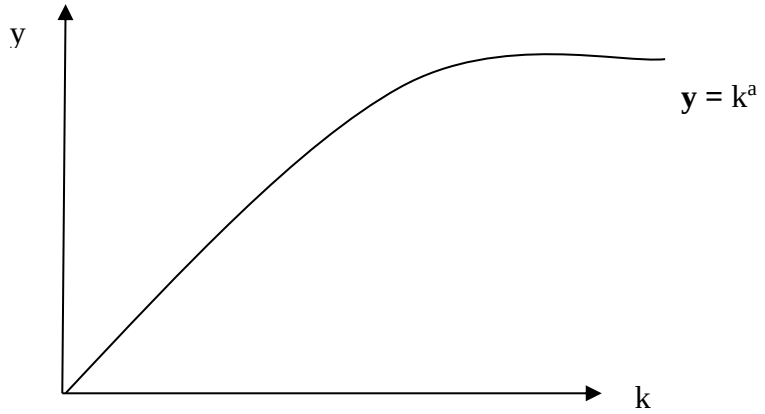

هذا المنحنى يوضح تناقص مردودية رأس المال الفردي .

2) **معادلة تراكم رأس المال** : وهي المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج Solow

$$k = \frac{dk}{dt} = I - \delta k$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال ، ويكون الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ ، وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S) ومنه نكتب المعادلة التالية :

$$I = S = sY$$

ومن جهة أخرى لدينا :

$$K = \frac{K}{Y} \quad = \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

☞ $$\frac{d \log k}{dt} = \frac{K}{K} = \frac{k}{k} = \frac{L}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{L}{L}$$

معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن مع فرضية التوازن في سوق العمل :

$$\frac{L}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log(L) = \int n dt = nt + Co$$

$$, \quad Lo = e^{Co} Lt = e^{nt+Co}$$

$$\Rightarrow Lt = Lo\, e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة :

$$\frac{k}{k} = \frac{\delta Y}{K} - \delta - n$$

$$\Rightarrow k = \delta \phi(k) - (\delta + n)\, k$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي ، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الانتاج و الاستثمار و الادخار ، وهما العلاقتان الاساسيتان في هذا النموذج ، والشكل الآتي يظهر هذه العلاقة:

الشكل 14: التمثيل البياني لنموذج Solow

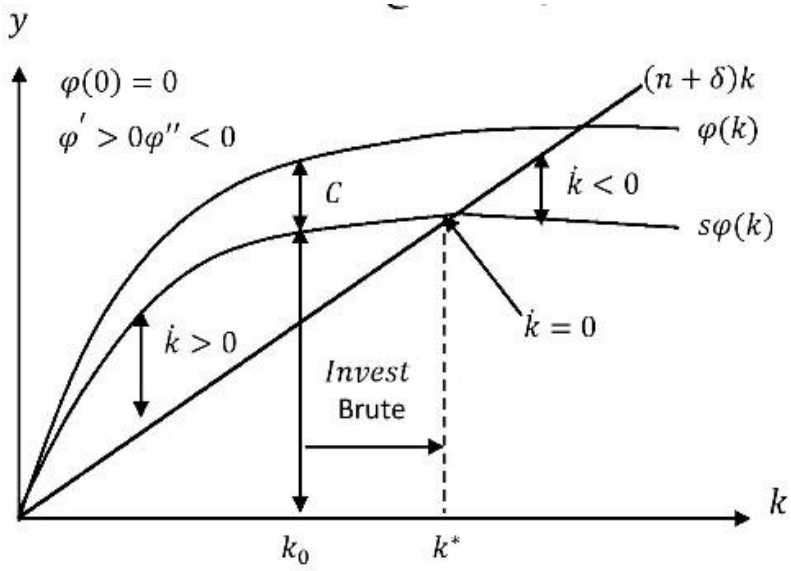

يلخص لنا هذا التمثيل البياني وبطريقة سهلة معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي ، حيث تعطى نسبة التغير في (k) بالفرق بين المنحنيين $s.\phi(k)$ و $(n+\delta).k$ ، وعند تقاطع المنحنيان تعطينا العلاقة التالية :

$$\frac{k^*}{k} = 0 \Rightarrow k^* = 0 \quad ; \quad k^* = k$$

وفي حالة k^* أكبر من 0 فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد وهذا يعني تقوية رأس المال ، واما في حالة k^* أصغر من 0 فإن رأس المال الفردي ، وهذا ما يسمى توسيع رأس المال .

الفرع الثالث : التوازنات المقارنة

هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقاً من حالة التوازن وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية

أ- **أثر الزيادة في النمو الديموغرافي للسكان [1]:** أي أن الزيادة في معدل النمو الديمغرافي للسكان يؤثرعلى تراكم رأس المال وذلك بزيادة عرض العمل، وأثر ذلك على حالة التوازن يمكن شرحها بالاستعانة بالتمثيل البياني التالي :

الشكل 15: أثر الزيادة في النمو الديمغرافي على كل من Y و k وفق نموذج Solow

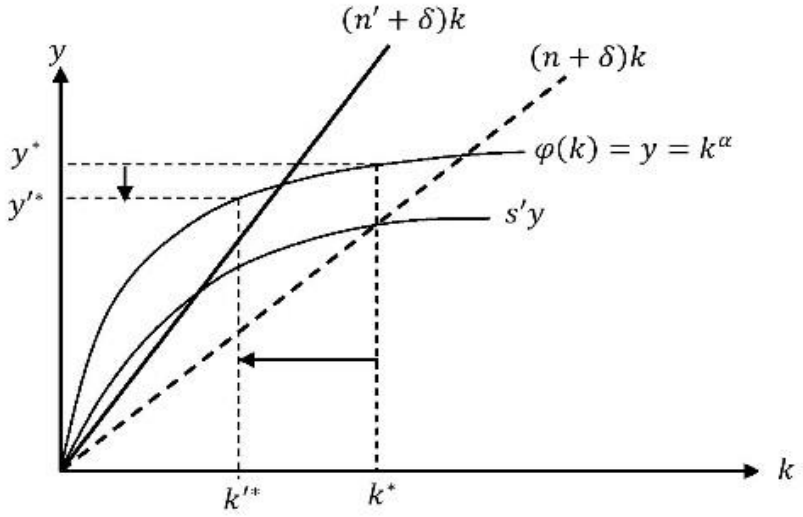

ومن الشكل نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين النمو الديمغرافي للسكان وبين النمو الاقتصادي ، وكلما كان معدل نمو السكان كبير عاد ذلك بآثار سلبية على الناتج و الدخل .

ب-أثر الزيادة في معدل الاستثمار :

انطلاقاً من حالة التوازن $(s \longrightarrow s' > 0)$ وإذا ارتفع معدل الادخار فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة في معدل الاستثمار ، وبالتالي السؤال الذي يطرح هنا الآن هو: ما هو أثر مثل هذا الارتفاع على كل من (k)و (y) ؟ ، والشكل التالي يظهر لنا هذه العلاقة :

[1] Burda Michael, Wyplosc Charles ; Macroéconomie une perspective européenne ; 3eme édition, , de boeck ; Paris , Page 58.

الشكل 16 : أثر الزيادة في معدل الاستثمار على كل من Y و k وفق نموذج Solow

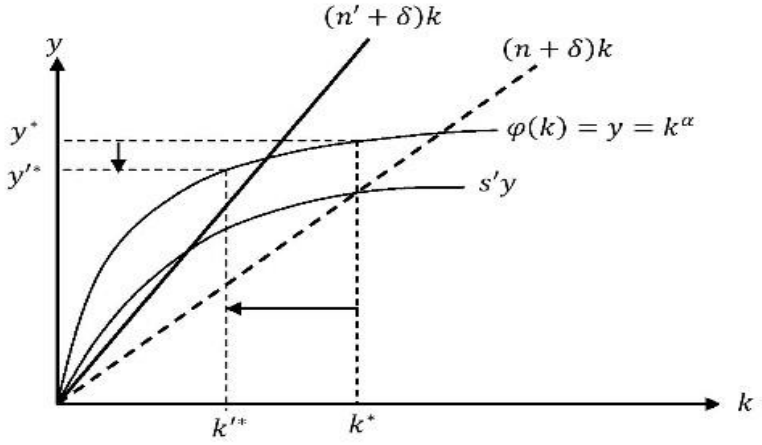

من الشكل نستنتج أن كل زيادة في معدل الاستثمار يؤثر ايجابا على معدل النمو ، أي كلما كان معدل الادخار كبير كانت الزيادة في الناتج و الدخل كبيرة .

الفرع الرابع : دراسة حالة التوازن

يتحدد التوازن في نموذج "سولو" للنمو بالشرط التالي

$$k^* = s\,k^{\alpha} - (n + \delta).k = 0$$

$$\Rightarrow k^* = \left(\frac{s}{n + \delta}\right)^{\frac{1}{1-a}}$$

ومنه فإن الإنتاج الفردي لحالة التوازن هذه :

$$y^* = \phi\, k = k^a \Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{a}{1-a}}$$

وتعد هذه الصيغة كإجابة مبدئية للاشكالية التي طرحها **Solow** حول كيفية التعرف على الدول الفقيرة و الغنية من خلال معايير محددة ، حيث أن الاستنتاج هو أن الدول التي تملك معدل استثمار (ادخار) أكثر ارتفاعاً فهي دولة لها قابلية في التطور و النمو ، في حين أن الدول التي يكون فيها معدل النمو السكاني كبير فليس لها قابلية في النمو الصحيح .

الفرع الخامس : النمو الاقتصادي في النموذج البسيط

في هذا النموذج تكون المتغيرات الفردية ثابتة في حالة التوازن ، بينما المتغيرات المطلقة (S , C , K , L ,Y) فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان :

$$\frac{k^*}{k} = \frac{y^*}{y} = 0 \rightarrow \frac{Y^*}{Y} = \frac{K^*}{K} = \frac{L^*}{L}$$

و ينتج عن هذا التوازن في المدى الطويل حدوث اختلاف الناتج المحلي الخام الفردي بين البلدان ، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج ثابتة وذلك لأن (k) و (y) ثابتان، مما يعني أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة أيضا. وعليه ، فإن عامل الزمن هنا يلعب دورا كبيرا حيث أن البلدان تستطيع أن تنمو في المدى القصير وليس البعيد ، حيث ان النمو الاقتصادي يتباطأ كلما اقتربنا من حالة التوازن . كما سجل النموذج معدل نمو إنتاج فردي (y) متناقص هو الآخر[1] .

الفرع السادس : النمو الاقتصادي مع التقدم التقني وفق نموذج Solow

عرضنا في ما سبق نموذج Solow بدون التقدم التقني ، وفي هذا الجزء سنعرض النموذج مع التقدم أو الرقي التقني . وقد أظهر النموذج السابق أن الدخل الفردي لا ينمو في المدى الطويل ويبقى ثابتا في حالة التوازن ، لذلك تم إضافة عنصر التقدم التقني ويرمز له ب (A) من طرق الاقتصادي Usawa سنة 1961 ، من أجل زيادة معدل النمو في المدى البعيد ، ويعتبر التقدم التقني متغير خارجي [2] ، ومنه يُنظر إلى التقدم التقني على أنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي عند إدخال تأثيرات هذا التقدم ، ويمكن حصر هذه التأثيرات في النقاط التالية :

1. من جانب Solow فإن التقدم التقني يؤثر إيجابا على إنتاجية رأس المال $Y= f (L, AK)$
2. من جانب Harrod فإن التقدم التقني يؤثر إيجابا على إنتاجية العمل $Y= f (K, A L)$
3. واما من وجهة نظر Hicks أن عوامل الانتاج تتأثر بالتقدم التقني حسب الدالة : $Y= A f (K, L)$

كل هذه التأثيرات تقريبا لها نفس النتائج من حيث زيادة الناتج المحلي وكما تم الذكر أن التقدم التقني عند Solow يعتبر كمتغير خارجي ، وعليه فإن دالة الانتاج تكون بمقارنة تأثير التقدم التقني على إنتاجية العمل كون أن كل النماذج السابقة تسعى إلى التشغيل التام و يتم صياغتها كالآتي :

$$f (K, A L) = K^{a} (AL)^{1-a} Y =$$

ولقياس فعالية العمل نكتب العلاقة :

$$\breve{k} = \frac{K}{AL} \rightarrow \breve{K} = \frac{k}{A}$$

$$\breve{y} = \frac{Y}{AL} \rightarrow \breve{y} = \frac{y}{A}$$

حيث يرمز $\breve{y}$ إلى نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني

[1] Kohli . U ; Analyse Macroéconomique ; De-Boeck , Belgique , 1999 , Page 420.

[2] ضيف أحمد ، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 " ، أطروحة دكتوراه علوم ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص 34 .

و $\tilde{k}$ يرمز إلى نسبة رأس المال الفردي ، ومنه يمكننا صياغة بعض النسب ذات العلاقة التالية :

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{A}}{A} - \frac{\dot{L}}{L} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

يمكن التعبير عن معدل نمو التقدم التقني بالعلاقة : $g = \frac{\dot{A}}{A}$ وهو يعتبر ثابت ، اما معدل نمو العمل فهو : $n = \frac{\dot{L}}{L}$

وإذا علمنا مما سبق أن :

$$K = sY - \delta K \Rightarrow K = sF(K, L) - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وبتعويض المعادلة (1) في (2) نجد :

$$s\tilde{y} - (\delta + g + n)\tilde{k}\dot{\tilde{k}} =$$

بما أن $\tilde{k} = \frac{k}{A}$ ثابت ، أي أن $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$ وهي حالة مستقرة ، والعلاقة التالية تعرض حاصل رأس المال الفردي على التكنولوجيا كما يلي :

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \frac{s\tilde{k}^a}{\tilde{k}} - \frac{(\delta+g+n)\tilde{k}}{\tilde{k}} = 0$$

$$\tilde{k}_e = \left(\frac{s}{(\delta+g+n)}\right)^{\frac{1}{1-a}} \qquad \text{ومنه}$$

وهذه المعادلة تعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى البعيد أو الطويل ، ومن المعادلة السابقة يمكن صياغة الشكل النهائي لنسبة الانتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كالآتي :

$$\tilde{y}_e = \left(\frac{s}{(\delta + g + n)}\right)^{\frac{a}{1-a}}$$

وتبين هذه المعادلة نتيجة ايجابية فيما يخص التفرقة بين البلدان المتقدمة الغنية و البلدان الفقيرة ، حيث أن البلدان الغنية تتمتع دائما بمعدل استثمار مرتفع لعامل رأس المال أو معدل نمو سكاني ضعيف و معدل رقي تقني كبير ، وهو عكس ما نجده في البلدان الفقيرة .

وكانتقاد لنموذج Solow ورغم كل هذه التفسيرات الغنية إلا أنه لم يعط تفسيرا حول أسباب تناقص معدل النمو في المدى البعيد ، مما جعلها غير دقيقة وذلك لاعتمادها على فرضية تناقص الانتاجية الحدية . بالاضافة إلى اعتباره للتقدم التقني كمتغير خارجي وبذلك فالكثير من الاقتصاديين لا يعتبرون النموذج كتفسير للنمو الاقتصادي .

الشكل 17 : نموذج Solow في حالة التقدم التقني

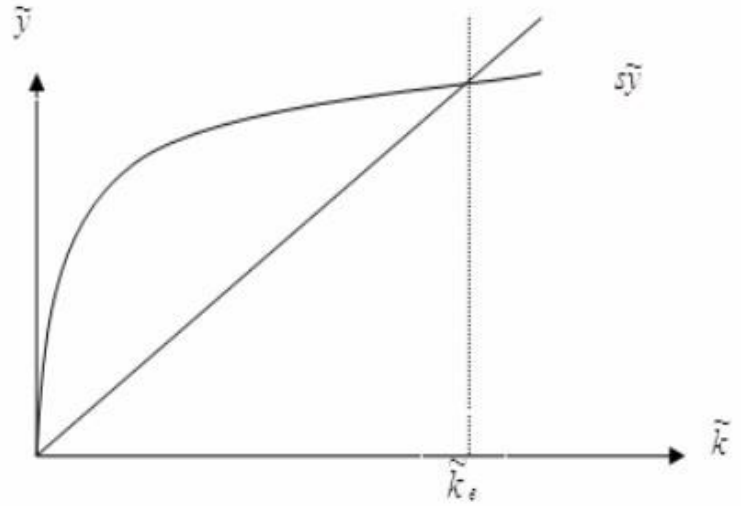

المصدر : ضيف أحمد ، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 " ، أطروحة دكتوراه علوم ، جامعة الجزائر 3 ، 2015، ص 35 .

المطلب السادس : نموذج J.E. Meade للنمو الاقتصادي

- J.E. Meade هو اقتصادي من جنسية بريطانية حاصل على جائزة نوبل لسنة 1977 ، حيث حاول تفسير النمو الاقتصادي من وجهة نظر كلاسيكية من خلال بحثه " النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي " وعرفت بنموذج " ميد " عام 1961 ، حيث اعتبر أن النمو الاقتصادي يقوم على أربعة عوامل للانتاج وهي رأس المال **(K)** و العمل **(L)** و عامل الزمن **(T)** وعوامل أخرى (N) [1].

الفرع الأول : فرضيات النموذج [2]

- الاقتصاد مغلق مع وجود منافسة كاملة في الأسواق .
- ثبات العوائد .
- كل السلع الرأس مالية و الاستهلاكية يتم انتاجها محيا .
- ثبات أسعار السلع الاستهلاكية .
- التشغيل التام .
- نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير و البعيد .

[1] احمد سمير ، مصطفى محمد ، النماذج الرياضية و التنمية الاقتصادية ، مكتبة الاشعاع ، مصر ، سنة 1999 ، ص 193 .

[2] Sid Ahmed Abdelkader, Croissance et développement - Théories et politiques- , T 2, Edition Office des Publications Universitaires, Alger, 1981, Page 282-283.

- إمكانية الاحلال بين السلع الرأس مالية والسلع الاستهلاكية .

دالة الانتاج حسب Meade تأخذ الشكل التالي :

$$\mathbf{Y = f (K , L , N , T)}$$

وبافتراض (N) ثابتة وهي الأرض و الموارد الطبيعية الأخرى فان الناتج يتغير بنفس القيمة التي تتغير بها العوامل الأخرى، ويمكن التعبير عن هذا التغير بالمعادلة التالية :

$$DY = vDK + wDL + D\overline{Y} \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن (Y) هو الناتج الحدي لرأس المال

وحيث أن (w) هو الناتج الحدي للعمل

اما $(\overline{Y})$ هو حجم الإنتاج نتيجة التغير في المستوى التكنولوجي (T) ، اما D تعبر عن التغير .

وبقسمة هذه المعادلة (1)على (Y) يصبح لدينا :

$$y = \left(\frac{vK}{Y}\right) K + \left(\frac{wL}{Y}\right) l + r$$

وبوضع الناتج الحدي النسبي لرأس المال هو $(U = \frac{vK}{Y})$ ، والناتج الحدي النسبي للعمل $(Q = \left(\frac{wL}{Y}\right))$ فإن المعادلة الأساسية لنموذج Meade تصبح :

$$y = Uk + Ql + r$$

- هذه المعادلة توضح ان الناتج هو حاصل ضرب معدل نمو مخزون رأس المال و إنتاجيته ، وكذا معدل نمو السكان و الانتاجية الحدية للعمل ، و معدل النمو التكنولوجي ، وبما أن معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخل الأفراد فإن المعادلة تأخذ الشكل التالي :

$$Y - n = Uk - (1 - Q) n + r \ldots\ldots..(1)$$

حسب Meade ومن هذه المعادلة تم استبعاد معدل نمو السكان لحساب معدل نمو الدخل الفردي ، وباعتبار أن الاستثمار يساوي الادخار $I = S$ وان $S = s\, y$ و ان :

$$k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{I}{K} = \frac{s\,y}{K}$$

ومنه :

$$Uk = v\,\frac{K}{Y} = \frac{s\,y}{K} = v \cdot s \ldots\ldots..(2)$$

وبتعويض المعادلة (2) في (1) :

$$Y - n = v \cdot s - (1 - Q)\,n + r$$

اعتقد Meade من فرضياته ان الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لعوامل الانتاج رأس المال و قوة العمل و التكنولوجيا بينما اعتبر الأرض و الموارد الطبيعية ثابتة ، كما أن انتاجية عناصر الانتاج هذه تزداد وهي أساس عملية النمو ن واستخلص Meade إلى ان عملية النمو تبدأ عند تساوي معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل و ان يكون التقدم التكنولوجي متوازيا مع كافة العناصر .

الشكل 18: نموذج حالة التوازن لدى Meade

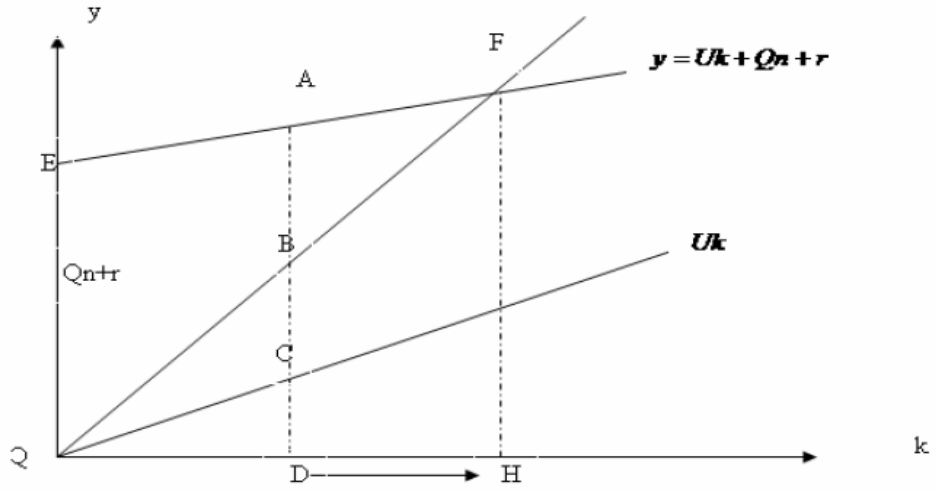

Source: Sid Ahmed Abdelkader, Croissance et développement - Théories et politiques- , T 2, Edition Office des Publications Universitaires, Alger, 1981, Page 307.

كل تحليلات النظرية النيوكلاسيكية و نماذج سولو و ميد وغيرها تبقى غير مقنعة بسبب فرضياتها المحدودة حيث أنها تصلح لبعض البلدان ولا تصلح للأخرى ، كما انها لم تحدد بصفة دقيقة محددات الرقي التقني واعتبرته متغير خارجي ، هذا ما أدى ببعض الاقتصاديين لصياغة نماذج حديثة يطق عليها نماذج النمو الداخلي .

المطلب السادس : نظريات النمو الذاتي (النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي) .

رغم محاولات النيوكلاسيك في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي فلم تلقى استحسانا عند الكثير من الاقتصاديين ، لانها عجزت عن تحديد النمو في ظروف مختلفة لكل البلدان المتقدمة و المتخلفة رغم إدماج عنصر الرقي التقني ، ومعظم هذه النماذج عملت على النمو في الأجل القصير فقط ، هذا ما عجل في ظهور نماذج في أواخر الثمانينات من القرن و تعزز نظرية النمو الذاتي – و يطلق عليها النمو الداخلي – علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الفترة طويلة المدى ، هذه النظرية الحديثة تبحث عن تقليص العوائق التجارية وتسريع معدلات النمو وزيادة المنافع المتعلقة بالأبحاث و التطوير و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل الدول والاستفادة من اقتصاديات الحجم . وكذا تحقيق تخصص و كفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطية وتقديم منتجات وخدمات جديدة .[1] ونستعرض هذا النموذج فيما يلي:

الفرع الأول : نموذج Lucas 1988

يعتبر هذا النموذج رأس المال البشري كعامل أساسي للنم الاقتصادي وتتلخص فرضياته كا يلي:

- كل العوامل المتعلقة برأس المال البشري ثابتة ولا يوجد تباين بينها لا في المردود الفكري ولا في الاختيارات التربوية ويرمز لهم ب N .
- يعتبر Lucas ان الاقتصاد ككل مكون من قطاعين أساسيين أحدهما موجه لإنتاج السلع و الآخر لتكوين رأس المال البشري .

يعتبر Lucas ان تراكم رأس المال البشري يأخذ الدالة التالية :

$$\dot{h} = \beta (1- \mu) h$$

حيث ان μ هو الزمن المسخر للعمل و $(1- \mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف ، واما β هو مقدار الفعالية ومنه :

$$= \beta (1- \mu) \frac{\dot{h}}{h}$$

اما دالة الانتاج تاخذ الشكل :

$$Y = k^{\beta} (hL) ^{1-\beta}$$

ويرجع السبب الرئيسي في الاختلاف بين درجة الغنى والفقر في هذا النموذج هواختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن الدول المتقدمة تمتاز بمعدلات نمو كبيرة وذلك لأنها أولت أهمية كبيرة للتكوين في حين نجد أن الدول

[1] محمد خالد السواعي ، التجارة و التنمية ، دار المناهج ، الأردن ، سنة 2006 ، ص 45.

المتخلفة تمتاز بمعدلات نمو ضعيفة وذلك لإهمالها لعنصر التكوين في رأس المال البشري ، وهكذا فإن كل زيادة في تراكم المعارف سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي .

الفرع الثاني : نموذج Romer 1990

ويربط **Romer** نموذجه حول النمو الاقتصادي بمايعرف بتراكم رأس المال التكنولوجي ، كما يعتبر ان انتقال المعارف والمعلومات تكون تكلفتها الحدية معدومة ، وتكون مراقبتها جزئية وليست كلية أي لايمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئياً، وبالتالي لايمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، ويفترض هذا النموذج الفرضيات التالية :

- يحتوي النموذج على ثلاث قطاعات (قطاع البحث ، قطاع الانتاج للسلع الوسيطية ، قطاع الانتاج للسلع النهائية)
- يوجد أربع مدخلات في النموذج وهي (رأس المال المادي ، العمل غير الكفئ ، رأس المال البشري ، رأس المال التكنولوجي) .
- الرقي التقني يعتبر داخلي المنشأ ويتكون عن طريق المعارف من طرف الباحثين.
- الرقي التقني مرتبط بنشاطات البحث والتطوير .
- دالة الإنتاج في هذا النموذج كالآتي :

$$Y = K^{a} \left(A L_{y} \right)^{1-a}$$

حيث أن A يعبر عن رصيد الأفكار

و K يعبر عن رصيد رأس المال

Ly هو عدد الباحثين أي حجم القوة العاملة في تخصص البحث .

و $0 < a < 1$

نستطيع كتابة المعادلة السابقة على الشكل الآتي

$$= \delta \, Ly \frac{\dot{A}}{A}$$

هذه الدالة تشير على أن معدل النمو هو دالة خطية بدلالة عدد الباحثين ، وكل وحدة إضافية من الباحثين يزيد رصيد المعارف وبالتالي زيادة في النمو ، وفي هذا النموذج يعتبر K القيمة الاجمالية للسلع المادية ولا يمثل تراكم متجانس
ومنه تكون قيمة رأس المال كالآتي:

$$K = \sum_{i=1}^{A} Xi$$

حيث أن Xi تمثل كمية رأس المال مهما كان نوعه .

ويضع Romer دالة سلعة الاستهلاك المتجانسة ، وهي دالة قريبة من دالة Cobb Douglas ذات غلة الحجم الثابتة ، وهي على الشكل التالي :

$$\sum_{i=1}^{A} Xi^{\beta} Q = L_Y{}^{(1-\beta)}$$

مع الأخذ بعين الاعتبار أن $\beta + (1-\beta) = 1$ و منه فإن مضاعفة مخزون رأس المال من خلال مضاعفة أي عنصر من عناصر رأس المال لا يوازي مجموع هذه العناصر ، ومنه يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة كما يلي :

$$Q = L_Y{}^{(1-\beta)} . K^{(1-\beta)} . K^{\beta}$$

و يتكون تحليل النموذج من تخصيص إجمالي اليد العاملة (كمعطى ثابت) بين نشاطي البحث والتطوير والإنتاج، وتوزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار، ويتحدد معدل نمو الناتج من خلال نشاط البحث والتطوير،مما يجعلنا نتحصل على معدل نمو متوازن g ومعدل نمو $\dot{g}$ [1] والعلاقات التالية تبين ذلك :

$$g = \frac{\delta L - \frac{p}{(1-\beta)}}{1 + \frac{1}{(1-\beta)}}$$

$$= \delta L - p\dot{g}$$

- وتبقى الاشكالية في نموذج Romer : ماهو شرط التوازن في النموذج حيث أنه يشترط تساوي السعر مع التكلفة الحدية فهل يكون عمل السوق فعالاً في مثل هذه الظروف ؟

وتكون الإجابة على هذه الإشكالية في ثلاث نقاط أساسية :

1. إن مساهمة الباحثين في تحسين الإنتاجية يحتاج إلى تحفيز خارج إطار السوق ، فتحفيز الباحث من طرف السوق غير كافٍ .
2. يلعب دور حماية حقوق الملكية الفكرية كأحد أهم النقاط التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيقها وهذا ما يفسر بعض التصرفات من المنافسين الذين لايتحملون تكاليف البحث ولكن يستفيدون من تحسين ظروفهم الإنتاجية .

[1] ضيف أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

3. إن حساب الفائدة الشخصية تعطي نتيجة أقل من الفائدة الاجتماعية التي ينتظرها المجتمع من نشاطات البحث الخاصة، وبالتالي فإن الدافع لإنتاج أفكار جديدة مرتبط بالأرباح التي ينتظر المخترع تحقيقها وليس بالفوائد الاجتماعية لهذا الإنتاج .

الفرع الثالث : نموذج Barro 1990

هذا النموذج تم تطويره من طرف الاقتصادي Barro واكتملت على يد S . Martin سنة 1992 ، ويقوم النموذج على فكرة مستهمة المنشآت القاعدية في الرفع من الانتاجية الحدية لرأس المال الخاص ، وتتلخص فرضياته كما يلي :

- ✓ المردودية الحدية لرأس المال متناقصة .
- ✓ المردودية المشركة بين رأس المال و النفقات العمومية ثابتة .
- ✓ اعتبار النفقات العمومية كعامل انتاج خارجي G .
- ✓ كما تم افتراض دالة الانتاج للمؤسسة كما يلي :

$$Y_i = AL_i^{1-a} . K_i^a . G^{1-a}$$

$$0 < a < 1$$

اما التوازن بالنسبة لسوق السلع و الخدمات فهو على شكل الدالة التالية :

$$Y = C + I + G$$

$$\rightarrow Y = C + (\dot{K} + \delta K) + G$$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t فإن :

$$T = G = tY$$

وبالتالي يكون الدخل المتاح لدى العائلات من الشكل :

$$Y(1-t)$$

فتصبح دالة الاستهلاك على النحو الآتي :

$$C = (1-s)(1-t)Y$$

وبما أن الدولة تقوم على تحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم النفقات العمومية G ومعدل النمو للاقتصاد ، ومنه فإن معدل الضريبة يؤثر إيجابا على معدل النمو ، وصياغة المعادلة التالية تثبت ذلك :

$$= 1 - a\dot{t}$$

وتدل هذه المعادلة على قدرة الدولة في تحديد جزء ثابت من النفقات الموجه للمنشآت القاعدية و هو ما يعبر عن $\dot{t}$ ، ومن خلال التفاسير المتعلقة بحساب معدلات النمو الاقتصادي ، و التي تستلزم في المقابل فرض معدلات معينة من الضرائب، و ترشيد النفقات المتعلقة ببناء المنشآت القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل الدولة من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة. ، وعليه تقوم الدولة بتثبيت حجم النفقات العمومية $\frac{G}{Y} = 1 - a$ وتقوم باقتطاع ضريبة على جميع المداخيل من أجل تمويل نفقاتها .

الفرع الرابع : نموذج AK

كما ذكرنا ان نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة هو تهميش النمو في المدى البعيد ، ويظهر ذلك من خلال تحدب دالة الانتاج كما ان رأس المال هو عامل انتاج يهدف إلى التراكم التلقائي ومنه لابد من الحصول على نمو داخلي او ذاتي بشرط ان ان تكون هذه التلقائية للتراكم لا تتوقف عند انتاجية حدية متناقصة ، والنموذج الأقرب لذلك هو نموذج AK Robelo 1991

والتي تأخذ الشكل الخطي التالي [1] :

$$\mathbf{Y= AK}$$

حيث A يعبر عن المستوى التكنولوجي وهو موجب ، اما K هو رصيد رأس المال المادي و البشري .

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم A ، ففي انعدام العوائد الحدية لرأس المال يكون الاستثمار في رأس المال عنصر جالب للوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى البعيد وبصفة مستمرة . أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج " Solow ":

وانطلاقا من $K = s\,Y$ نستخرج معدل النمو الذي نرمز له ب g

$$g = \frac{\dot{K}}{K} = s\,.A$$

ومنه فإن النمو في هذه الحالة يعتبر ذاتي او داخلي ويرتبط تغيره بتغير معدل الادخار s و الانتاجية الحدية لرأس المال ، والشكل التالي يظهر تغيرات هذا النموذج .

[1]Mankiw Gregory ;. "Macroéconomie", 3eme édition, De-boeck, Paris, 2003, page 264.

الشكل 19: متغيرات نموذج AK

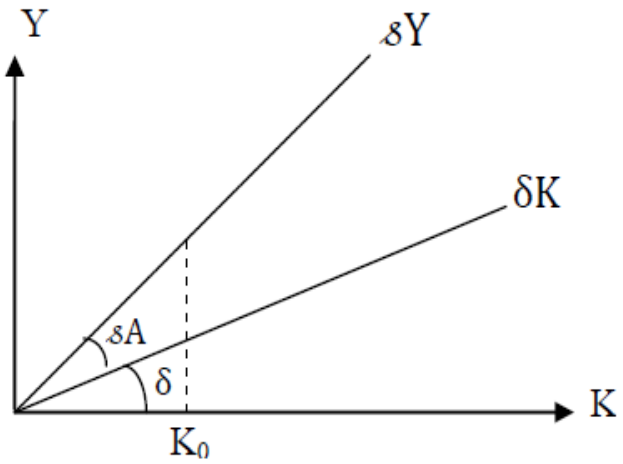

يمثل الخط δK قيمة الإستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، وأما δY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة(Ko) وانطلاقا من نموذج Solow ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى δ.أما نموذج " AKذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية ل A .

إن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد gY هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي:

$$= \delta\ A - \delta = \ gY\frac{\dot{Y}}{Y}$$

الفرع الخامس : نموذج Grossman – Heplman 1991

هذا النموذج يفترض انتاج و ابتكار أنواع جديدة من السلع الاستهلاكية عكس ما افترضه Romer الذي يرى بان النمو يتحقق من خلال إنتاج أنواعمن السلع الوسيطية .كما يؤكد النموطج على تراكم المعرفة التكنولوجية، واستمرار ابتكار هذه الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، وسيؤدي ذلك إلى استمرار النمو الاقتصادي في المدى البعيد . و تعتمد الكثير من الشركات الهادفة إلى تعظيم الأرباح بإشراك عمليات البحث والتطوير.

يمكن التعبير عن الناتج الاجمالي كما يل Y = Nx . حيث N هو عدد السلع الاستهلاكية الحديثة ، اما X هو الناتج الخاص بكل سلعة حديثة .

بالنسبة للشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح في المدة t ، ويعتبر التوازن كحالة تساوي الأرباح مع تكلفة الابتكارات ، أما في حالى ارتفاع الأرباح عن التكلفة فإنه يؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات و زيادة المداخيل في السوق .

كما تحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتكر بالعلاقة التالية :

$$R = aw/ Kn$$

حيث a هو معامل تكلفة الابتكارات

W هو أجور العاملين في الابتكار .

أما Kn هو الرصيد المتاح من التكلفة التكنولوجية .

و تعكس الدالة العلاقة العكسية لانتاجية البحوث مع تكلفة الابتكارات و يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث، وقطاع إنتاج السلع وذلك كالتالي:

$$L = L y + L A$$

حيث ان Ly هوحجم العمالة التي تنتج السلع

وLA هو حجم العمالة التي تنشط في مجال البحوث

و من ثم يتطلب النمو الذاتي أو الداخلي المتزايد زيادة في الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية للسلع المبتكرة وهذا ما تشير إليه العلاقة التالية :

$$Kn = N$$

وبالتالي :

$$L = L_y + a.g.N$$

ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزياد حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة . كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات وهذا ما هو موضح في العلاقة العكسية السابقة .

الفرع السادس : نموذج Aghion – Howitt 1992

يرى الاقتصاديان Aghion و Howitt بان الرقي التقني يعتبر من العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي الذاتي، و تتمحور الفكرة الجوهرية للنموذج حول مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، و يؤكد الاقتصاديان أن عوائد الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الجديدة و المستحدثة . أي أن التكنولوجيا المبتكرة حديثا تؤدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا متقادمة، بما يعني أن العوائدلديها مدة زمنية تتراوح من بدء استخدام التكنولوجيا (n 1) إلى غاية ظهور تكنولوجيا أكثر حداثة (n2) وتسمى هذه الفترة باسم فترة حياة ربحية الابتكارات.

ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، و تتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة .

وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما: [1]

[1] ضيف أحمد ، مرجع سابق ، ص 65 .

قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير وتعطى بالصيغة التالية $L= Ly + LA$

LA تمثل حجم العمالة التي تعمل في مجال البحث والتطوير ،و Ly تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد.

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير و مدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير (السياسات المحفزة في تخفيض الضرائب، والدعم، والنظم والإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير)، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، والاحاطة بكل المفاهيم المرتبطة بهما ، وقد استنتجنا أن الاهتمام بظاهرة النمو و التنمية الاقتصادية كانت هدفا بارزا منذ المدارس التقليدية عبر فترات زمنية متعاقبة عموما وظهر التفسير لظاهرة النمو بطريقة أكثر ديناميكية بعد الحرب العالمية الثانية وقتها كانت دول أروبا منهارة اقتصاديا و سياسيا وكانت بحاجة إلى دفعة نمو واستجابة أيضا لمطالب البلدان المتحررة من الحركات الاستعمارية ، و التنمية الاقتصادية تعتبر مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يقتصر على زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي ، فهي عملية تشمل الزيادة النوعية في كافة المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، و قد تطور مفهومها فيما بعد ليمس العامل البشري و تحقيق معايير الرفاه الاجتماعي من حيث الصحة و التعليم و الاهتمام بالمجال البيئي .

و بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف معينة حسب كل حقبة زمنية ، فالمفكرين الكلاسيك ركزوا على تفسير النمو من جانب الاقتصاد الجزئي و التركيز على قطاع الزراعة ولم تكن التكنولوجيا أنذاك قائمة بالمفهوم العصري ، اما بالنسبة لنظرية النمو النيو كلاسيكية التي أدخلت عامل الادخار و التكنولوجيا و عملية تكوين رأس المال ، ثم ظهرت النظرية الكنزية للنمو التي فسرت بالتحليل الكلي وأضافت عنصر الطلب الفعال الذي يخلق العرض و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين و التشريعات و تحقيق التوازنات في الأسواق ، و أخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة (النمو الذاتي) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري و الإنفاق الحكومي و التكنولوجيا الحديثة و الابتكارات و النظم السياسية .

الفصل الرابع

نمذجــة قياسية لأثر تحريــر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

أرست السلطات العمومية في الجزائر منذ أكثر من عشرية ترقية التجارة الخارجية في صلب أولوياتها، حيث وضعت إجراءات تأطيريه تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني، وتتمثل إجراءات الترقية في خلق الوكالات والمؤسسات الداعمة للتجارة و مرافقة الصناعات الجزائرية في تسويق المنتوج المحلي نحو الأسواق الخارجية، وهذا يندرج في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية و الاندماج الدولي ،كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وتكلف هذه الوكالات أساسا بما يأتي بالمشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية، وتسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة، كما تسعى إلى تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية.

وقد مرت الجزائر خلال السنوات الفارطة بتحولات كبيرة في مجال الإصلاح التجاري، وقفزت إلى مستويات أعلى في فتح السوق الوطنية والتحرير التجاري، ولعل أول خطوات التحرير الجدية كانت سنة 1990 وهي سنة بداية انفتاح حقيقي للتجارة رافقته جملة من الإصلاحات التشريعية وتخفيف القيود أمام حركة السلع والخدمات.

كل هذه الإجراءات والإصلاحات كانت بهدف إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي، وقد أثبتت العديد من الدراسات علاقة تحرير التجارة الخارجية بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وقدمت نتائج جيدة، وإذا كان ولابد من تحقيق استثمارات لإحداث هذا النمو، فان التجارة الخارجية خلال عملية التصدير والاستيراد ستوفر رؤوس الأموال الإنتاجية، والمنتجات النصف مصنعة، والذي يتمخض عنه أيضا زيادة في فرص العمل، ومنه زيادة في الطلب الاستهلاكي.

إن أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي يترافق معه تحسن نسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويؤدي ذلك إلى تحسن المستوياتالمعيشية للفرد، وقد تؤدي إلى ظهور بعض الأنماط ذات النزعة الاستهلاكية أكثر من تلك الموجودة من قبل، وهذا يكونكنتيجة للتطور الكمي والنوعي للعملية الإنتاجية، وتعمل التجارة الخارجية على إتاحة الفرص لتوسيع الإنتاج لدى المؤسسات الناشئة،بحيث تستفيد هذه الأخيرة من وفرة الحجم التي يمكن أن يوفرها السوق المحلي خاصة في الدول النامية.

ومن خلال ما سبق سنستعرض في هذا الفصل المباحث التالية:

1- **المبحث الأول**:مسارالتحرير التجاري في الجزائر.
2- **المبحث الثاني**:الهيئات الوطنية والاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بترقية التجارة الخارجية في الجزائر.
3- **المبحث الثالث**:تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)
4- **المبحث الرابع**: إجراءات ومنهجية الدراسة القياسية
5- **المبحث الخامس**:نتائج وتقدير الدراسة القياسية.

المبحث الأول:مسار السياسات التجارية والتحرير التجاري في الجزائر.

مرت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بعدة مراحل بدأت بتبنيها النظام الاشتراكي بعد الاستقلال وساهم اختيار المنهج الاشتراكي في احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، هذه المرحلة تميزت بتقييد كبير للجارة الخارجية وتحكم القطاع العام في الاقتصاد ، وبدأت معالم هذا النظام في البروز خصوصا بعد صدور القانون رقم 02/78 في 1978/02/11 المتعلق باحتكارالدولة للتجارة الخارجية ، لكن هل يعني ذلك إبقاء الدولة على حرية الاستيراد و التصدير في الفترة التي سبقت هذا القانون؟[1]،لكن بعد مدة زمنية ومع التغيرات الاقتصادية العالمية فُرضت على الجزائر تحرير تجارتها تدريجيا بما يتوافق و أوضاعها السائدة .

المطلب الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية فيالجزائر.

ونظرا للتحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي واتجاه الدول إلى تنويع مصادرها أدى ذلك إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والتجاري في الجزائر وكان وراء هذه الرؤية الجديدة عدة أسباب موضوعية تتمثل أساسا فيما يلي[2]:

1.1عدم استقرار سوق النفط:ولعل أزمة1986وأزمة 2014 التي تميزت بانخفاض محسوس في أسعار النفط وتميزت هذه الفترات بعدم استقرار في سوق المحروقات التي تعتمد عليه الجزائر في الدخل القومي، وزيادة الوعي بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني،وهي أزمات في الواقع ناتجة عن غياب البديل الاقتصادي الذي يمكن له أن يحل محل النفط في تمويل الاستثمارات العمومية والحاجيات الأساسيةللمواطن.

2.1 تميز الاقتصاد الجزائري:بأنه اقتصاد ندرة وقد ظهرت هذه الندرة بشكل جلي في غياب المواد الأساسية للمواطن ونقص المواد الأولية الضرورية لاستمرار عمل المصانع حيث كشفت هذه الندرة عن الدور الجوهري الذي يلعبه النفط في حياة الأمة.

3.1تبني السلطة العمومية لمنهج استقلالية المؤسسات:والذي بدأ مع صدور القانون رقم 19/87 المتعلق بالقطاع الفلاحي والقانون التوجيهي رقم 01/88 المتعلق باستقلالية المؤسسات ومثل هذه القوانين تتطلب من السلطة ضرورة منح الاستقلالية لقطاع التجارة الخارجية حتى يكتمل بناء القانون الذي شيدته،وهذا الإطار يرتكز على 3عناصر أساسية وهي

- ❖ إحلال احتكار القطاع الخاص للتجارة الخارجية محل احتكار الدولة : ويعني نقل الدولة للتبادل الخارجي إلى المتعاملين الاقتصاديين الخواص وذلك باشتراطات تعاقدية إما بعقود امتياز أو دفاتر شروط .
- ❖ تنويع الصادرات خارج المحروقات : فلقد بلغت صادرات المحروقات نسبة 97 % من مجموع إيرادات التصدير الجزائرية وهذا دال على التبعية للاقتصاد الريعي أما الباقي 2.8% فهو يتكون من منتجات فلاحيه ليس لها أدنى

[1] الجيلالي عجة ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 9.

[2] الجيلالي عجة ، نفس المرجع ، بتصرف ، ص203.

تأثير على التوازن الكلي لميزان المدفوعات ومنه فإعادة النظر في الهيكل العام للصادرات يدعو إلى فتح المجال لسياسة الحرية التجارية وإحلال المجهودات البشرية محل الريوع النفطية .

- تنويع الموردين و المصدرين المحليين و الأجانب : وهذا يستدعي أيضا توسيع مناطق التبادل الخارجي التجاري ، فتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات يستدعي دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنحهم الامتيازات و التسهيلات اللازمة للدخول في السوق الأجنبية .

الجدول 14: يبين بعض الدول الموردة والمستوردة الأكثر تعاملا مع الجزائر لسنة 2016.

الدول	واردات الدول من الجزائر لسنة 2016		صادرات الدول إلى الجزائر لسنة 2016	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
فرنسا	3192	11.05	4744	10.15
تركيا	1232	4.27	1933	4.01
ايطاليا	4779	16.55	4642	9.93
اسبانيا	3562	12.33	3595	7.69
باقي الدول	16115	55.8	32015	68.22
المجموع	**28880**	**100**	**46928**	**100**

الوحدة : القيمة بمليون دولار .

المصدر : من إعداد الطالب استنادا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX،سنة 2016

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول نلاحظ أن دول أوربا الغربية هي الأكثر تعاملا في المجال التجاري مع الجزائر حيث تستحوذ كل من فرنسا ايطاليا واسبانيا بمجموع 40 % من إجمالي الواردتاالجزائرية لسنة ، ثم تأتي تركيا كدولة آسيوية بإجمالي 4.27 % من اجمالي الواردات ، اما صادرات هذه الدول إلى الجزائر فتبقى فرنسا أيضا اول المصدرين بنسبة 10.15 %بحكم خلفيتها الاستعمارية للجزائر وقربها الجغرافي ، ولكن يبقى هذا التركيز التجاري على بعض دول أوروبا الغربية بنسب كبيرة يتناقض مع أطروحة الدولة الرامية إلى التنويع الجغرافي كما أن هرم الصادرات الجزائرية تحتوي على نفس الدول المذكورة .

4.1 الإصلاحات الاقتصادية و التجارية:

دخلت الجزائر كبقية الدول المصدرة للنفط في الثمانينات في أزمة اقتصادية حادة تجلت في مجموعة من المؤشرات أبرزها على وجه الخصوص اقتصاد هش يعاني من المديونية الخارجية ومؤسسات وطنية مفلسة تحقق في الغالب خسائر ضخمة وعجز في ميزانيتها وكذا الحاجة إلى موارد مالية أجنبية إضافية [1]، وهذا كان دافع إلى انتهاج الإصلاحات الاقتصادية خاصة تقنين حرية التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

نستعرض في هذا المطلب كرونولوجيا تحرير التجارة الخارجية في الجزائر انطلاقا من احتكار الدولة وفرض الرقابة إلى التحرير المقيد ثم التحرير الجزئي و التام مع إيضاح جملة من الإجراءات المتخذة في هذه الراحل وهيكما يلي:

الفرع الأول : مرحلة احتكار الدولة شبه التام على وظيفة التجارة الخارجية

و عرفت هذه المرحلة بمرحة الرقابة على قطاع التجارة الخارجية و تمتد هذه الفترة من استقلال الجزائر إلى غاية سنوات السبعينيات .وكانت الجزائر بعد الاستقلال بين اختيارين إما المعسكر الاشتراكي الشرقي القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاح واحتكار السوق و إما تحمل مخاطر التحرير بالانضمام الى المعسكر الرأسمالي الغربي ، يترتب عن التحرير التام من آثار قد تبدو وخيمة على السيادة الفتية للدولة .وتحمل مخاطر الاحتكار الكلي لهذه الوظيفة مع ما قد يثيره ذلك من غضب لدى الشركاء التقليديين للجزائر ونعني بهم دول السوق الأوربية المشتركة، وخاصة فرنسا[2]، فارتأت الدولة آنذاك بمواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية دون حصرها في قطاع معين وهذا ما تضمنه القانون رقم 166/62 المؤرخ في 1962/12/31، وقد اقتصرت فكرة الرقابة على وظيفة الاستيراد واعتمدت في ذلك على ثلاث آليات:

- ✓ الرسوم الجمركية : حيث قامت الدولة بالتمييز بين الواردات السلعية إما من حيث النوع أو المنشأ كما منحت فرنسا تفضيلات جمركية خاصة .
- ✓ الرقابة على الصرف: فقد تم إنشاء بنك مركزي بمقتضى القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13 و الذي يعتبر هيئة إصدار وله صلاحية الرقابة على الصرف فهو يتولى مراقبة حركة رؤوس الأموال الصادرة و الواردة في إطار السياسة النقدية .
- ✓ حصر الواردات: وذلك بموجب المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16والذي ينص على حصر قائمة من السلع المستوردة المحظور استيرادها أو تقييدها كميا وذلك عن طريق رأي صادر عن الإدارة المركزية

[1] عبد الحميد حمشة ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، أطروحة ماجستير تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، سنة 2012-2013 ، ص86.

[2] الجيلالي عجة: :مرجع سبق ذكره ، ص13.

الفرع الثاني : مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية

بدأت معالم هذه المرحلة تظهر بعد منتصف السبعينات من القرن الماضي إلى غاية سنة 1990، وبدأت بمنح المؤسسات العمومية الكبرى حقوق التسيير الاقتصادي و تراخيص للاستيراد، وبذلك تكون هذه المرحلة كبداية لانفتاح جزئي للتجارية ، المؤسسات الأخرى فتخضع إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات .كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية .

وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظامالحصص) ،مما استدعى إصدار القانون رقم88 / 29 لسنة1988 ، وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلاأنه غير معمق في جوهرالنظام القديم.

–وقد اتبع هذا القانون بالمرسوم رقم201/88 المؤرخ في أكتوبر1988 الذي ادخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر. وبصفة عامة يمكن القول أن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال سنة1988 لا تعدو أن تكن احتكارا للتجارة الخارجية بالمعنى الكامل كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير للتجارة الخارجية[1] ، وقد تميزت فترة ما بعد 1988 بجملة من الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية نتيجة لوقوع البلاد في أزمة مالية بسبب انهيار أسعار النفط باعتباره المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة .

الفرع الثالث : مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية

بعد إصدار قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يعتبر النواة الحقيقية لهذا التغيير، إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي للتجارة الخارجية [2]، وامتدت هذه الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1993 .

وقد فرض قانون النقد و القرض الدوليين إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار،وهنا تم السماح لكل من يحمل السجل التجاري بممارسة التجارة الخارجية و الحصول على النقد الأجنبي ، وتم بذلك إلغاء نظام تراخيص الاستيراد بشكل جزئي ابتداء من أفريل 1991 .وتتجلى بعض المبادئ التي جاء بها هذا القانون فيما يلي[3]:

أ. منح البنك المركزي الاستقلالية في تسيير الأنظمة النقدية و التدخل في التجارة الخارجية .

ب. تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .

ت. محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات .

ث. إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص و المؤسسات .

---

[1] عبد الحميد حمشة ، مرجع سبق ذكره ، ص87

[2] فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام لمنظمة التجارة العالمية " مجلة الباحث ، العدد 11 ، سنة 2012 ص 113.

[3] عطاء الله بن طيرش ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية المركز الجامعي غرداية، سنة 2010-2011 ، ص 89.

واستمرت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى غاية إحلال مخطط التمويل الخارجي محل البرنامج الشامل للاستيراد PGI، ولكن بقيت هذه البرامج تبدي سلبياتها بسبب التطبيقات الغير المدروسة وتراكمت الديون الخارجية.

الفرع الرابع : مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية

بعد كل المجهودات الرامية إلى ترقية التجارة الخارجية في الجزائر ، إلا انها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المنشودة خاصة ان الاقتصاد الجزائر يمر كل فترة بمرحلة انخفاض في أسعار النفط و ارتفاع نسب التضخم ، ومنه فغن تحرير التجارة الخارجية بشكل تام أصبح ضرورة ملحة ، والدليل على ذلك حرص الجزائر على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و خوضها في مفاوضات الانضمام ، واتضحت اولى معالم التحرير التام بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991[1]، و ينص في مادته الأولى على شروط تدخل الأشخاص المعنويين و التجار في التجارة الخارجية وقد أقر هذا المشروع بضرورة التحرير التام للتجارة الخارجية بشرط تسجيل كل شخص طبيعي أو معنوي بصفة تاجر في السجل التجاري ،وشمل جميع المعاملات سواء الاستيراد أو التصدير أو النقل .

وقد تزامن صدور المرسوم رقم 91-37 بالتعليمة رقم03 -91 الصادرة في أفريل 1991 منقبل بنك الجزائر، و المتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد سلع للجزائر وتمويلها ،والتي تنص على أنه ابتداء من أول أفريل 1991 يمكنل أي شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانونا في السجل التجاري أن يقوم باستيراد أية منتجات أو بضائع ليست ممنوعة ولا مقيدة ،و ذلك بمجرد أن يكون له محل مصرفي و دون أية موافقة أو رخصة قبلية[2] وبالتالي أصبحت جميع القوانين المتعلقة بتراخيص الاستيراد مراقبة الصرف ملغاة بقوة القانون ، لكن المرسوم المشار إليه سابقا أتبع فيما بعد ببعض التعليمات التي تستثني وتمنع من تصدير مجموعة من السلع إضافة إلى إعادة النظر في المواد المرخص استيرادها وهذا على النحو التالي:

- بالنسبة للمواد المستوردة فقد جاءت التعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 لتعيد النظر في قائمة المواد المرخص في استيرادها وهي المواد الإستراتيجية كالمحروقات و المواد الاستهلاكية الأساسية إضافةإلى المواد المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار، وبعض المواد الممنوعة من الاستيراد كالشاحنات و الآلات الكهرومنزلية لأنها لا تستفيد من عملة صعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة .
- و فيما يخص عمليات التصدير تم فتح المجال واسعا لزيادة الصادرات وتنويعها إذ نجد عدا السلع المنصوص عليها في القرار المشترك ليوم 9 أفريل 1994 و الذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير وتشمل أشجار النخيل الأغنام و

[1] الجريدة الرسمية العدد 12 لسنة 1991 ، ص 418، 419 .

[2] مراد زايد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر " ، مذكرة دكتوراه في التسيير ،جامعة الجزائر 2005-2006 ، ص 187 .

الأبقار الولود إلى جانب الأشياء التي تمثل منفعة وطنية من الناحية التاريخية أو الفنية أو الأثرية فان كل السلع الأخرى محررة من التصدير .[1]

كما أنه ولمواصلة الانفتاح التجاري تم تخفيض التعريفة الجمركية إلى50% سنة 1996 لتصل إلى40% سنة 1998، هذا وبفضل إعادة الهيكلة للتعريفة الجمركية لسنة 2001 عرفت مجموعة من الإعفاءات و المعدلات المنخفضة أقصاها 30 %، وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 عملت الدولة إلى حد اليوم على إخضاع الاقتصاد الوطني لضوابط السوق الحر.

المطلب الثالث: تطور وسائل السياسات التجارية في الجزائر

سنقدم تجربة الجزائر في مسار الانفتاح التجاري و إصلاح الإجراءات المتعلقة بترقية التجارة الخارجية عبر أدوات السياسة التجارية التي كما ذكرنا أنها تعتبر وسائل ممارسة الدولة للتحرير التجاري ، وكيف تطورت هذه الأدوات لتتكيف و متطلبات الخروج من السياسة التجارية المقيدة إلى تحرير التجارة الخارجية مع مراعاة التحفظ على مبدأ الحماية .

الفرع الأول : تطور الرسوم الجمركية في الجزائر

باعتبار أن التعريفة الجمركية تبقى أهم وسيلة من وسائل السياسة التجارية كونها مورد مهم لخزينة الدولة فقد شملتها مجموعة من الإصلاحات لدى المشرع الجزائري وذلك تماشيا مع التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية .**1.تطور الرسوم الجمركية من 1963 إلى 1991**:

أ. الرسم الجمركي لسنة 1963:

صدر اول رسم جمركي للجزائر المستقلة سنة 1963 بموجب الأمر رقم 414/63 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963[2] و تعالج هذه التعريفة المنتجات بدلالة أصلها ، وكان مجال تطبيقها مماثلا للتشريع الفرنسي ، وقد أخذ المشرع في هذا القانون بمبدأ التعريفة ذات ثلاثة أعمدة كل منتج مصنف ،نجد له ثلاثة معدلات ضريبية،و بالتالي فهذه التعريفة كانت تتميز بتصنيف ينتطبق حسبها نسب الضرائب الجمركية وهي[3] :

- ✓ **حسب طبيعة المنتجات:**
  - ❖ وسائل التجهيز و المواد الأولية 10%.
  - ❖ المنتجات النصف مصنعة من 5% إلى 20 %.

---

[1] آيات الله مولحسان ، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر مصر ، مذكرة دكتوراه ، جامعة باتنة ، سنة 2010 - 2011 ، ص 143 .

[2] وليد حفاف ، إصلاحات إزالة القيود الغير تعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية ، جامعة ورقلة، سنة 2009 ص 76-77 .

[3] مراد زايد ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

- ❖ المنتجات التامة الصنع من 15% إلى 20 %.

✓ **حسب المصدر و المنشأ :**

- ❖ تعريفة خاصة تطبق على السلع التي يكون مصدرها فرنسا .
- ❖ تعريفة جمركية موحدة لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .
- ❖ تعريفة الحق العام تطبق على الدول التي تمنح الجزائر حق الدولة الأكثر رعاية.
- ❖ تعرية عامة تطبق على الدول الأخرى .

وكان الرسم الجمركي لسنة 1963 يميز ويفاضل بين الدول حيث أنه كان يفرض فقط بنسبه المذكوره على الدول القريبة جغرافيا وأولها فرنسا وهو ما يشير إلى بقاء التبعية الاقتصادية .

الجدول 15 : محاصيل التعريفة الجمركية من 1963 إلى 1966 (الوحدة : مليون دينار):

السنة	الضرائب و الرسوم الجمركية	مجموع إيرادات الميزانية	نسبة المحاصيل الجمركية من مجموع إيرادات الميزانية
1963	113	2089	%5.4
1964	219	2375	%9.2
1965	207	2275	%9.1
1966	230	3200	%7.2

المصدر : مراد زايد : " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر " ، مذكرة دكتوراه في التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006 ص.182

ب. الرسم الجمركي لسنة 1968:

تم إصدار الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 02/02/ 1968 كتعديللرسم الجمركي لسنة 1963و الذي ألغى التعريفة الجمركية الخاصة بفرنسا. وهكذا تحررت الجزائر نسبيا من تبعيتها المطلقة للاقتصاد الفرنسي وهو الأمر الذي دفع ببعض الاقتصاديين إلى تسمية الأمر 35/68 بإعلان الاستقلال الجمركي للجزائر ولو أن فرنسا استمرت في الاستفادة من التعريفة الجمركية الخاصة باعتبارها عضوا في مجموعة السوق الأوروبية المشتركة وذلك إلى غاية 1973 أين تم إلغاء هذه التعريفة.

الجدول 16 : يبين كيفية توزيع الرسوم الجمركية حسب التصنيف المنشأ بموجب رقم 35/68:

طبيعة المنتوج	منتجات محولة	منتجات غير محولة
سلع ذات استهلاك واسع	من 30% إلى 50 %	من 20 % إلى 40 %
سلع كمالية	من 100 % إلى 150 %	من 20% إلى 30 %
تجهيزات	%30	%20

المرجع : الجيلالي عجة:" التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص " ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2007 ، ص27.

من خلال الجدول ومن خلال هذا التوزيع لنسب الرسوم الجمركية على أصناف المنتجات فان التجهيزات تتمتع بنسب تعريفية منخفضة أما السلع الكمالية فتصل النسب المفروضة على استيرادها إلى150% وهذا تكريسا لمبدأ الحماية الجمركية للاقتصاد الوطني وتماشيا مع الإصلاحات التجارية .

ج. الرسم الجمركي لسنة 1973:

تم إصدار التعريفة الجمركية لسنة 1973 بموجب الأمر رقم 72 -68 المؤرخ في 23 ديسمبر عام 1972 المتضمن لقانون المالية لسنة 1973[1] ، وجاءت هذه التعريفة الجمركية لتدعيم المخطط الرباعي (1974-1977) من خلال تعديل نسب الضرائب و الرسوم الجمركية مع إلغاء تصنيف السلع حسب المنطقة الجغرافية [2] ، وتشمل هذه التعريفة الجمركية الخاصة بالاستيراد على ما يلي

- تعريفة القانون العام المطبقة على البضائع التي منشأها البلدان التي تمنح إلى الجزائر معاملة الدولة الأكثر رعاية.
- تعريفة خاصة يمكن أن تمنح لبلد أو مجموعة بلدان ولا سيما المغرب العربي بمقابل ميزات متلازمة ناجمة عن مبادلات تجارية خاصة .

أما بالنسبة لنظام تعريفة القانون العام فتحدد كما يلي :

- ✓ الإعفاء 0 %
- ✓ المعدل المخفض الخاص 3%
- ✓ المعدل المخفض 10 %
- ✓ المعدل العادي 25 %
- ✓ المعدل المزاد 40 %
- ✓ المعدل الإضافي الخاص 70 %
- ✓ المعدل العالي 100 %

و تهدف تعريفة 1973 إلى توسيع التبادل مع دول الجوار و إقامة علاقات اقتصادية منوعة جغرافيا كما أن الملاحظ من خلال نظام تعريفة القانون العام أن الدولة تقوم بتشجيع استيراد المواد الأولية لاستخدامها في عملية التصنيع وهذا موضح في التعريفات

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 104، سنة 1972، ص 1727.

[2] مراد زايد : مرجع سابق ، ص 184.

المتراوحة بين الإعفاء 0% و المعدل العادي 25 % في حين نجد معدلات مرتفعة خاصة بالسلع الكمالية تتراوح بين 40% إلى 100%.

د. الرسم الجمركي لسنة 1986:

عدلت تعريفة 1973 بموجب القانون رقم 86-08 المؤرخ في 25 جوان 1986 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 1986[1]، وقد تميزت النسب الجديدة بالارتفاع لتعويض النقص في الإيرادات البترولية نتيجة لانخفاض أسعارها عالميا فتم رفع عدد النسب المعمول بها من 6 معدلات إلى 20 نسبة وهي كالآتي : 0 %، 3 %، 5 %، 10% ، 15% ،20 %، 25%، 30% ،35 %، 40%، 45% ، 50 %، 55 %، 60% ، 70%، 80% ، 90 %، 100% ، 110% ، 120%.

من خلال فرض هذه التعريفة حاولت الدولة البحث عن إيرادات إضافية من الرسوم الجمركية لخزينتها كتعويض للمداخيل الريعية فعمدت إلى إضافة عدة نسب جديدة ورفع المعدل الأقصى إلى 120 % ولكن هذه الإيرادات لم تكن كافية لسد النقص لأن مجمل المؤسسات المستوردة تنشط في طابع استثماري وتستفيد من إعفاءات ضريبية و جمركية .

2.تطور الرسم الجمركيمن 1991 إلى 1999:

استمرت التعديلات الخاصة بالحقوق الجمركية حسب الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني الى غاية تعديل تعريفة سنة 1986، حيث تم إصدار مرسوم رئاسي رقم 91-241 المؤرخ في 20 جوان 1991 ، و المتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع الموقعة في بروكسل عام 1983[2].ولقد جاءت التعريفة الجمركية لسنة 1992 بعدة تعديلات تضمنت فرض معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية كدرجة أولى تتراوح بين الإعفاء 0 % و 7 %، ومعدلات متوسطة على المنتجات النصف المصنعة كدرجة ثانية تتراوح بين 15 % و 25 % ، وأخيرا معدلات مرتفعة تتراوح مابين 40%و 60 % على المنتجات النهائية تامة الصنع .[3]

كما تم إتباع تعريفة 1992 بتعريفة جديدة لسنة 1995 تتمثل في إخضاع بعض المنتجات الزراعية المستوردة لرسم 7 % من القيمة المضافة بعد ما كانت تستفيد من إعفاء إضافة إلى تخفيض الرسم المرتفع 40% ليصل إلى 21 % من الرسم على القيمة المضافة . أما بالنسبة للتعديل الجديد المعمول به ابتداء من يناير 1996 والذي ينص على إعفاء جمركي لمدة 3 سنوات بالنسبة للبضائع الغير مصنوعة بالجزائر و الموجودة في قائمة تحدد عن طريق التنظيم [4]وقد تم تخفيض المعدل الأقصى من 60 % إلى 50 % ثم إلى 45 % سنة 1997ليتم بعد ذلك إعادة توظيف بعض الرسوم المنشأة سابقا في نظام التعريفة الجمركية لسنة 1999.

---

[1]الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26، سنة 1986، ص 1074.

[2]الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، سنة 1991، ص 1345.

[3]وليد حفاف ، مرجع سبق ذكره ص 80.

[4]الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82 لسنة 1995 المادة 139 ص 49.

3. الرسم الجمركي لسنة 2002:

هذه التعريفة تم العمل بها ابتداء من الفاتح يناير عام 2002 وهذا ما تضمنه القانون 01-12 المؤرخ في 19 جوان 2001 وتحتوي هذه التعريفة على ثلاث نسب علاوة على الإعفاء إضافة إلى إلغاء معدل 45 % من الحقوق الجمركية المنصوص عليها وتعويضها بمعدل 40%[1] وتم تصنيف على هذا الأساس ثلاثة معدلات رئيسية حسب أصناف السلع كالآتي :

- ✓ المعدل المخفض 5 %بالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز .
- ✓ المعدل المتوسط 15 % ويعني بالخصوص المواد النصف مصنعة.
- ✓ المعدل المرتفع 30 % ويخص المواد الموجهة للاستهلاك النهائي .وتم إتباع التعريفة الجمركية المنصوص عليها في القانون 01-12 أعلاه بتعديلات تمس مجموعة من البنود التعريفية حسب طبيعة وصنف البضاعة المستوردة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 17: يبين التخفيضات في المعدلات التعريفية ل264 بند حسب طبيعة كل سلعة لسنة 2002:

عدد البنود	طبيعة المنتوج و المواد المستوردة	نسب التخفيضات التعريفية
256	المواد النصف مصنعة الخاصة بالنشاطات الصناعية التركيبية	**من 15% إلى 5 %**
5	المواد الدهنية للحليب و الزيوت الهيدروجينية و اللقاحات البيطرية	**من 30% إلى 5%**
3	ربطات الوصل للاتصالات ،أجزاء الميزان ...	**من 30 % إلى 15 %**

من إعداد الطالب اعتمادا على المصدر : وليد حفاف ، إصلاحات إزالة القيود الغير تعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية ، جامعة ورقلة، سنة 2009 ص 81.

الفرع الثاني : تطور نظام الصرف [2]

تعتبر سياسة تغير سعر الصرف سلاح ذو حدين تلجأ إليه الدول للتحكم في نشاط التجارة الخارجية ويمكن للدولة أن تقوم بتعمد تخفيض أو رفع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية ، وذلك وفق معايير وحسب ظروف معينة ، ويمكن حصر تطور نظام الصرف في الجزائر إلىالمراحل التالية :

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 38 لسنة 2001 المادة 21، 22 ص 9.

[2] مكاوي الحبيب ، دور السياسات التجارية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، سنة 2015 ، ص 125.

1. مرحلة سعر الصرف الثابت 1964 – 1986 :

تميزت هذه المرحلة باستقرار العملة الوطنية وذلك منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 حيث كان الدينار يسير وفق المخططات التنموية التي سطرتها السلطة المركزية آنذاك.

وقامت الدولة خلال هذه المدة بتطبيق مخططها التنموي الثلاثي ولم يكن الدينار الجزائري في هذه الفترة تربطه علاقة بالفرنك الفرنسي رغم بقاء سعر الصرف ثابت (1 دج =1.25 فرنك) لأن العملة كانت تسير بطريقة إرادية، ولكن انخفاض قيمة العملة الفرنسية أدى إلى الانخفاض المستمر في العملة الوطنية ومنه انطلق المخطط الرباعي الأول 1970-1977 .

وانطلاقا من سنة 1974الى غاية 1986 تم تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي ومنحت كل عملة ترجيحا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية وتم حساب سعر الصرف من طرف البنك المركزي الجزائري بالطرق التالية :

- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات في سلة العملات .
- حساب القيمة اليومية للدولار الأمريكي مقارنة بالدينار الجزائري

2. مرحلة التسيير الآلي لسعر الصرف 1987- 2009 :

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 (المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا للسوق العالمية فقد انتقل معدل صرف الدينار من 4.936 دينارا لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 8.032 دينارا مقابل كل دولار أمريكي مع نهاية 1989[1].

وقد استمر انخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل متسارع حيث بلغ 12.11 دينارا للدولار الأمريكي الواحد في نهاية 1990 ليصل إلى17.76 دينارا نهاية مارس 1991 .

لجأت الدولة مرات عديدة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية في إطار اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية حيث فقدت العملة مابين 25 % و 30 % من قيمتها حتى سنة 1993 ، وارتفع سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري بأكثر من 20 %إلى غاية سنة 1998 ثم بدأت قيمته في تدبدب ملموس إلى أن بلغ سنة 2008 حوالي 73.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد .

[1]جمال بن قرين ، سعر الصرف و تأثير تقلباته على حجم التجارة الخارجية (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية ، جامعة وهران سنة 2009-2010 ، ص 199.

الشكل 20 : يبين تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2014 .

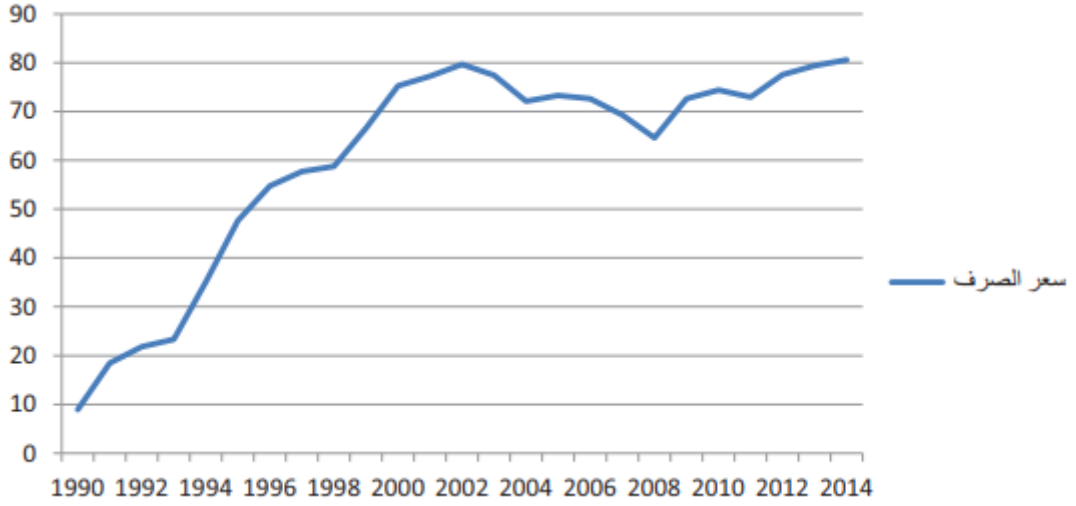

المرجع :من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Exelوباستعمال احصائيات البنك العالمي2015 .

الفرع الثالث : تطور نظام الحصص

يشتمل هذا النظام منذ إقراره في الجزائر على تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة وقد بدأ العمل بهذا النظام في جوان1964و الذي نص عليه المرسوم رقم 63-188 المؤرخ في 16 /05/ 1963 والمتضمن وضع إطار خاص بالسلع المستوردة وهو نوع من أنواع الرقابة على عملية استيراد بعض السلع الأجنبية .

ومع نهاية عام1963، أنشأ ولأول مرة بعد الاستقلال مايسمى بالديوان الوطني للتجارة الخارجية وهو من الهيئات التي تمارس الرقابة على التجارة الخارجية إذ كلف بمهمة تموين السوق المحلية بالمواد ذات الاستهلاك الأساسي .

ولهذا الغرض فوضت الدولة رقابة على التجارة الخارجية عامة أي على الواردات وعلى الصادرات ،لكن بتطبيق النظام الاشتراكي في الجزائر والذي يفرض تدخل الدولة في التجارة الخارجية،ظهر في سنة1964 ما يسمى بتجمعات المهنية للشراء (GPA) وتم التنسيق مع الأجهزة التقنية لعمليات الاستيراد كالبنك المركزي، ومصالح الجمارك ووزارة التجارة التي تمنح العقود الخاصة بالاستيراد . وفي سنة 1971 تم حل التجمعات المهنية للشراء بسبب احتكار القطاع الخاص للتجارة الخارجية وتم تأميم القطاعات الاقتصادية وتم إسناد الاحتكار إلى المؤسسات العمومية.

الفرع الرابع : تطور نظام تراخيص الاستيراد

جرى العمل بها رسميا بموجب الأمر 12/74 الصادر في الجريدة الرسمية لسنة1974 وتسمى التراخيص الإجمالية للاستيراد ويصر بعض الكتاب على تغليب العنصر المالي للتراخيص على مفهومها ككل إذ يعتبرونها أغلفة مالية في حين هي في الأصل رخصة عبور ودخول كميات مستوردة تغطي حاجيات المؤسسة خلال مدة معينة .

وفي ما يلي بعض الشروط التي سنها المشرع الجزائري للاستفادة من التراخيص الإجمالية للاستيراد:

- فئة المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالاحتكار أيا كان نشاطها إنتاجي أو تجاري فقط.
- فئة المؤسسات العمومية الناشطة في الإنتاج و الخدمات .
- فئة المؤسسات الخاصة لغرض توفير المادة الأولية بشرط أن يتعلق الاستيراد بالاحتياجات الذاتية للمؤسسة إضافة إلى تقديم برنامج سنوي للتموين.

وفي إطار إزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية تم إصدار القانون رقم 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 و المتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية الذي يهدف إلى تخفيض تكاليف الاستيراد والتقليص من الواردات.

ولقد تم استبدال نظام الرخص الإجمالية للاستيراد بعقود الامتياز وهي العقود المبرمة بين الدولة وأحد المؤسسات العمومية الاقتصادية بقصد استغلال نشاط معين من نشاطات التجارة الخارجية، ولا تزال بعض التراخيص النوعية سارية المفعول إلى حد الساعة و المتعلقة بفئة محدودة و خاصة من المواد مثل ما ينص المرسوم التنفيذي رقم 254/97 المؤرخ في 8 /1997/07 الخاص بالتراخيص المسبقة لاستيراد المواد السامة و التي تشكل خطرا من نوع خاص ، على الترخيص المسبق لهذا النوع من المواد باستثناء المواد الصيدلانية وهو إجباري لإدخالها إلى التراب الوطني .

الفرع الخامس: مسار الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الجزائر

تعتبر الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف من الوسائل التنظيمية للسياسات التجارية ولقد مرت الجزائر بالعديد من التجارب الدولية قصد إنشاء اتفاقيات تجارية للتبادل مع العديد من البلدان منذ استقلالها سنقوم بسرد أهمها و أبرزها تباعاحسب التسلسل الزمني كما يلي:

1. **اتفاقية دول اتحاد المغرب العربي**:مشروع معاهدة قيد التفاوض يتضمن إنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر محل تفاوض بين دول اتحاد المغرب العربي و الهدف منه القضاء التدريجي على الحواجز التعريفية وغير التعريفية هذا المشروع يحل محل الاتفاقية التجارية ل10 /1991/03.

2. **اتفاقية التعاون التجاري مع الأردن**[1] : تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 19 ماي 1997 في الجزائر وتم التصديق عليها بمرسوم رئاسي رقم 252/98 في 8/08/ 1998 ،من أجل تنمية وتوسيع المبادلات التجارية بين البلدين و تنسيق العلاقات الاقتصادية وإزالة كل العراقيل الإدارية التي تعيق حركة مبادلاتهم التجارية ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1999/01/31.

[1]الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX : دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، سنة 2011 ص 39 .

3. اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي : دخلت حيز التنفيذ في 2005/09/01وستتوج بإقامة منطقة للتبادل الحر وذلك في آفاق 2017 وتتضمن هذه الاتفاقية عدة أشكال من التنازلات التعريفية لتصدير المنتوجات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي .

4. الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر : ابتداء من 2009/01/01وتضم هذه المنطقة 18 دولة عربية ، أحكام هذه الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي يطبق على المنتجات الأصلية المنقولة مباشرة بين الدول العربية، و التي يمكن تبادلها تحت نظام التعريفة التفضيلية بين الجزائر و الدول العربية ماعدا قائمة تضم 384 منتوج غير معني وذلك لأسباب دينية صحية أمنية وبيئية .

5.الاتفاقية مع الجمعية الأوروبية للتبادل الحر : وهي أيضا اتفاقية قيد التفاوض تهدف إلى إقامة تبادل حر بعد 12 سنة من تاريخ الاتفاقية وتضم : اسلندا، ليشنشتاين ،النرويج وسويسرا .

من خلال ما سبق في هذا المبحث قمنا بإبراز السياسات التجارية في الجزائر بطريقة تطبيقية ومنهجية حيث استعرضنا كيفية تطور هذه السياسات بتسلسل زمني ومراحل تطور أدوات ووسائل السياسات التجارية السعرية و الكمية و التنظيمية وفق النصوص التشريعية و القانونية وقد استخلصنا العناصر التالية :

- ساهم انتهاج المذهب الاقتصادي الاشتراكي في الجزائر منذ الاستقلال إلى تأخر عجلة الانفتاح التجاري وتدويل الاقتصاد الجزائري ولعل من إيجابيات ذلك المنهج المتبع آنذاك هوحماية الاقتصاد الهش للدولة الفتية من مخاطر التحرير الكلي للتجارة الخارجية .
- ساهم التحرير الجزئي في انفتاح تجاري عبر خفض التعريفة الجمركية للصادرات الجزائرية من سلع المؤسسات و رفع تراخيص الاستيراد للمؤسسات الناشة .
- إن الاتفاقيات التجارية المشتركة بين الجزائر ودول أخرى ماهي إلا تمهيد لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وهي من متطلبات التحرير التام .
- تحاول الجزائر تحسين حالة التجارة الخارجية بما يستجيب لمقتضيات العولمة الاقتصادية وذلك بإصلاح أدوات السياسات التجارية مع الحفاظ على مبدأ الحماية .ومن هذا المنطلق نطرح الإشكاليات التالية:

- ما هو دور الهيئات الاقتصادية و الاصلاحات المتعلقة بترقية التجارة الخارجيةفي الجزائر ؟

المبحث الثاني: الهيئات الوطنية والاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بترقية التجارة الخارجية في الجزائر

قامت الجزائر منذ الاستقلال على إنشاء مؤسسات و هيئات اقتصادية تعمل على تسيير و ترقية التجارة الخارجية خاصة في مجال خارج المحروقات و التخلص من التبعية للنفط وخلق اقتصاد متنوع ، وتعمل هذه الهيئات على تنظيم حركة السلع و الخدمات خارج وداخل الوطن وتنمية الصادرات الجزائرية .

المطلب الأول: الهيئات الوطنية المكلفة بترقية التجارة الخارجية

وتتمثل هذه الهيئات في إدارات عمومية مركزية ووكالات و شركات وطنية ودواوين نذكرها بشيئ من التفصيل :

الفرع الاول : وزارة التجارة الجزائرية

وهي تمثل أهم الدوائر الحكومية المكلفة بالإشراف على التجارة الداخلية و الخارجية ممثلة من طرف وزير التجارة وتتمثل مهامها في ما يلي [1]:

- يعد و/أو تساهم في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية،
- تنظم تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية و التفاوض بشأنها، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، و يتولى تنفيذها و متابعتها،
- تسهر على جعل القوانين و التنظيمات مطابقة للنصوص التي تسير التجارة الدولية
- تنشط و تحفز عبر الهياكل الملائمة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، الأعمال التجارية الخارجية الثنائية و المتعددة الأطراف،
- تعالج في حدود صلاحياتها، الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية،
- تعد و تقترح كل إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات،
- تسهل و تشجع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجه،
- تنشط بالتنسيق مع الهيئات المعنية، المصالح الموضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج و المكلفة بالشؤون التجارية،
- تساهم في وضع و تنظيم سير مناطق التبادل الحر،
- تسهر على وضع و تطوير نظام اتصال و إعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

و الوزارة تمثل هيئة الإدارة المركزية و يحدد تنظيمها المرسوم التنفيذي الصادر في شهر جويلية 1994 ، وتتكون مديريتها المركزية من مجموعة من المديريات الفرعية وهي :

- ✓ مديرية العلاقات التجارية و هي مكلفة بالعلاقات مع مجموعة من الدول الأروبية و الأمريكية و الآسيوية .

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية www.commerce.gov.dz/ar/les-missions-du-ministere

- ✓ مديرية تنظيم وترقية المبادلات التجارية و تهتم بتنظيم الصادرات .
- ✓ مديرية العلاقات التجارية متعددة الأطراف وتهتم بالعلاقات مع المؤسسات الدولية و دول اتحاد المغرب الغربي .

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX مؤسسة عمومية ذات طابع إداري . وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004و تعتمد الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تعمل تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة و المصدرين الجزائريين. وتعد الوكالة ألجكس أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وتتمثل مهامها فيمايلي :

- ✓ ترافقالوكالة المؤسسات إلي الخارج عبر المشاركة الجزائرية في المعارض والصالونات الدولية كما تنظم لفائدتكم لقاءات أعمال منتظمة.
- ✓ تقوم ألجكس بالإرشادو التوجيه فيما يخص الأسواق الخارجية عن طريق التحليلات والدراسات الإستشرافية وتحليل قدرات الأسواق.
- ✓ كما تضع تحت تصرف المصدرين فضاء استقبال و استماع " دار المصدر"من أجل طرح كافة الإنشغالات و الإشكاليات ، بمساعدة فريق مؤهل موضوع تحت التصرف من أجل المساعدة فيما يخص توفير المعلومة الاقتصادية والتجارية واليقظة القانونية.
- ✓ تعمل الوكالة علي تنويع إستراتيجية التصدير عن طريق تحديد و تثمين الإمكانيات التصديرية الوطنية من خلال الدراسات و اللقاءات المختلفة المخصصة للتصدير.

الفرع الثالث : الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

في سنة 1980 تم إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة و غرف التجارة و الصناعة في شكل مؤسسة عمومية إدارية وتم إنشاؤها في اطار ادماج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني ، تحتوي على مجلس للتوجيه وممولة كليا من ميزانية الدولة(على المستوى المحلي) ، كما نص المرسوم 80-47 المؤرخ في 23 فيفري المتضمن إنشاء غرفة تجارية في الولايات. وفي سنة 1987تحولت من الغرفة الوطنية للتجارة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري. وكانت مهامها تقتصر على :

- إشراك المؤسسات في النشاطات .
- اعتماد مبدئ تنظيم الشركات.
- تنظيم المتعاملين في اقسام متخصصة وفقا للنشاط المهني.

وفي سنة 1996 تأسست الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة وتم تغيير التسمية من الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة. وأصبحت مؤسسة بتمثيل هرمي مع تخفيض عدد غرف التجارة و الصناعة (الانتقال من 48 غرفة تجارة في كل ولاية إلى 20 غرفة تجارة و صناعة) ، وبناءا على المرسوم 2000/312 في مادته الثانية تم توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في مجال التكوين ما بعد التدرج المتخصص ، وتنظيم اللقاءات و التظاهرات الاقتصادية مثل الندوات و المعارض ، ويمكن للغرفة التدخل أيضا في فض النزاعات بين المتعاملين التجاريين الدوليين .

الفرع الرابع : الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات

أنشئت هذه الشركة في جوان 1996 ، وهدفها فك الارتباط الكلي من تبعية النفط ، وتم اعتمادها طبقا للمرسوم 96/235 ، وتعتبر شركة أسهم تتشارك فيها مجموعة من البنوك و مؤسسات التأمين مثل البنك الجزائري للتنمية الريفية و الشركة الجزائرية للتأمين . وتهدف الشركة إلى :

- ✓ الوقاية من المخاطر المتعلقة بعملية التصدير و خاصة المخاطر التجارية .
- ✓ تغطية وتعويض الديون .
- ✓ تأسيس بنك للمعلومات في مجال الاعلام الاقتصادي .

الفرع الخامس : الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير

الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير صافكس، مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاطالاجتماعي و تسمية الديوان الوطني للمعارض اونافكس– التي أنشأت في سنة1971 ، ويقع مقرها الاجتماعي في قصر المعارض بالجزائر العاصمة . في إطار مهامها الرسمية تنشط في الميادين التالية :

- ✓ تنظيم المعارض العامة و الخاصة على المستوى الدولي، الوطني ، الجهوي و المحلي .
- ✓ تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد .
- ✓ إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية و دلك بفضلاالإعلام في ميدان القوانين و التنظيمات التجارية وفرص التعامل الاقتصادي و التجاري مع الشركاء الأجانب وكذا التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و الأجانب.

المطلب الثاني: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

كما ذكرنا فيما سبق أن المنظمة العالمية للتجارة ظهرت لتنظيم المعاملات التجارية بين الدول وتم التطرق سابقا إلى تعريفها ومهامها وهيكلها التنظيمي و تطورها ، لكننا في هذا المطلب سنعرج على طلب الجزائر للانضمام إليها و ما هي الدوافع الأساسية من ذلك .

الفرع الأول : أسباب و دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و ابتداءا من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة ، حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية في 17 جوان 1987 ، وفي سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998.

ومحاولة الجزائر للانضمام إلى المنظمة هو وعيا منها بضرورة تحقيق المكاسب و تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق ، وتتمثل دوافع الجزائر للإنضمام إلى المنظمة فيما يلي :

- ✓ إنعاش قطاع الاستثمار : بعد إصدار قانون النقد و القرض تحتم على الجزائر منح الامتيازات و الاعفاءات المتساوية بين المستثمرين الأجانب و المحليين ، وتوفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ الإستفادة من مزايا المنظمة :وهي المحفزات التي تمنحها المنظمة للدولة كونها عضو .
- ✓ رفع مستوى التبادلات التجارية للجزائر ومنه انعاش الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة .

الفرع الثاني : إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن طلب الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يحتم عليها القيام بمجموعة من الاجراءات وتتمثل في جملة اصلاحات و تغييرات جذرية بما يتلائم مع شروط المنظمة ، نذكر هذه الاجراءات بايجاز :

1. تهيئة الأرضية القانونية الجزائرية : وهو ما يتعلق بالإصلاح التشريعي من أجل تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالم، كما صادقت على اتفاقية " بارن " المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية و الفنية سنة 1997 ، و كذا الاتفاقية المتعلقة ببراءة الاختراع وحماية العلامات التجارية وهذا حتى تكون للتشريعات الجزائرية مرجعية دولية.
2. التحرير الجزئي للتجارة الخارجية : وقد سبق تفصيله ، فقد بدأت معالم التحرير الجزئي منذ سنة 1990 .
3. تقديم طلب الإنضمام : ومر تقديم الطلب بعدة مراحل بدأت المرحلة الأولى سنة 1987 إلى غاية 1996 ، وتم تحويل الملف من " منظمة الجات " إلى OMC عام 1995 ، حيث تم توزيع الملف إلى كل أعضاء المنظمة ، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من خبراء لمتابعة الملف . ثم بدأت مرحلة المفاوضات عام 1996 وهي مفاوضات متعددة الأطراف ، وتم توجيه للجزائر ما مجموعه 344 سؤال كتابي من عدة دول من بينها الولايات المتحدة و أستراليا و الإتحاد الأروبي ، ثم في سنة 2000 تم الشروع في المرحلة الثانية من المفاوضات ، بحيث قدمت الجزائر عدة مذكرات تشمل الاصلاحات التي قامت بها في مجال المنظومة الجمركية .

اما مفاوضات ما بعد 2000فقدالتزم رئيس مجموعة العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " ألبيرتو دالوتو " ببرمجة الجولة 73 في بداية شهر فيفري 2014 في جنيف،، وتم التّوقيع على مذكرة التفاهم مع معهد الأمم المتحدة بين الطرفين كان يرمي إلى اعطاء دفع حقيقي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الثالث:التحديات التي تواجه الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تواجه الجزائر تحديات كبيرة على مستوى جميع القطاعات و هذا راجع إلى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وصعوبة تطبيق جميعالإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ السبعينات من القرن الماضي، و من أهم هذه التحديات :

- ✓ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب التنسيق على جميع مستويات بين مختلف مؤسسات الدولة و هذا لانها عملية صعبة و معقدة و طويلة و تمثل مسألة استراتيجية بالنسبة للجزائر . فعملية إطلاق المفاوضات الثانية إلى غاية 2002 راجع إلى الشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات المتعددة الأطرفا و التي يصعب تصنيفها في الوقت الحالي في ظل الظروف الإقتصادية التي تعيشها الجزائر.
- ✓ بعد جولة من المفاوضات التي بين الجزائر و ممثلي المنظمة العالمية للتجارة في 09 أفريل 2001 تلقت الجزائر انتقادات حادة من طرف رئيس المنظمة آنذاك السيد MIRE MOOREو قد تعثرت تلك المفاوضات بالرغم من أن الجزائر في نظرها في تلك الفترة قد أجابت على كل الملاحظات و الأسئلة المقدمة من قبل شركائها التجاريين.
- ✓ من خلال نتائج هذه الجولاتنلاحظ أن الجزائر لم ترقى بعد في تلك المرحلة إلى المعايير و المقاييس الدولية التي تعتمدها المنظمة العالمية للتجارة، خاصة مع غياب أي استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط.

المطلب الثالث: الجزائر و الشراكة الأوروبية

بعد أن وقع كل من الاحتلال الصهيوني و فلسطين و الأردن و تونس و المغرب و مصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها – التي بدأت مع الاتحاد يوم 04 مارس 1997– بتوقيع عقد الشراكة . وقد تضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 مجموعة من المستجدات أبرزت الاستراتيجية الجديدة له اتجاه المنطقة المتوسطية. و التي تهدف أساسا إلى تعزيز موقعه التنافسي الدولي في المنطقة. و بالتالي فإن هذه الاستراتيجية تمحورت حول محورين أساسيين :

- يخص التعاون المقترح في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- تفضيل الشراكة كوسيلة للتطبيق الميداني لهذا التعاونو ينص إعلان برشلونة على ضرورة بناء تدريجي لمنطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الإثناعشر الأخرى.

كما تبحث هذه الشراكة أساساعلى تحقيق مايلي :

1/– مواجهة المنافسة الأمريكية و الصينية لاكتساب أسواق دول متوسطية تتميز اقتصاداتها بالميزة الاستهلاكية.

2/- توسيع السوق الأوروربية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطية و اقتصاداتها ضعيفة.

➢ أما عن الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

رغم ان هذه التجربة لم ترى مجالا حقيقيا للتطبيق إلا أنه من خلال بعض المعطيات التي ذكرناها يمكننا التنبأ بما يلي :

1/ على مستوى ميزانية الدولة :

نظرا لكون الاتفاق يهتم و يركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج الوطني فهذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية و بالتالي فإن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها و لذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية، أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة.

2/ على مستوى التشغيل :

إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية و السعر المنخفض – نتيجة رفع الحماية – سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأدنى جودة و الأرفع سعرا مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية و خاصة لا تستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي .

3/ على مستوى الميزان التجاري :

ربما ستعمق الشراكة حجم العجز في الميزان التجاري بسبب تدفق السلع الأروبية بنسب كبيرة على ما كانت عليه قبل الشراكة ، إضافة إلى أن المنتوج الوطني غير مرغوب فيه بكثرة على مستوى الأسواق الخارجية. نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)

على الرغم من تنويع الصادرات و فتح المجال أم المستوردين دون وضع عراقيل لوارداتهم ، فقد بقي قطاع المحروقات هو الجزء المهم للصادرات ، و على ضوء ذلك سيتم التطرق الى عرض و تحليل تطور كل من الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات وكذا الناتج الوطني الإجمالي ، وهذا ابتداءا من سنة1990وهي فترة بداية التحرير التجاري و مرحلة الاصلاحات.

المطلب الأول : تطور الميزان التجاري في الفترة (1990 – 2016)

ويشمل تطور الميزان التجاري تطور كل من الصادرات و الواردات خلال فترات زمنية ، وهو ما يعكس جانب التعاملات مع العالم الخارجي ، ويتميز الميزان التجاري الجزائري بالتبعية الكبيرة لايرادات الصادرات من المحروقات ، هذا و قد عرفت وضعية الميزان التجاري خلال مرحلة التحرير الجزئي في أغلبه رصيدا موجبا ،كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول 18 : الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1990 – 2016الوحدة (مليون دولار أمريكي) .

السنوات	إجمالي الصادرات (1)	الصادرات من العوائد النفطية (4)	نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات(%) (4) / (1)=(5)	الصادرات بدون العوائد النفطية (6)	إجمالي الواردات (2)	الميزان التجاري بالعوائد النفطية = (3) (1) -(2)	الميزان التجاري بدون العوائد النفطية (6)-(2) = (7)
1990	14707	14148	96.2	558.86	9780	4927	9221.13-
1991	13313	12701	95.4	612.4	10790	2523	10177.6-
1992	12147	11564	95.2	583	11461	686	10877.9-
1993	10864	10429	96	434.5	11549	685-	11114.4-
1994	9946	9439	94.9	507.2	11916	1970-	11408.7-
1995	11178	10440	93.4	737.74	12688	1510-	11950.25-
1996	14066	13545	96.3	520.44	11135	2931	10614.55-
1997	14657	14144	96.5	513	10517	4140	10004-
1998	11090	10668	96.2	421.4	10517	573	10095.6-
1999	12522	12171	97.2	350.6	9164	3358	8813.38-
2000	22031	21414	97.2	616.9	9152	12879.21	8535.2-
2001	19148	18477	96.5	670	9945.7	9202	9275.54-
2002	18832	18079	96	753.3	12009.7	6822.6	11256.5-
2003	24654	23988	97.3	665.64	13545.43	11108.2	12879.7-
2004	32077	31371	97.8	705.7	18303.02	13773.7	17597.33-
2005	46001	45128	98.1	874	20356.88	25644.85	19482.85-
2006	54613	53466	97.9	1146.9	21455.85	33156.8	20309-
2007	60163	58839	97.8	1323.6	27631.2	32532	26307.61-
2008	79298	77632	97.9	1665.2	39474.72	39823	37809.5-
2009	45194	44200	97.8	994.26	39258.33	5935.6	38264-
2010	53317	51984	97.5	1333	40969.36	12348	39636.4-
2011	73489	71427	97.2	2062	46453	47247	44391-
2012	71886	69804	97.1	2062	55028	50376	52966-
2013	65917	63752	96.7	2165	58330	54852	56165-
2014	62886	60304	95.9	2582	62886	58580	60304-
2015	34668	32699	94.3	1969	34668	51702	32699-
2016	31614	27102	86	1781	51151	19537	49370-

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات الجمارك الجزائرية و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، واحصائيات وزارة التجارة الجزائرية .

الفرع الأول : تحليل الميزان التجاري بدون العوائد النفطية :

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري بدون احتسام العوائد النفطية يتصف بالعجز المستمر ، فلم يحقق أي فائض منذ سنة 1990 ، ويعود هذا العجز بالتأكيد إلى ارتفاع قيمة الواردات الإجمالية مقارنة بالصادرات غير النفطية ، وأدت العوائد النفطية الكبيرة إلى إهمال جزء من الصادرات الغذائية و الزراعية ، ونلاحظ ان الفترة ما بين 1990 إلى غاية سنة 1995توضح زيادة في العجز يعني من 9 مليارات دولار أمريكي إلى قرابة 12 مليار دولار ، وهذا راجع إلى أثار التحرير الجزئي للتجارة مما سمح بزيادة في حجم الاستيراد و دخول السلع الأجنبية .

ثم تراجع العجز إلى غاية سنة 2000 ليستقر عند عتبة 8.5 مليار دولار ، وهذا راجع إلى زيادة في الصادرات الغير نفطية بنسبة 50 %، ويرجع ذلك بفضل الإعانات المالية الممنوحة للمنتجين الجزائريين في القطاع الزراعي و التسهيلات الجمركية ، لكن سرعان

ما عاد العجز بشكل متزايد بعد سنة 2000 ليتخطة عتبة 60 مليار دولار وهو رقم قياسي مسجل منذ سنوات عديدة ، نتيجة لتدهور أسعار النفط ، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ اجراءات تقشفية لا تخدم المنتجين المحليين وبالتالي تراجعة نسبة الصادرات غير النفطية لمستويات متدنية ، وبالمقابل زادت قيمة الواردات الاجمالية لضعف الانتاج المحلي .

الفرع الثاني : تحليل الميزان التجاري مع العوائد النفطية :

الملاحظ من الجدول أن الميزان التجاري مع العوائد النفطية عرف فائضا مستمرا طيلة فترة الدراسة، إلا في سنوات 1993 إلى غاية 1995 حيث تهاوت أسعار البترول إلى مستويات متدنية ، مما دفع الحكومة إلى تقليص حجم الواردات من مختلف السلع بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي الذي بلغ مستوى عجزت فيه الدولة على تسديد مستحقاتها ،كما يرجع سبب هذا العجز إلى ارتفاع حجم الواردات من السلع الصناعية و سله التجهيز ، لكن بعد تلك الفترة سجل الميزان فائضا مرة أخرى ليبلغ حوالي 6 مليارات دولار سنة 2009 ، وتميزت هذه السنوات بارتفاع في أسعار برميل النفط ، وقد سارعت الدولة في تسديد جزء من ديونها إلى المؤسسات المالية الدولية ،ولكن بالرغم من هذا الفائض إلا أنه يعكس واقع الاقتصاد الجزائري القائم على العوائد النفطية و الاعتماد على مصدر وحيد للدخل .

المطلب الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر

يوضح هيكل التجارة الخارجية للجزائر إلى حدما أثر الاصلاحات التجارية على تطور الصادرات من مختلف السلع و تغير نسبة الواردات الكلية . إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الإنتاج السلعي لاقتصاد ما على التكوين السلعي لحركة التجارة الخارجية لهذه الدولة مع العالم الخارجي،ومن البديهي أن نجد كل دولة تتخصص في سلعة أو سلعتين ذات العوائد الكبيرة ،وغالباماتكون هذه السلعة فيصورة مواد أولية أوسلع نصف مصنعة،وعلى العكس منذلك تسيطر السلع كاملة التصنيع باختلاف تنوعها على النسبة الكبرى منهي كل الواردات للدول النامية . والجزائر بوصفها واحدة من مجموعة الدول النامية لاتحيد و لا تخرج عن هذه القاعدة، ومن أجل ذلك سنستعرض التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية و الواردات خلال الفترة 1990-2016 .

- **الهيكل السلعي الإجمالي للصادرات والواردات الجزائرية :**

إن المتفق عليه هو أن الهيكل السلعي أو التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية تميزها الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات هي المنتوجات التي تأخذ حصة الأسد فيحجمالصادرات الكلية مقارنة بالأنواع الأخرى من السلع و هذا ماسنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 19 : يبين قيمة الصادرات و الواردات لكل تركيبة سلعية في الفترة 1990 – 2016(الوحدة مليون دولار)

السنوات	المواد الغذائية		الزيوت و المواد الطاقوية		المواد الخام		المنتجات النصف مصنعة		سلع التجهيز الصناعية	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
1990	50	2140	10865	144	32	677	211	1806	76	3693
1991	55	1938	11726	256	43	410	169	1861	61	2343
1992	79	2092	10388	120	32	612	226	1933	66	2445
1993	99	2177	9612	125	26	595	287	2074	17	2567
1994	33	2816	8053	56	23	619	198	2143	9	2428
1995	110	2753	9731	118	41	789	274	2372	18	2937
1996	136	2601	12494	110	44	498	496	1788	46	3022
1997	37	2544	13378	132	40	499	387	1564	23	2833
1998	27	2533	9855	126	45	540	254	1722	9	3120
1999	24	2307	12084	154	41	469	281	1574	47	3219
2000	32	2415	21419	129	44	428	465	1655	47	3068
2001	28	2395	18484	139	37	478	504	1872	45	3435
2002	35	2740	18091	145	51	562	551	2336	50	4424
2003	48	2678	23939	114	50	689	509	2857	30	4955
2004	65	3604	30925	173	102	803	552	3591	52	7020
2005	67	3587	45094	212	134	751	656	4088	36	8452
2006	73	3800	53429	244	195	843	828	4934	44	8528
2007	88	4954	58831	324	169	1325	993	7105	46	10026
2008	119	7813	77361	594	334	1394	1384	10014	67	13093
2009	113	5863	44128	549	170	1200	692	10165	42	15139
2010	314	6063	55421	955	83	1360	314	10106	11	15789
2011	355	9850	71701	1164	141	1783	1496	10685	35	16050
2012	318	9022	71829	4955	158	953	1535	10629	33	17513
2013	402	6641	63722	4385	100	996	1453	11310	29	19919
2014	323	7676	58485	2879	110	1105	2121	12852	16	18962
2015	235	9316	33250	2376	107	1453	1597	12034	19	17076
2016	327	8223	28137	1613	74	1449	1321	11437	54	15412

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نشرات احصائية متفرقة من الديوان الوطني للاحصائياتONS

من خلال الجدول نلاحظ المكانة الكبيرة التي يحظى بها قطاع الطاقة في الجزائر ، والتفاوت الكبير بين قيمة الصادرات و الواردات للمواد الأخرى ،و الأشكال البيانية التالية توضح صادرات وواردات كل تركيبة سلعية على حدى وذلك بالاعتماد على برنامج EXEL من خلال معطيات الجدول السابق :

الشكل 21 : تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من المواد الغذائية خلال الفترة (1990 – 2016)

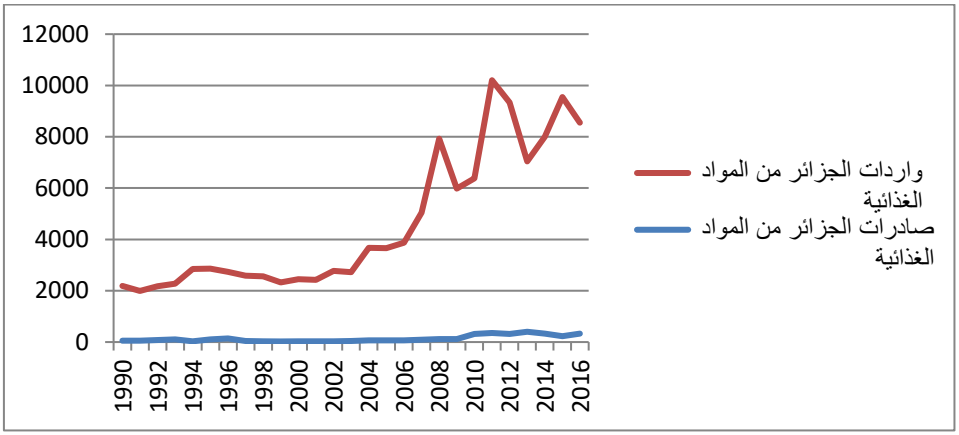

تتمثل صادرات الجزائر من المنتجات خارج المحروقات غالبا من المواد الغذائية و المواد الخام و المواد الزراعية ، وقد عرفت قيمة المواد الغذائية المصدرة إلى الخارج ثباتا منذ 1990 إلى غاية 2009 حيث لم تتجاوز عتبة 140 مليون دولار وهي قيمة متدنية لا تتجاوز 1 %، أما الواردات فقد احتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية من إجمالي الواردات فسجلت ارتفاعا مستمرا حيث سجلت حوالي 77 مليار دولار سنة 2008وقدر هذا الارتفاع بنسبة 23 % صاحبه تقلبات سعر الصرف ، ثم ارتفعت سنة 2012 إلى 9 مليار دولار وهذا راجع إلى جهوذ الدولة في تحقيق الأمن الغذائي .

الشكل 22 : تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من الزيوت و المواد الطاقوية خلال الفترة (1990 – 2016)

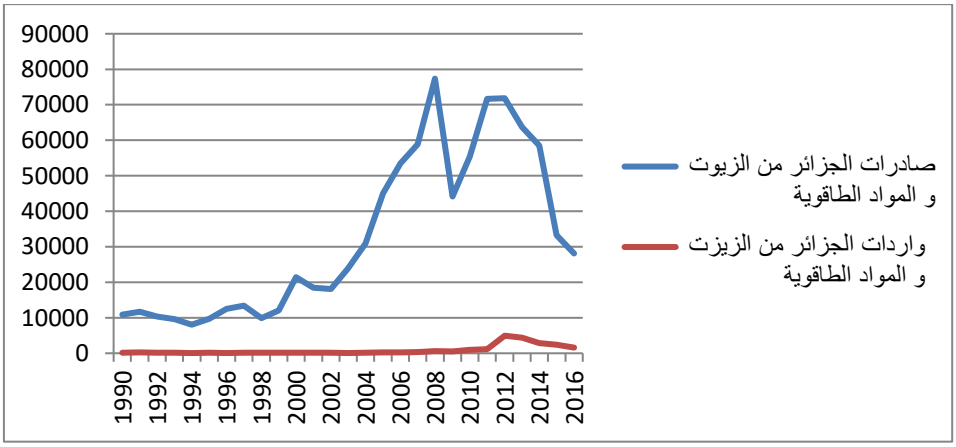

من خلال القيم الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا هيمنة المواد الطاقوية على حجم الصادرات الجزائرية بنسب كبيرة جدا بمعدل متوسط لا يقل عن 96 % ، وعلى من الانخفاض المحسوس في قيمة الصادرات بين سنتي 1993 و 1995 بأكثر من 2 مليار دولار والذي يعود إلى انخفاض أسعار النفط لتعرف بعد ذلك ارتفاعا متزايدا بلغ 12 مليار دولار سنة 1999 ليصل إلى حوالي 77 مليار سنة 2008 ، وتميزت تلك الفترة بزيادة الطلب على الطاقة و خروج الجزائر من مشاكلها الأمنية . ثم انخفت القيمة نتيجة لأزمة 2008 التي عرفت انخفاضا كبيرا في اسعار البترول وصل إلى 32 دولار للبرميل ، ثم بدأت الأسعار في التذبذب بين

الارتفاع و الانخفاض النسبي إلى غاية 2016 ، أما الواردات من الزيوت و المواد الطاقوية فكانت نسبتها ضئيلة إذا ما قورنت بالصادرات .

الشكل 23 : تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من المواد الخام خلال الفترة (1990 – 2016)

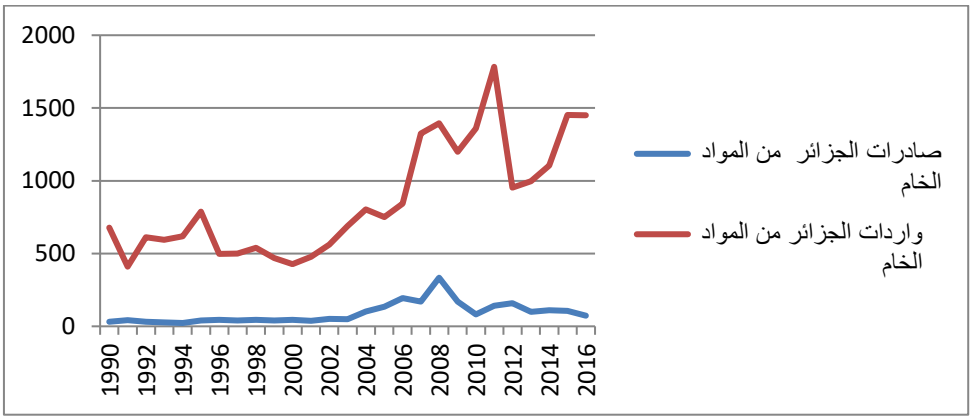

بالرغم من امتلاك الجزائر للموارد الخام الطبيعية إلا أن قيمة الواردات أكبر من الصادرات وهذا مؤشر سلبي يعكس سوء تسيير هذه الموارد و عدم استعمالها استعمالا أمثل في الانتاج ، والاعتماد على الاستيراد ، حيث أن هذه المواد الخام تُستورد فيما بعد كمنتجات تامة أو نصف مصنعة .

الشكل 24: تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من المنتجات النصف المصنعة خلال الفترة (1990 – 2016)

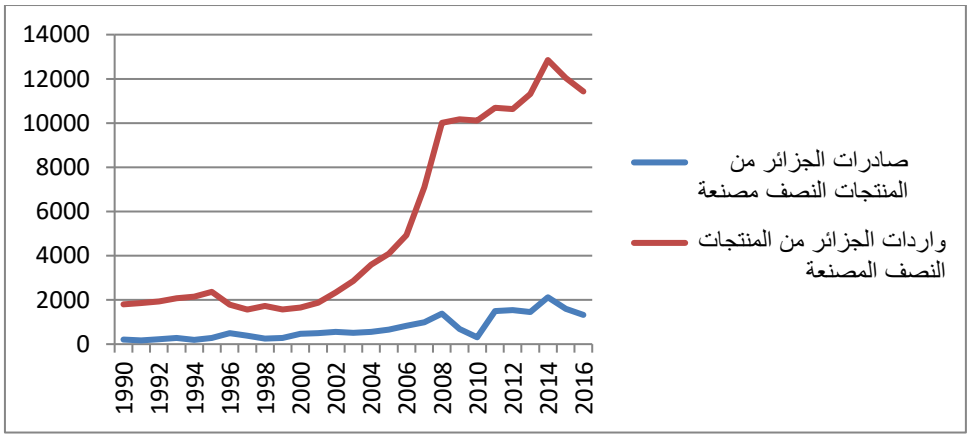

بعد السلع الغذائية تأتي المنتجات نصف مصنعة في المرتبة الثانية بمتوسط 21 % من اجمالي الواردات وعرفت تدبدبا بين الارتفاع والانخفاضات أخرى. وابتداء من سنة2011 إلى غاية 2016 ارتفعت الواردات إلى مستويات كبيرة بلغت 13 مليار دولار سنة 2014 مقابل ارتفاع طفيف في الصادرات .

الشكل 25: تطور قيمة صادرات و واردات الجزائر من سلع التجهيز الصناعية خلال الفترة (1990 – 2016)

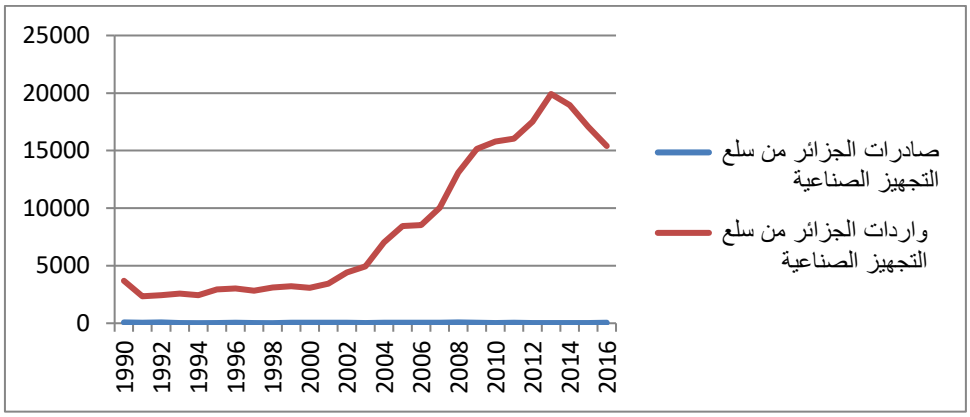

واحتلت سلع التجهيز المرتبة الأولى من اجمالي الواردات بالنسبة لفترة الدراسة باستثناء سنة 1994 حيث احتلت المرتبة الثانية بعد السلع الغذائية وبالرغم منهذا فقد انخفضت واردات سلع التجهيز من3693 مليون دولار عام 1990 وهو ما يمثل33 %من اجمالي الواردات إلى 2833 مليون دولار عام 1997 ويعود هذا الانخفاض إلى حل عدد معتبر من المؤسسات العمومية وغلق الوحدات الانتاجية ، ثم بدأت في ارتفاع مستمر لتبلغ حوالي 20 مليار دولار سنة 2013 وهي أقصى نسبة منذ 1990 .

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)

إن الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية هو معرفة مدى توسع المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، وعدم اقتصارها فقط على الدول القريبة جغرافيا و مدى تصريف الفائض الاقتصادي من و إلى الجزائر و ذلك لفترة الدراسة 1990– 2016 .

الفرع الأول : توزيع واردات الجزائر حسب المناطق الجغرافية في الفترة 1991 -2016

عادة وفي مجال الجغرافيا الاقتصادية نجد أن الدول الممونة تكون دولا قريبة جغرافيا من الدولة المستوردة ، أو تجمع بينها تاريخ مشترك أو تكون الدولة المستوردة مستعمرة سابقة للدولة الموردة ، لكن هذا ليس بالضرورة وقد تنطبق على بلدان دون الأخرى ،ولعل العولمة الاقتصادية الآن بدأت تزيل هذه المفاهيم ، وعند دراسة احصائيات التجارة الخارجية في الجزائر نجد أن الاتحاد الأوروبي في طليعة الدول الممونة للسلع و الخدمات إلى الجزائر ، والشكل التالي يظهر الممونين الخمسة الأكثر تعاملا :

الشكل 26 : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب كل تجمع إقليمي للفترة 1991 – 2016(الوحدة بمليون دولار)

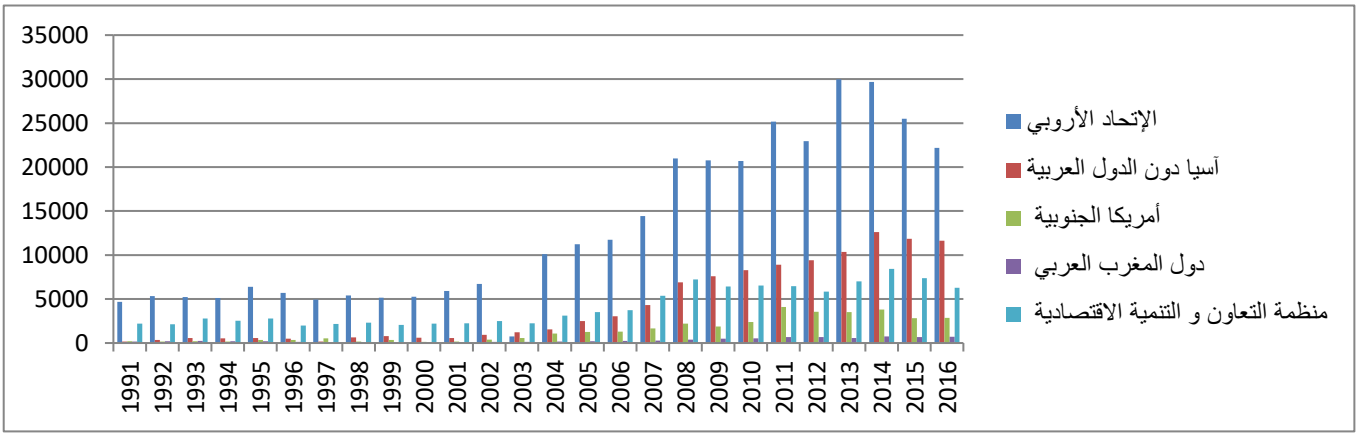

المصدر : من إعداد الطالب بواسطة برنامجEXEL من خلال الملحق الإحصائي رقم 1

نلاحظ من خلال الشكل سيطرة كل من دول الاتحاد الأروبي و دول آسيا على الواردات الجزائرية ، ويمكن تفسير ارتفاع الواردات من هذه الدول هو تركز معظم الدول الصناعية في كل من قارتي أروبا و آسيا ، حيث بلغت النسبة المتوسطة لواردات الدول الأروبية إلى الجزائر 60 % من مجموع الواردات ، وهذا راجع إلى قربها الجغرافي مقارنة بالدول الآسيوية وارتباط السوق الجزائرية بالسوق الأروبية فضلا عن تواجد استثمارات أروبية معتبرة في الجزائر .

لهذه الأسباب نجد أن الدول الأروبية في طليعة الدول الممونة للجزائر وتعتبر الشريك الأول لها ونخص بالذكر كل من فرنسا ، إسبانيا ، و البرتغال و ايطاليا ، بينما عادت المرتبة الثانية لدول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بمعدل متوسط وصل إلى 19 %وهذا خلال الفترة 1991 – 2008 ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر ثالث أكبر مورد للجزائر بعد ايطاليا وفرنسا ، وتتمثل وارداتها في السلع الغذائية و الحبوب ، ثم تراجعت المنظمة إلى المرتبة الثالثة بعد الدول الآسيوية من سنة 2008 إلى 2016 .

ومن الملاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل السابق هو ارتفاع واردات الدول الآسيوية من سنة 2004 ، من قيمة 161 مليون دولار أمريكي سنة 1991 إلى ما قيمته 12 مليار دولار سنة 2014 ، وهذا راجع إلى اتفاقيات الشراكة مع دول آسيا خاصة الصين في المجال التجاري ، وتبقى واردات الجزائر من الدول المغاربية تتذيل الترتيب رغم قربها الجغرافي و الروابط المشتركة .

الفرع الثاني : توزيع صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية في الفترة 1991-2016

سنتناول في هذا الفرع التوزيع الجغرافي للصادرات وأهم زبائن الجزائر حسب التجمعات الإقليمية ، والشكل التالي يوضح تطور قيمة الصادرات الجزائرية في فترة الدراسة .

الشكل 27 : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسبكل تجمع إقليمي للفترة 1991 – 2016(الوحدة بمليون دولار)

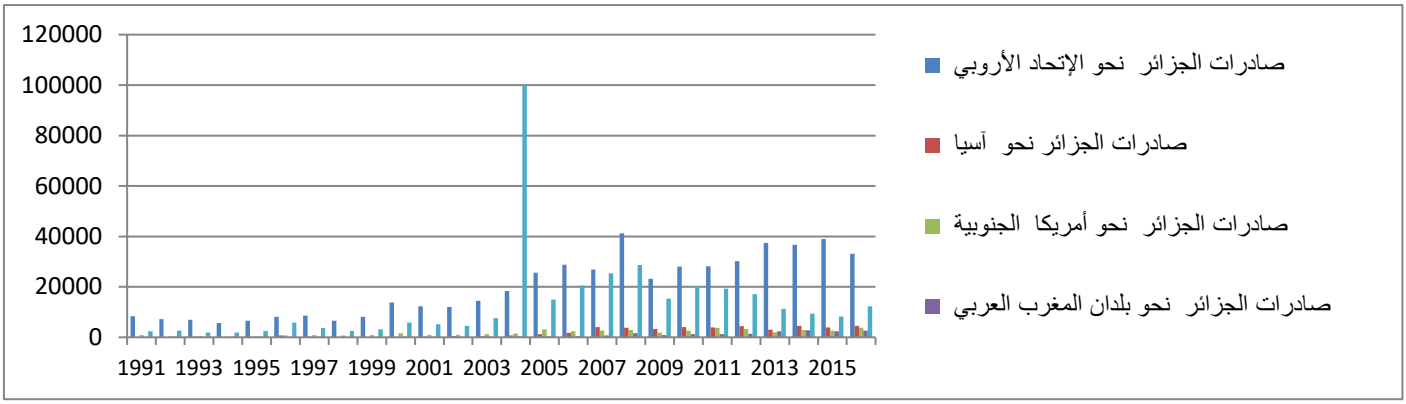

المصدر : من إعداد الطالب بواسطة برنامجEXEL من خلال الملحق الإحصائي رقم 2

من خلال الشكل المبين أعلاه يتضح لنا أن دول الاتحاد الأروبي و منظمة التعاون تعتبران كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة الدراسة ، حيث شكلت صادرات الجزائر نحو القارة الأروبية ما متوسطه 60 % و 30 % لدول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ، ويمكن تفسير ذلك هو كون القارة الاروبية يتواجد بها أكبر عدد من الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على المواد الخام الجزائرية في عملية الانتاج ، وبصفة خاصة تصدير المحروقات،وتعود النسب المرتفعة للصادرات نحو الشركاء الأروبيين أيضا هو القرب الجغرافي الذي سمح بتقليص تكاليف النقل و التصدير.

نلاحظ أيضا تذبذب في نسب التصدير نحو الاتحاد الأروبي خاصة قبل سنة 2010 ، فقد تراجعت النسبة من 69 % سنة 1991 إلى 49 % سنة 2010 ويرجع ذلك إلى انخفاض في أسعار المحروقات من جهة ومن جهة أخرى انخفاض الطلب الأروبي على المحروقات الجزائرية و كذلك زيادة في عدد الشركاء مع الاتحاد الأروبي .

ثم تأتي منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في الرتبة الثانية من حيث استيراد المنتجات الجزائرية ، حيث سجلت الصادرات نحو هذه البلدان نسبة 20% سنة 1991 لتقفز إلى نسبة 43 % سنة 1996 ، وهذا راجع إلى توسيع الجزائر لمبادلاتها التجارية بعد عملية التحرير الجزئي مع شركاء خارج القارة الأروبية ونذكر بالخصوص الولايات المتحدة و كندا .

وتأتي في المرتبة الثالثة دول أمريكا الجنوبية بمتوسط 6 % من اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى نسب من سنة 1998 إلى 2000 قدرت بأكثر من 7 % للتتراجع بعد ذلك إلى 4.67 % سنة 2004 . اما الدول الآسيوية فقد سجلت نسبة متوسطة قدرت ب 3.5 %وقد سجلت أدنى نسبة سنة 1998 ب 0.33% وهذا راجع إلى الأزمة الآسيوية لتلك السنة .

المطلب الرابع : تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)

كما تقدم معنا سابقا أن الكثير من الدراسات الاقتصادية تعتبر الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر اقتصادي و معيار لقياس الحالة الاقتصادية و الاجتماعية لبلد ما ، ورغم الانتقادات الموجهة له باعتباره المؤشر الوحيد القادر على تفسير الاوضاع الاقتصادية إلا أن الكثيرين يضيفون له معايير ومتغيرات أخرى ، ولكن على العموم فإن الناتج المحلي الاجمالي يحظى بالمصداقية في استخدامه عند تصنيف الدولة مقارنة مع الدول الاخرى .

- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي الإسمي** : هو قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**: هو قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابته حسب سنة الأساس (أول سنة).

يشير نمو الناتج الحقيقي إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة وذلك لدقة المقارنة لمعدلات النمو الحقيقية، أي أن الناتج القومي الاسمي هو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الفترة المعطاة مقاسة بأسعار نفس الفترة، أما الناتج القومي الحقيقي فهو قيمة السلع والخدمات المنتجة في لفترة المعطاة مقاسة بأسعار فترة أخرى والناتج القومي الحقيقي هو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي الذي هو عبارة عن معدل يشير إلى التغير في النمو الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية مقاسة بفترة زمنية أخرى.وصافي الناتج القومي هو الناتج القومي بعد استقطاع قيمة الاهلاك على المستوى القومي وهو يساوي الدخل القومي بعد استقطاع الضرائب.

الجدول 20 مثال توضيحي للتفرقة بين الناتج الاسمي و الحقيقي

نفترض ثلاث انواع من السلعz y x

السلعة	عام 2009		عام 2010	
	الكمية Q1(طن)	**سعر الوحدة P1**(دينار)	**الكمية Q2**(طن)	**سعر الوحدة P2**(دينار)
X	200	30	120	30
Y	400	40	200	35
Z	500	50	250	45

السلعة	**الناتج المحلي الإسمي**		**الناتج المحلي الحقيقي**	
	2009 (Q1*P1)	**2010 (Q2*P2)**	**2009 (Q1*P1)**	**2010 (Q2*P1)**
X	6000	3600	6000	3600
Y	16000	7000	16000	8000
Z	25000	11250	25000	12500

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على المفاهيم السابقة .

الجدول 21 : تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990 – 2016 بالأسعار المحلية (الوحدة مليارديـنار)

السنوات	P I B بالأسعار الجارية	P I B بالأسعار الثابتة	نسبة نمو PIB السنوية%
1990	550	2800	0.8
1991	840	2770	1.2-
1992	1050	2820	1.6
1993	1170	2760	2.1-
1994	1490	2730	0.9-
1995	1990	2840	3.8
1996	2570	2950	3.8
1997	2780	2990	1.1
1998	2830	3140	5.1
1999	3240	3240	3.2
2000	4120	3360	3.8
2001	4230	3460	3
2002	4520	3660	5.6
2003	5250	3920	7.2
2004	6150	4090	4.3
2005	7560	4330	5.9
2006	8500	4400	1.7
2007	9350	4550	3.4
2008	11040	4660	2.4
2009	9970	4740	1.6
2010	11990	4910	3.6
2011	14590	5050	2.8
2012	16210	5220	3.4
2013	16650	5370	2.8
2014	17230	5570	3.8
2015	1670	5780	3.7
2016	17410	5970	3.3

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات البنك الدولي .

ولإعطاء صورة واضحة عن المعطيات الموضحة في الجدول نقدم الشكل البياني التالي :

الشكل 28: تطور الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة خلال الفترة 1990 – 2016 (الوحدة مليار دينار)

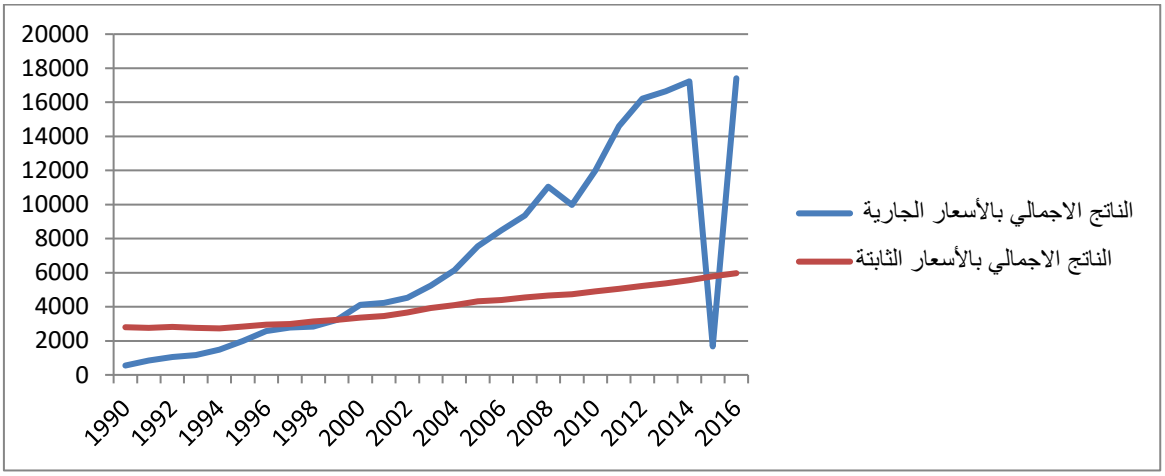

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق باستخدام EXEL

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع تدريجي للناتج الاجمالي الحقيقي أي بالأسعار الثابتة وهذا راجع إلى تطبيق الجزائر لبرامج صندوق النقد الدولي والتزامها بسداد الديون الممنوحة ، اما نسبة النمو فسجلت تذبذبا حيث بلغت 0.8 %سنة 1990 ، وانخفضت النسبة سنوات 1991 ، 1993 ، 1994 ، حيث بلغت - 1.2% ، - 2.1 % ، - 0.9 %على التوالي ويرجع هذا الانخفاض عموما إلى انهيار قيمة العملة سنة 1991 وكذا الصعوبات التي واجهتها الجزائر خلال تطبيق سياسات صندوق النقد ، وتميزت تلك الفترة أيضا بثقل حجم الديون الخارجية التي بلغت مستويات كبيرة ، ثم بدأت النسبة في الارتفاع حيث سجلت اقصى نسبة سنة 2003 بلغت 7.2 %.

المطلب الخامس : التجارة الخارجية في الجزائر آفاق 2030

في ظل تقلبات سوق النفط الغير مستقرة كان لابد للجزائر أن تبني استراتيجية مبنية على رؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية و تقليص الاعتماد على المحروقات و التركيز أيضا على الطاقات البديلة ، وأكبر تحدي لها هو الخروج من التبعية النفطية وذلك عن طريق زيادة حجم الناتج الاجمالي خارج المحروقات ، وقد عرفت هذه الاستراتيجية بالنموذج الاقتصادي الجديد حتى 2030 :

وسيتم تجسيد هذا النموذج الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني و إصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب6.5 بالمئة خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية[1].

و هكذا فان المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة ، أما المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار و توافق (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ، الموقع الرسمي http://ar.aps.dz/economie/41833 ، تارخ الإطلاع على الموقع 2018/04/10 .

الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن ، و على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب6.5 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف ب2.3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3 بالمئة حاليا إلى 10 بالمئة. غير ان بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة.

ويسعى النموذج من جهة اخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

وفي مجال الغاز الطبيعي ، فإن الجزائر2.55% تمثل من احتياطي العالمي من الغاز الطبيعي و8.68%ب النسبة للدول الأوبك في حين يمثل النفط 1.05% بالنسبة للدول العالم و 1.86%بالنسبة لدول الأوبك ، وقد ارتفع الطلب الداخلي أيضا وبلغ الاستهلاك ما يعادل 31 مليار متر مكعب على الغاز سنة 2017 أي بزيادة قدرها 3 بالمائة مقارنة بسنة 2016 ، لكن في المقابل تراجع الطلب الخرجي على الغاز الجزائري طيلة 5 سنوات الماضية بسبب اكتشافات حقول الغاز للدول المستوردة و اعتمادها على تكنولوجيات حديثة لاستخراج الغاز من البحر وكذا انخفاض الطلب العالمي و استبداله بالطاقات النظيفة ، وفي مايلي بعض المشاريع الحديثة في مجال الغاز :

1) مشروع :Galsi وهو عقد تم توقيعه بين شركة Sonatrachوشركة ENELPOWERويهدف المشروع إلى تصدير 8 مليار متر مكعبمن الغاز الطبيعي في السنة نحو جزيرة سردينيا بإيطاليا ، ويبلغ طوله 850 كلم كما تساهم Sonatrach في الإنشاء بنسبة 36 بالمائة .
2) مشروع نقل الغاز عبر الصحراء الكبرى إلى أورباTSGP:في إطار التنمية المستدامة في إفريقيا، تم إبرام اتفاقية بين سوناطراك و شركةNNPCالنيجيرية سنة2003 لدراسة إمكانية انجاز أنبوب يمر عبر دولة النيجر إلى الجزائر ثم إلى جنوب أروبا ، تصل طاقة هذا المشروع حوالي 30 مليار متر مكعب في السنة .

وفي ما يخص الطاقة المتجددة فإن الجزائر ضمن المناطق الحارة و توفرها على مناخ مشمس يعزز إنتاج الطاقة باستعمال الطاقة الشمسية و تخفيف الاستهلاك الداخلي للنفط و الغاز ، حيث تخطط الجزائر في أفق 2020 إنتاج 40 بالمائة من الكهرباء باستعمال الطاقةالشمسية وكذلك استخدام مادة اليورانيوم في إنتاج الكهرباء وهذا نظرا لما تملكه الجزائر من كميات كبيرة منهذه المادة.

الجدول 22 : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب التجمعات الإقليمية خلال الفترة 1991 -2016

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الإتحاد الأوروبي		آسيا دون البلدان العربية		أمريكا الجنوبية		بلدان المغرب العربي		منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1991	4663	60.71	161	2.1	216	2.81	172	2.24	2189	28.5
1992	5318	63.26	352	4.19	180	2.14	217	2.58	2118	25.2
1993	5233	55.88	558	5.96	216	2.31	257	2.74	2772	29.6
1994	5126	58.33	516	5.87	160	1.82	213	2.42	2539	28.89
1995	6385	59.33	576	5.35	368	3.42	198	1.84	2785	25.88
1996	5689	62.53	499	5.48	357	3.92	142	1.56	2000	21.98
1997	4930	56.75	155	1.78	517	595	24	0.28	2181	25.11
1998	5397	57.40	643	6.84	185	1.97	24	0.26	2320	24.67
1999	5152	56.22	771	8.41	340	3.71	36	0.39	2074	22.63
2000	5256	57.3	599	6.53	142	1.55	52	0.57	2194	23.92
2001	5903	59.39	579	5.82	169	1.7	72	0.72	2225	22.38
2002	6732	56.06	943	7.85	385	3.21	127	1.06	2485	20.69
2003	754	58.77	1206	8.91	567	4.19	120	0.89	2242	16.57
2004	10109	55.55	1554	8.54	1071	5.88	160	0.88	3110	17.09
2005	11219	55.11	2504	12.3	1248	6.13	217	1.07	3506	17.22
2006	11729	54.67	3055	14.24	1281	5.97	235	1.10	3738	17.42
2007	14427	52.21	4318	15.63	1672	6.05	284	1.03	5363	19.41
2008	20985	53.15	6916	17.52	2197	5.56	395	1	7245	18.35
2009	20772	52.86	7574	19.28	1886	4.8	478	1.22	6435	16.38
2010	20704	51.15	8280	20.45	2380	5.88	544	1.34	6519	16.1
2011	25159	62.15	8906	21.96	4087	10.09	660	1.62	6465	15.96
2012	22960	56.72	9401	23.21	3537	8.73	687	1.69	5854	14.45
2013	29976	74.06	10352	25.56	3528	8.71	572	1.4	7012	17.31
2014	29684	73.33	12619	34.31	3815	9.42	738	1.81	8436	20.83
2015	25485	62.96	11850	32.22	2822	6.97	680	1.67	7363	18.18
2016	22179	54.79	11618	31.59	2857	7.05	697	1.71	6295	15.54

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير احصائية مختلفة للديوان الوطني للاحصائيات ONS

الجدول 23 : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب التجمعات الإقليمية خلال الفترة 1991 -2016

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الإتحاد الأوروبي		آسيا دون البلدان العربية		أمريكا الجنوبية		بلدان المغرب العربي		منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1991	8308	68.66	101	0.83	831	6.87	180	1.49	2433	20.11
1992	7223	66.65	153	1.41	345	3.18	207	1.91	2693	24.85
1993	6952	68.89	244	2.42	519	5.14	176	1.74	1929	19.12
1994	5734	68.75	118	1.41	226	2.71	231	2.77	1867	22.39
1995	6638	64.82	195	1.9	299	2.92	226	2.21	2521	24.62
1996	8059	60.25	734	5.49	740	5.53	220	2.15	5825	43.55
1997	8663	62.37	227	1.63	897	6.46	215	1.55	3702	26.65
1998	6643	65.04	34	0.33	762	7.46	136	1.33	2539	24.85
1999	8058	64.35	145	1.16	903	7.21	127	1.01	3095	24.72
2000	13792	62.6	210	0.95	1672	7.59	254	1.15	5825	26.44
2001	12304	64.31	276	1.44	1037	5.42	175	0.91	5149	26.91
2002	12100	64.28	456	2.42	951	5.05	250	1.33	4602	24.45
2003	14503	58.93	507	2.06	1220	4.96	260	1.06	7631	31.01
2004	18325	57.78	699	2.2	1480	4.67	377	1.19	100068	31.55
2005	25593	55.64	1218	2.65	3124	6.79	418	0.91	14963	32.53
2006	28750	52.64	1792	3.28	2398	4.39	515	0.94	20546	37.62
2007	26833	44.60	4004	6.66	2596	4.31	760	1.26	25387	42.2
2008	41246	52.01	3765	4.75	2875	3.63	1626	2.05	28614	36.08
2009	23186	51.3	3320	7.35	1841	4.07	857	1.9	15326	33.91
2010	28009	49.09	4082	7.15	2620	4.59	1281	2.25	20278	35.54
2011	28140	49.32	3900	6.83	3767	6.6	1196	2.1	19337	33.89
2012	30143	52.83	4402	7.71	3265	5.72	1316	2.31	17089	29.95
2013	37486	65.7	3055	5.35	2004	3.51	2367	4.16	11304	19.81
2014	36636	64.21	4596	8.05	2889	5.06	2771	4.87	9387	16.45
2015	38959	68.28	3871	6.78	2690	4.17	2418	4.25	8194	14.36
2016	33065	57.95	4607	8.07	3748	5.81	2697	4.74	12354	21.65

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير احصائية مختلفة للديوان الوطني للاحصائيات ONS

المبحث الرابع: إجراءات ومنهجية الدراسة القياسية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي الكمي، لقياس درجة التأثير والتأثر بين تحرير التجارة الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية، كأسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، كما تم الاستعانة أيضا ببعض النماذج المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي، نظرا لأن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة تتسم بالديناميكية، وسيتم استخدام إحدىطرق النماذج الديناميكية وهي نماذج الانحدار الذاتي(VAR)التي تعتبر بديلا ناجحا للنماذج الاقتصادية الهيكلية، هذه الأخيرة واجهت جملة من الانتقادات بسبب هشاشتها في مواجهة الاختلالاتالاقتصادية، وعدم صلاحية التنبؤات المبنية عليها.

المطلب الأول: الأساليب والنماذج المستخدمة في الدراسة القياسية

سيتم اعتماد مجموعة من الاختبارات التشخيصية لمعرفة النموذج المعتمد في الدراسة بناء على مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، ويمكن تقسيم هذه الأخيرة الى الاختبارات التشخيصية والمتمثلة في دراسة الاستقرارية كمرحلة أولى ثم اختبار وجود علاقة مشتركة بين المتغيرات كمرحلة ثانية، بعد تحديد النموذج المستخدم سيتم دراسة العلاقة الديناميكية لأثر كل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي من خلال تقدير النموذج المعتمد ثم دراسة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، وفي المرحلة الأخيرة سيتم دراسة الصدمات في أحد المتغيرات وانتقاله للمتغيرات الأخرى وكذا تفكيك تباين الخطأ للتنبؤ، وفيما يلي التعريف العام بالنماذج المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول: السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من البيانات المرتبطة فيما بينها المسجلةلظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون متساوية ومتتالية لبعض الظواهرالاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وتعرف السلسلة الزمنية رياضيا بأنها متتابعة منالمتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية المتعددة المتغيرات ومؤشرةبالدليل(t)ويرمز للسلسلة الزمنية عادة.Zt.

الفرع الثاني: أسلوب التكامل المشترك Cointegration

يعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (Xt ,Yt)أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة[1].

لتكن سلسلة زمنية مستقرة Xt وسلسلة أخرى Yt متكاملة من الدرجة 1:

$$\mathbf{Xt} \longrightarrow \mathbf{I(0)}$$

$$\mathbf{Yt} \longrightarrow \mathbf{I(1)}$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية:" الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، سنة 2005، ص670.

تعتبر السلسلة G= Xt +Yt غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة والثانية غير مستقرة، تحتوي على اتجاه عام، فإذا كانت لدينا سلسلتين متكاملتين من الدرجة (d) فإن درجة التكامل aXt + bYt تتوقف على معرفة إشارات المعاملين aوb، وترتبط بوجود ديناميكية غير مستقرة مشتركة. ويرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها angle et granger عام 1987 على مرحلتين[1]:

- **اختبار درجة تكامل المتغيرين**: الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة، ولابد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لك متغير ثم درجة التكامل d للسلسلتين المدروستين.
- **تقدير العلاقة طويلة المدى**: إذا كان الشرط الضروري محققا، فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العادية.ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير (ε) مستقرة (اختبار الاستقرارية يتم عن طريق تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقي).

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ

في هذا النوع من النمذجة، كون السلسلتين متكاملتين وغير مستقرتين يزيد من مشكل التقدير، المعنوية الإحصائية للنموذج هي السبب، واستعمال الانحدار المباشر للمتغيرات يعتبر غير ممكن باعتبار أن العلاقة المفترضة انطلاقا من هذا الانحدار غير واقعية، فينجم عن ذلك الحصول على علاقة ذات اتجاهين، ويكمن المشكل الرئيسي في سحب العلاقة المشتركة للتكامل المشترك من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرات وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ ECM، فهو يجمع بين النموذج الساكن والديناميكي، وتقدر الصيغة البسيطة كالآتي:

$$Yt = \alpha o + \alpha 1 Xt + \varepsilon t$$

بحيث أن Yt هو قيمة المتغير التابع.

وXt قيمة المتغير المستقل.

و εt هو حد تصحيح الخطأ

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أن تتجه في الأجل الطويل نحو الاستقرار ويطلق عليها اسم الاقتصاد المتوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة.إذا كانت سلسلة بواقي التقدير مستقرة، فإننا نقبل فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات[2].

---

[1] شيخي محمد:" طرق الاقتصاد القياسي"، الحامد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2011، الجزائر، ص291.

[2] شيخي محمد، نفس المرجع، ص298.

الفرع الرابع: نماذج أشعة الانحدار الذاتي

نماذج الانحدار الذاتيبالإنجليزيةAutorégressive Moving Average model، أو ما يسمى بنموذج بوكس جينكنز1951 ، وهي طرق للتحليل الكمي الاحصائي تستخدم في نمذجة واستشراف السلاسل الزمنية،وتتمثل طريقة النمذجة في كتابة السلسلة محل الدراسة على شكل مجموع متعددالحدودويجمع أيضا بين نموذج ذاتي الانحدار (AR) ونموذج المتوسط المتحرك (MA) .

1. **أنواع نماذج الانحدار الذاتي**[1]:يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع:

- نموذج كويك Koyck، ويفترض هذا النموذج معلمات ذات الإشارة الواحدة، وأن تأثير المتغير التفسيري ذو الفجوة يتناقص عبر الزمن، أي أن القيمة المطلقة للمعلمات تكون أكبر في السنوات الأحدث والأقل في السنوات الأبعد.
- نموذج التوقعات المتوافقةAdaptive expectation، ويستخدم هذا النموذج في الحالات التي تعتمد فيها القيمة الحالية للمتغير التابع على القيمة المتوقعة للمتغير التفسيري، ومن أهم الأمثلة التي تنطبق عليها خصائص هذا النموذج هي دالة الطلب في فترات التضخم السريع.
- نموذج التعديل الجزئي .Partial ajustementهذا النموذج يتوافق مع دالة مخزون أو رصيد رأس المال، هذا الأخير يتم العملية الإنتاجية بدون قصور في الطاقة الإنتاجية.

2. **تقدير نماذج الانحدار الذاتي:**

في نموذج (AR) تعتمد قيمة متغير ما في الفترة الحالية Z_tعن قيمة نفس المتغير في الفترات السابقة $(Z_{t-1}, Z_{t-2}, \ldots Z_{t-n})$, لذلك يسمى بنموذج "الانحدار الذاتي" لأن قيمة المتغير تعتمد على قيمته في الفترات السابقة .

1.2 نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولىThe First – Order Autorégressive Model

يقال إن بيانات سلسلة زمنية ما تتولد من عملية انحدار ذاتي من الرتبة الأولى إذا أمكن التعبير عن المشاهدة الحالية للسلسلة (Z_t)كدالة خطية في المشاهدة السابقة لها بالإضافة إلى تغير عشوائي يرمز له بالرمز a_t :

$$Z_t = \emptyset Z_{t-1} + a_t$$

$\emptyset$: معلمة الانحدار الذاتي التي يجب تقديرها .

[1]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص544.

a_t: التغيرات العشوائية (White Noise) التي يفترض أن تكون مستقلة وتتبع التوزيع الطبيعي بوسط حسابي مقداره صفر وتباين ثابت مقداره σ^2.لو كانت القراءات Z_tتمثل إنحراف المشاهدات عن الوسط الحسابي μأي يمكننا وضع المعادلة في الصيغة التالية :

$$(Z_t - \mu) = \emptyset_1(Z_{t-1} - \mu) + a_t$$

$$Z_t = (1 - \emptyset_1)\mu + \emptyset_1 Z_{t-1} + a_t$$

حيث ان:

Z_t: تمثل المشاهدات الفعلية

μ: الوسط الحسابي لهذه المشاهدات

أما قيد شرط السكون على معلمة الانحدار الذاتي $(\emptyset_1)$:

يجب أن تكون قيمة $\emptyset_1$أقل من الواحد الصحيح حتى تصبح السلسلة ساكنة .

2.2 نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الثانية: The Second – Order Autorégressive Model

يمكن وضع هذا النموذج في الصيغة التالية:

$$Z_t = \emptyset_1 Z_{t-1} + \emptyset_2 Z_{t-2} + a_t$$

ودالة الارتباط الذاتي لهذا النموذج تكتب كالآتي:

$$\rho_k = \emptyset_1 \rho_{k-1} + \emptyset_2 \rho_{k-2}$$

شرط الإستقرارية في هذه الدالةهو$-1 < \emptyset < 1$:

3.2 نموذج الانحدار الذاتي (PAR(P): يكتب هذا النموذج في الصيغة التالية:

$$Z_t = \emptyset_1 Z_{t-1} + \emptyset_2 Z_{t-2} + \ldots + \emptyset_p Z_{t-p} + a_t$$

4.2 نموذج المتوسطات المتحركة (MA):هو نموذج يستخدم التغييرات العشوائية التي حدثت بالماضي لمعرفة ما إذا كان من الممكن الوصول إلى تمثيل أفضل لبيانات السلسلة الزمنية أي يستخدم قيم الخطأ العشوائي a_tولا يستخدم قيم المتغير نفسه .

المطلب الثاني: المتغيرات ومصادر البيانات المكونة للنموذج

الفرع الأول: المتغيرات المكونة لنموذج الدراسة

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالاتي:

PIB: ويعتبر المتغير التابع في الدراسة القياسية وهو الناتج المحلي الإجمالي ويمثلأفضل وسيلة لقياس الأداء الاقتصادي للدول، لأنه يمثل القيمة الإجمالية لكل ما تنتجه الدولة خلال فترة معينة، أي أن الناتج الإجمالي المحلي يمثل القيمة النقدية بالعملة المحلية للدولة للمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل تلك الدولة خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت تلك الاستثمارات المحلية أو الأجنبية. ويضم الناتج المحلي الإجمالي أيضا الاستهلاك العام والخاص إضافة إلى النفقات العمومية والاستثمارات وتكاليف البناء المدفوعة والمخزونات الخاصة والصادرات.

ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عادة على أساس سنوي كما يمكن حسابه على أساس فصلي في بعض الدول للمتابعة الدقيقة للاستقرار الاقتصادي، وقامت دراسات عديدة باستخدام هذا المتغير تمثيلا للنمو الاقتصادي، منها دراسة Feder (1982).

X :يعتبر أحد المتغيرات المفسرة في النموذج،ويمثل اجمالي الصادرات من السلع و الخدمات خلال سنة واحدة،ونظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الصادرات في الاقتصاد الوطني باعتبارها المورد الرئيسي لجلبالعملات الصعبة، والمحرك الأساسي للتنمية و قاطرة النمو الاقتصادي، كما تجدر الإشارة أنه كلما كانت نسبة الصادرات كبيرة كلما عبر ذلك على اعتماد الدولة بشكل كبير على الخارج، وتم استخدام هذا المتغير في دراسة.

وبالرغم من اتجاه اغلب الدراسات التي تؤيد فرضية تأثير الصادرات علىمعدلات النموالاقتصادي إلا أن هناك تباين واختلاف في النماذج التي تبناها الباحثون الاقتصاديونفي تقدير العلاقة بينهما. فعلى سبيل المثال هناكدراسة Emery 1967قام من خلالها بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو متوسطات دخول الأفراد في 50 دولة، وباستخدام معامل الارتباط توصلإلى وجود علاقة قوية بينهما.

M :يعتبر المتغير المفسر الثاني في النموذج، ويمثل اجمالي السلع و الخدمات التي تم استيرادها خلال سنة واحدة،وتساهم الواردات في تلبية الطلب الداخلي للأفراد و المؤسسات

الفرع الثاني: مصادر البيانات لمتغيراتنموذج الدراسة

تم الاعتماد في بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة الممتدة بين 1990 و2016، وذلك حسب توفرها وقد أخذت هذه البيانات من المنصات الإحصائية الرسمية للبنك الدولي.

المبحث الخامس: نتائج وتقدير الدراسة القياسية

في هذا المبحث سيتم اعتماد مجموعة من الاختبارات التشخيصية لمعرفة النموذج المعتمد في الدراسة بناء على مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، ويمكن تقسيم هذه الأخيرة الى الاختبارات التشخيصية والمتمثلة في دراسة الاستقرارية كمرحلة أولى ثم اختبار وجود علاقة مشتركة بين المتغيرات كمرحلة ثانية، بعد تحديد النموذج المستخدم سيتم دراسة العلاقة الديناميكية لأثر كل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي من خلال تقدير النموذج المعتمد ثم دراسة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، وفي المرحلة الأخيرة سيتم دراسة الصدمات في أحد المتغيرات وانتقاله للمتغيرات الأخرى وكذا تفكيك تباين الخطأ للتنبؤ.

المطلب الأول: صيغة النموذج والارتباطات بين متغيراته

الفرع الأول: صيغة النموذج المعتمد للدراسة

بغرض الإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة والتي نحاول من خلالها قياس أثر كل من الصادرات والواردات على المنو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 تم الاعتماد على نموذج عبارة عن خلاصة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التجارة الخارجية عامة وأثره على النمو الاقتصادي باعتباره من اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بالإضافة الى معيار توفر البيانات الصادرة من الهيئات الدولية، وعليه يمكن توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$BIP=\alpha_i+\beta_1 M_t+\beta_2 X_t+\varepsilon_t$$

BIP : يمثل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري ويمثل إجمالي السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة واحدة، وهو متغير يعبر عن مستوى نمو الاقتصاد.

X : يمثل أجمالي السلع والخدمات التي تم تصديرها الى العالم الخارجي خلال سنة واحدة.

M : يمثل إجمالي السلع والخدمات التي تم استيرادها خلال سنة واحدة.

ε_I : هامش الخطأ والذي يضم أخطاء التوصيف والقياس وكذا المتغيرات الغر مدرجة في النموذج... الخ.

الشكل 29 التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

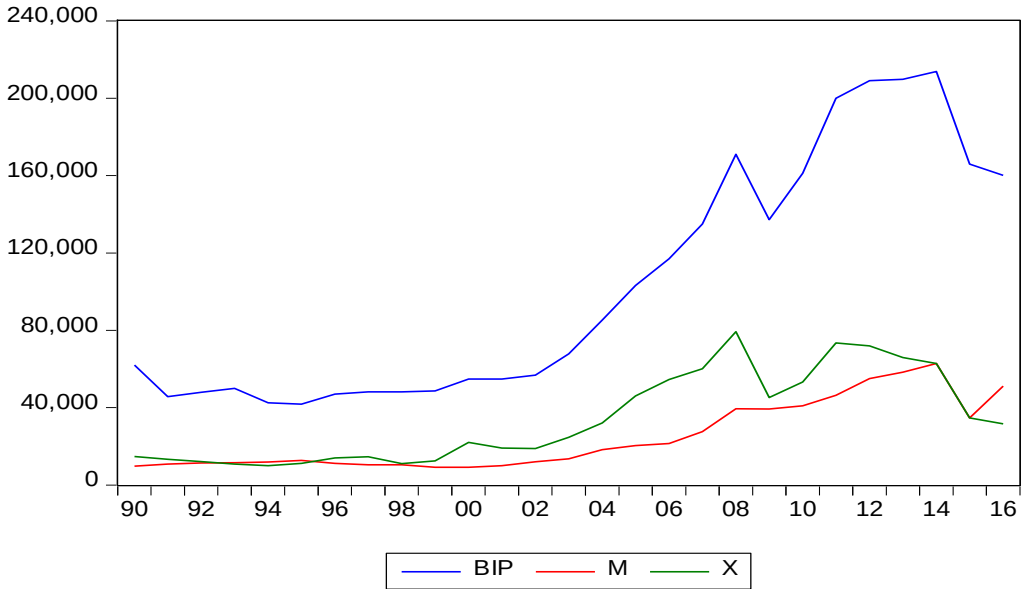

المصدر: مخرجات EVIEWS 10

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- الأثر الواضح للزمن من خلال الاتجاه التصاعدي للسلاسل الزمنية خاصة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الذي يظهر مركبة الاتجاه العام
- فيما يتعلق بكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي فالسلسلتين الزمنيتين لهذين المتغيران تكاد تنطبق وهو ما يؤكد الأثر الواضح بين هذين المتغيرين، من جهة ثانية فإن حجم الصادرات في الجزائر سجل معدلات أعلى من الواردات وما يمكن تفسيره بتزايد الصادرات النفطية خاصة خلال فترة الدراسة، بالإضافة الى أن المتغيرات يتزايدان بشكل متزامن على العموم.

الجدول 24: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	BIP	M	X
Mean	103141.9	24819.82	34084.37
Median	67860.00	13545.43	24654.00
Maximum	213810.0	62886.00	79298.00
Minimum	41760.00	9152.000	9946.000
Std. Dev.	62208.27	17758.22	23215.24
Skewness	0.586535	0.853401	0.588657
Kurtosis	1.779353	2.247418	1.863934
Jarque-Bera	3.224331	3.914494	3.011302
Probability	0.199455	0.141247	0.221873
Sum	2784830.	670135.2	920278.0
Sum Sq. Dev.	1.01E+11	8.20E+09	1.40E+10
Observations	27	27	27

المصدر: مخرجات EVIEWS 10

بلغ الوسط الحسابي لحجم الناتج المحلي الإجمالي (103141.9 مليون دولار امريكي)، في حين الأوساط الحسابية لكل من الصادرات والواردات بلغت على التوالي (34084.37 و 24819.82 مليون دولار أمريكي) أي أن الوسط الحسابي لمعدل الانفتاح التجاري بلغ 57% تقريبا، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الواردات اعلى مستوياتهما سنة (2014) نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار البترول حتى تلك الفترة اين بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي (213810 م د) بينما ادنى مستوياته سجلت سنة (1995).في سنة (2008) بلغ حجم الصادرات اعلى مستوياته اين بلغ الحجم الإجمالي للصادرات (79298 م د) اما ادنى مستوياتها فكانت سنة (1994).

من الجدير بالذكر من خلال الجدول أعلاه هو ارتفاع الانحراف المعياري لمتغير الناتج المحلي الإجمالي بسبب التقلب الذي يعرفه هذا المتغير والذي تتحكم فيها سوق النفط بدرجة كبيرة، بالإضافة الى ان البيانات عموما تتبع التوزيع الطبيعي بناء على اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera).

الفرع الثاني: الارتباطات بين المتغيرات محل الدراسة:

جدول 25: يوضح علاقة الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة

	BIP	M	X
BIP	1	0.9692578043070314	0.9133120953315602
M	0.9692578043070314	1	0.8303495819300776
X	0.9133120953315602	0.8303495819300776	1

المصدر: مخرجات EVIEWS 10

ارتباط متغيرات الدراسة (بغض النظر عن اتجاه هذا التغير) يتجاوز80% أي درجة تأثير أحدها على المتغيرات الأخرى جد معتبرة، كما أن هذا الارتباط طردي أي أن زيادة في حجم أي متغير مستقل تؤدي إلى زيادة ي حجم المتغير التابع

المطلب الثاني: الاختبارات القبلية (التشخيصية) لتحديد النموذج المعتمد في الدراسة:

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد حيث يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستخدما في ذلك النظرية الاقتصادية، المعادلات الرياضية والأساليب الإحصائية، لمعرفة العوامل التي تتحكم فيها الظواهر الاقتصادية وكذا التنبؤ بسلوكها في المستقبل، النموذج الموضح، يعتبر كنموذج قياسي، يحوي الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرة تابعة معبرة عن النمو الاقتصادي ،تفسرها متغيرات مستقلة، الصادرات والواردات، وفيما يتعلق بالمعطيات المطبقة في الدراسة فهي محسوبة بالمليون دولار أمريكي وهي مسحوبة من مؤشرات التنمية البشرية للبنك الدولي والمتوفرة على موقع البنك.

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

لقد سبق وأن أشرنا سابقا إلى ما تكتسيه خاصية الإستقرارية من أهمية بالغة، وما يمكن أن يؤدي إليه عدم استقرار السلاسل الزمنية لمختلف المتغيراتُ المدرجة في مختلفّ الدراساتّ القياسية أو التطبيقية، من نتائج مضلِّلة وبعيدة عن الواقع، لهذا فالاهتمام يجب أنَّ ينصب على اختبار مدى استيفاء متغيرات الدراسة لخاصية الاستقرار، وبالتّالي ضمان المعالجة القياسية والإحصائية السليمة، للحصول على نتائج تتمتّع بمستويات ثقة مقبولة.

سنحاول معالجة إشكالية الاستقرار (تحديد درجة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج المعتمد للدراسة). حيث أنّ السلاسل الزمنية تكون مستقرة كما ذكرنا سابقا إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على 2 اختبارات وهي:

- Pp: فيليبس بيرون (Phillips Perron)

2- ADF: ديكي فولر المطور (AugmentedDickey-Fuller)

حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات: عدم استقراريه السلسلة (وجود جذر الوحدة) وكذا السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي). ويتم قبول فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة المجدولة لـ (MacKinnon (1996 ،، يمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار (P-Value)، هذا فيما يتعلق باختبار Phillips Perron) و

(AugmentedDickey-Fuller)، ويتم الاستدلال من خلال القيم الحرجة للاختبارين(Prop) ، حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop اقل من 0.05 والنتائج موضحة بالتفصيل في الجدول الموالي الجدول الموالي واضح اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية المدرجة في الدراسة:

الجدول رقم 26 : دراسة استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى I(0)

عدم وجود قاطع واتجاه عام	القيمة المحسوبة	0.594658	0.594658
	القيمة الجدولية (مستوى ثقة 95%)	-1.954414	-1.954414
	القيمة الاحتمالية	0.8384	0.8384
وجود قاطع فقط	إحصائية ستودنت	-0.576617	-0.576617
	القيمة الجدولية (مستوى ثقة 95%)	-2.981038	-2.981038
	القيمة الاحتمالية	0.8596	0.8596
وجود قاطع واتجاه عام	إحصائية ستودنت	-2.080643	-2.080643
	القيمة الجدولية (مستوى ثقة 95%)	-3.595026	-3.595026
	القيمة الاحتمالية	0.5320	0.5320

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من الجدول أعلاه يتضح بأن الاختبارين نتائجهما متوافقة تماما بالنسبة للسلسلة الزمنية محل الدراسة وهو ما يؤكد دقة نتائج التحليل، كما يمكن استخلاص ما يلي:

- في النموذج الأول (عدم وجود قاطع واتجاه عام) أظهرت نتائج الاختبارين عدم إستقرارية السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن القيمة المحسوبة بالقيمة الملقة اقل من القيمة الجدولية في الاختبارين حيث:

$$T_{tab(ADF,\ PP)} = 0.83 > T_{cal(ADF,\ PP)} = -0.59$$

كما أن القيمة الاحتمالية للاختبارين أكبر من 5% وبالتالي فالسلسة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة عند المستوى بالنسبة للنموذج الأول للاختبارين.

نفس النتائج تم التوصل إليها فيما يخص النموذجين الثاني والثالث (في وجود قاطع فقط وفي وجود قاطع واتجاه عام) حيث أن القيم الجدولية اكبر من القيم المحسوبة للنموذجين السابقين وفي الإخبارين (ADF, PP)، والقيمة الحرجة للاختبارين اكبر من (0.05)

أي أن السلسلة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة عند المستوى $I_{(0)}$ في كل نماذج الاختبارين أي انها تحتوي على جذر أحادي، أما فيما يتعلق بالصادرات والواردات فاختباري الإستقرارية للسلاسل الزمنية المعبرة عن المتغيرين مدرجة في الجدول الموالي

الجدول رقم 27 : دراسة استقراريه السلاسل الزمنية للصادرات والواردات عند المستوى I(0)

		الصادرات X		الواردات M	
	الاختبار	اختبار ADF	اختبار PP	اختبار ADF	اختبار PP
عدم وجود قاطع واتجاه عام	القيمة المحسوبة	0.594658	0.594658	-0.5321	0.4881
	القيمة الجدولية (مستوى ثقة 95%)	-1.954414	-1.954414	-1.954414	-1.954414
	القيمة الاحتمالية	0.8384	0.8384	0.4765	0.8138
وجود قاطع فقط	إحصائية ستودنت	-0.576617	-0.576617	-1.3897	-0.6788
	القيمة الجدولية (مستوى ثقة 95%)	-2.981038	-2.981038	-2.981038	-2.981038
	القيمة الاحتمالية	0.8596	0.8596	0.5716	0.8352
وجود قاطع وإتجاه عام	إحصائية ستودنت	-2.080643	-2.080643	-1.5269	-2.3750
	القيمة الجدولية (مستوى ثقة 95%)	-3.595026	-3.595026	-3.595026	-3.595026
	القيمة الاحتمالية	0.5320	0.5320	0.7936	0.3828

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

يظهر الجدول رقم (2) تطابق نتائج الاختبارين بالنسبة للسلسلة الزمنية الخاصة بالواردات (M)وتقارب نتائج الاختبارين المعتمدين في الدراسة بالنسبة للسلسلة الزمنية الخاصة بالصادرات (X) وهو ما يؤكد مرة أخرى على دقة نتائج دراسة الإستقرارية، وباستنطاق ارقام الجدول أعلاه يمكن الوصول الى الموالي:عدم استقراريه كل من سلسلتي الصادرات والواردات في النموذج الأول (عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وذلك لأن القيم المحسوبة للاختبارين بالنسبة لمتغيري الصادرات (0.59 للاختبارين) والواردات (ADF=-0.53 و PP=0.48) أقل من القيم المجدولة للاختبارين بالنسبة للمتغيرين.، كما أن القيم الحرجة للاختبارين ولكل متغير تجاوزت (0.05) وبالتالي فالسلسلتين غير مستقرتين في النموذج الأول عند مستوى المعنوية (α=95%) ، في النموذج الثاني والثالث أي وجود قاطع فقط يمكن أن نستنتج التالي:

بالنسبة لمتغيرات الصادرات (X) عدم استقراريه هذا المتغير لأن القيم المحسوبة للاختبارين أكبر من القيم المجدولة حيث:

$$T_{tab(ADF,\ PP)} = 0.83 > T_{cal(ADF,\ PP)} = -0.59$$

من خلال نتائج دراسة الإستقرارية والتي أظهرت أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وحسب (GRANGER) فيوجد احتمال لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات المدرجة في النموذج في الاجل الطويل، ولإثبات وجود هذه العلاقة من عدمه سيتم إجراء أحد الاختبارات التي أعدها (JOHENSSON)، حيث سيتم اعتماد اختبار الإمكانية العظمى.

الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك حسب (Johnson):

قبل القيام بإجراء اختبار التكامل المشترك، ويجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة ويتم ذلك من خلال تحديد التأخير الذي يوافق أدنى قيمة للمعايير الإحصائية المحددة لهذا الغرض من بينها معيار (**AIK–SCH–H–Q**) ، والجدول التالي يوضح قيم المعايير الموافقة لكل تأخير.

نم خلال الجدول أعلاه يتضح ان درجة التأخير المثلى هي (t–1) باعتبار ان أدنى قيمة سجلت لكل المعايير عند التأخير بفترة زمنية واحدة.

- **إختبار الإمكانية العظمى:**

بعد تحديد درجة التأخير المثلى وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج EVIEWS 10 سيتم تحديد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد بين متغيرات الدراسة او غياب هذه العلاقة وذلك بالاعتماد على اختبار الإمكانية العظمى(Max-Eigen) الذي سيرتكز على مجموعة من الفرضيات على أساس عدد المتغيرات كما تم توضيحه سابقا.

الجدول 28 : يوضح فرضيات اختبار الإمكانية العظمى

النتيجة	الفرضية	النتيجة	الفرضية
عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل	H_0^2	وجود علاقة تكامل مشترك	H_0^1
وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل	H_1^2	عدم وجود علاقة تكامل مشترك	H_1^1

النتيجة	الفرضية
عدم وجود علاقتي تكامل مشترك على الأقل	H_1^3
وجود علاقتي تكامل مشترك على الأقل	H_1^3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 29 : اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

الفرضيات الصفرية	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob**
عدم وجود علاقة تكامل مشترك *	16.23595	21.13162	0.2114
وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل*	15.46710	14.26460	0.0321
وجود علاقتي تكامل مشترك على الأقل *	4.360613	3.841466	0.0368
يتبع توزيع(1999) MacKinnon-Haug-Michelis**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

يتم قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك لأن القيمة المحسوبة لاختبار الإمكانية العظمى ($Max\text{-}Eigen_{stat}$=16.23) أقل من القيمة المجدولة ($Max\text{-}Eigen_{tab}$=21.13) بالإضافة الى ان القيمة الحرجة

وبقبول الفرضية الصفرية الأولى أي انتقاء الفرضيات الأخرى أي غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة، وكنتيجة للاختبارات التشخيصية فان النموذج الأمثل لتقدير العلاقة بين الناتج المحلي وكل من الصادرات والواردات هو نموذج الانحدار الذاتي والذي تتوفر فرضياته في معطيات الدراسة، حيث سيتم في المراحل القادمة تقدير نموذج VAR (1) والمعطى بالعلاقة التالية:

$$Bip = C + \alpha_i X_{t-1} + \beta M_{t-1} + \delta BIP_{t-1} + \varepsilon_i$$

الفرع الثالث: الدراسة الديناميكية لنموذج VAR:

1.5.3 تقدير نموذج VAR (1):

تقديم وتفسير نموذج VAR (1) الذي يربط بين (BIP)وكل من (X)و(M) بالاستعانة ببرنامج EVIEWS للتحليل القياسي والاحصائي فان النموذج المقدر المحصل عليه بإبطاء سنة واحدة يربط بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصادرات والواردات يعطى على الشكل التالي: نسلط الضوء على شعاع الناتج المحلي الإجمالي بينما بقية الاشعة موجودة في الملاحق (ملحق رقم ())

الجدول رقم 30 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي var (1)

Vector Autoregression Estimates	
Sample (adjusted): 1991 2016	
Included observations : 26 after adjustments	
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]	
	BIP
BIP(-1)	1.056492
	(0.38495)
	[2.74450]
M(-1)	-0.839420
	(1.03507)
	[-0.81098]
X(-1)	0.385004
	(0.47218)
	[0.81537]
C	4894.395
	(7980.06)
	[0.61333]
R-squared	0.925459
Adj. R-squared	0.915295
Sum sq. resids	7.37E+09
S.E. equation	18302.17
F-statistic	91.04694

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EVIEWS

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي واختبار الاستقرائية للنموذج

جودة التوفيق: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 92% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة من الناحية الإحصائية بينما بلغ نسبة معامل التحديد المصحح 91% أي ان المتغيرات المستغلة والمتمثلة في الصادرات بإبطاء سنة واحدة تفسر 91% من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي والنسبة الباقية 9% تتمثل في أخطاء التوفيق والقياس وغيرها من المركبات العشوائية. اما قيمة إحصائية فيشر F-STAT=91.04 وهي أكبر من القيمة الجدولية للاختبار F_{tap}=0.91 وبالتالي فان النموذج تحليل معنوي بلغت قيمة إحصائية DW: 12.19 وهي قريبة من القيمة 2 وبالتالي غياب مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء (انحدار حقيقي).

الفرع الأول: التفسير الاقتصادي للنموذج

في هذا النموذج يعرف معدل النمو الاقتصادي بدلالة التأخير بنفس الفترة لكل من الصادرات (X_{t-1}) والواردات (M_{t-1}) مع وجود الثابت c بالإضافة الى ابطاء بنسبة واحدة لمعدل النمو الاقتصادي نفسه (BP_{H-1}) ويرتبط معدل النمو الاقتصادي في السنة T بشكل طردي مع معدلات النمو في السنة السابقة وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، فمن المنطقي أن تتأثر معدلات النمو للسنة الحالية بمعدلات النمو في السنة التي قبلها حيث أن تسجيل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة ما يمثل فائضا يمكن استغلاله لزيادة الاستثمارات وبالتالي خلق قيمة مضافة في السنة التي تليها.

من جهة ثانية فيرتبط معدل النمو الاقتصادي عكسيا مع حجم الواردات للسنة السابقة يمكن قبول هذه العلاقة من الناحية الاقتصادية حيث زيادة حجم الوارداتيؤدي الخلق منافسة للمنتجات المحلية، في السوق المحلي، بالإضافة الى ان الواردات تعتبر تسرب وعبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الانتاجية في الجزائر يدفع الدولة إلى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا تحتضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد، هذا ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنها لا تحقق قيمة مضافة من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع، مما يجبر الدولة على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي كان من الممكن توظيفيا في زيادة الاستثمار كزيادة الانتاج وينتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

الحد الثابت اشارته موجبة وهذا منطقي فمن المفترض ان يكون لمعدل النمو قيمة موجبة عموما ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات فمن المعلوم ان النمو الاقتصادي يتأثر بجملة من العوامل السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: اختبار استقراريه النموذج المقدر (1) VAR:

للتأكد من مدى استقراريه النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد (تقع ضمن الدائرة الأحادية)، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الإختبار:

الشكل رقم30: نتائج اختبار (جذر الوحدة) لبواقي تقدير نموذج VAR (3)

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenousvariables: BIP M X
Exogenousvariables: C
Lagspecification: 1 1
Date: 10/30/19 Time: 14:58

Roo	Modulus
0.930(	
0.930(	
-0.256	

No ro
VAR

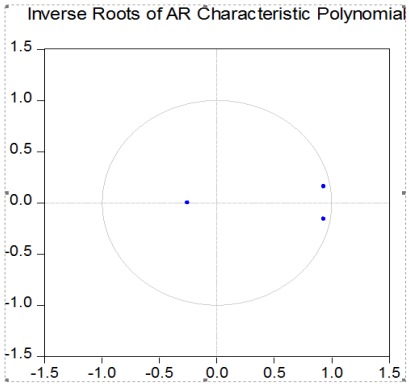

الفرع الثالث: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

تهدف اختبارات السببية لغرانجر الفحص العلاقة السببية بين متغيرين، وتقوم على اختبار فيشرF حيث يعتبر المتغير A يؤثر في المتغيرB(التغيرات في A تتسبب في تغيرات B) إذا كان التباطؤ الزمني للمتغيرA له طاقة تنبؤية أعلى من الطاقة التنبؤية للتباطؤ الزمني للمتغيرB فالفرضية الصفرية تعني أن A لا يؤثر في B ورفض الفرضية الصفرية تعنيان A تؤثر في B ونميز هنا بين ثلاث حالات للسببية:

- السببية أحادية الاتجاه: عندما بكون المتغير الأول يؤثر في المتغير الثاني، ولكن المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول.
- التأثير المتبادل: عندما يكون كل متغير يؤثر في الآخر بشكل آني.
- الاستقلالية: عندما يكون المتغيران أو المتغيرات لا تؤثر في بعضها، أي أن المتغيران مستقلان

- **دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي وحجم الواردات:**

فيما يخص اتجاه السببية من حجم الصادرات نحو النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، بلغت القيمة الإحصائية لفيشر (1.60) والقيمة الحرجة لهذا الاختبار (0.21) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05) وبالتالي نقبل فرضيه العدم والتي تنص على غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه، نفس الملاحظة يمكن تسجيلها في الاتجاه المعاكس حيث ان القيمة الحرجة بلغت 0.43 وهي ايضا أكبر من 0.05 غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه ايضا.

- **دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وحجم الصادرات:**

من الخلال الجدول اعلاه يمكن ان نرفض فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة السببية من الناتج المحلي باتجاه حجم الصادرات احصائيات فيشر 17.23 بقيمه حرجه تساوي الى 0.00، وهي اقل من مستوى الدلالة 5%، يمكن تفسير ذلك من الناحية

الاقتصادية أن العلاقة السببية من حجم الصادرات باتجاه الناتج المحلي لان القيمة الحرجة تساوي الى 0.21 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 5%.

- **دراسة العلاقة السببية بين الصادرات والواردات:**

اظهرت نتائج اختبار السببية لغرانجر غياب العلاقة السببية في الاتجاهين بين كل من الصادرات والواردات، والجدير بالذكر من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم هو وجود علاقه سببيه عند مستوى الدلالة 10% من الواردات باتجاه الصادرات اي ان التغيرات في الواردات تتسبب في التغير في حجم الصادرات.

الفرع الرابع: تحليل تباين خطأ التنبؤ

يشير تحليل التباين الى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام وذلك لتحديد نسبة أخطاء التنبؤ المفسرة من قبل المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، والمتغيرات المستقلة المعبرة عن التجارة الخارجية في الجزائر.

الجدول 31: تقدير التباين بين المتغيرات

Variance Decomposition of BIP:				
Period	S.E.	BIP	M	X
1	18302.17	100.0000	0.000000	0.000000
2	27531.54	97.58574	2.277959	0.136303
3	35225.13	95.98586	3.494457	0.519681
4	41943.63	94.16178	4.848290	0.989925
5	47755.56	92.40024	6.092815	1.506943
6	52692.04	90.71021	7.255351	2.034435
7	56774.51	89.12457	8.321011	2.554416
8	60044.44	87.65707	9.288686	3.054244
9	62565.18	86.32055	10.15489	3.524555
10	64421.02	85.12731	10.91559	3.957102

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

ان تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة بأن تؤثر على معدلات النمو لفترة أطول نسبيا.

من خلال الجدول رقم () نلاحظ أن تأثير اجمالي الواردات تأثير قوي على معدلات النمو فهي تزداد تدريجيا حتى تبلغ أقصاها في المدى الطويل بأكثر من 33%كما نلاحظ أن تأثير الصادرات يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير، حيث تبدأ القيم الخاصة بهذه المتغيرة في التزايد تدريجيا من المدى القصير إلى المدى الطويل الذي تبلغ فيه أقصى قيمها وهو ما يفسر التأثير على

المدى الطويل لهذه المتغيرة على معدلات النمو، حيث أن الدولة تأخذ كامل وقتها في تطبيقها للسياسة الاقتصادية عامة وسياسة التجارة الخارجية بوجه الخصوص.

✓ **دوال الاستجابة:**

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة في الاشكال اسفله والتي تعبر عن استجابة المتغير التابع للصدمات في المتغيرات المدرجة في الدراسة، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى كل من الصادرات والواردات، وقياس أثر هذه الصدمات وانتقالها إلى المتغير التابع.

الشكل رقم 31: نتائج الاستجابة بين معالم الدراسة

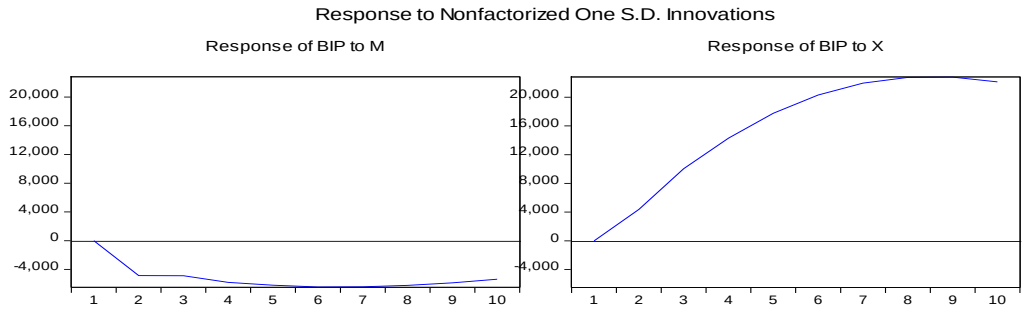

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

بإحداث صدمة إيجابية بمقدار 1 %على حجم الواردات نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لمعدل النمو وذلك خلال السنة الأولى، وابتداء من السنة الثانية انخفضت معدلات النمو بشكل حاد لتستقر عند نفس المستوى خلال السنة الثالثة، ثم تعاود الانخفاض بداية من السنة الرابع بمعدل اقل من الانخفاض الذي تم تسجيله في السنة الثانية، وتستمر بالانخفاض بوتيرة متباطئة حتى نهاية الفترة.

بإحداث صدمة ايجابية في حجم الصادرات بمقدار 1% نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل النمو بشكل سريع في السنوات الاولى، ويستمر بالزيادة حتى السنة الثامنة ولكن بمعدل اقل، ثم يستقر عند نفس القيمة حتى نهاية فترة العشر سنوات.

من النتائج المتوصل إليها من خلال هذا المبحث هي أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في المجال الزمني الطويل، وهذا راجع إلى ضعف هيكل الصادرات في الجزائر واعتمادها بشكل كبير على مورد واحد غير مستقر، وهذا يثبت لنا ضرورة فتح مجال الاستثمارات الكبيرة وهي العامل السريع لتحقيق معدلات نمو متسارعة، وبالتالي يرتفع معدل الدخل الفردي بالتوازي مع الزيادة في معدل النمو الديمغرافي للسكان.

النتائج وخلاصة الدراسة القياسية:

حسب نتائج هذه الدراسة القياسية ، فإن عملية تحرير التجارة من شأنها أن تؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وتساهم درجة الانفتاح أيضا في زيادة ضخ السلع و الخدمات من والى البلد، ويمكن تفسير ذلك من الناحية الاقتصادية أن العلاقة السببية من حجم الصادرات باتجاه الناتج المحلي لان القيمة الحرجة تساوي الى 0.21 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 5% ، فالطلب المستمر على الصادرات يؤثر على معدل النمو الاقتصادي و الذي عبّر عنه البرت هيرتشمان بتسارع النمو ، كما أن التحرير التجاري من شأنه أن يزيد في معدلات التضخم في البلد ، لذلك قد حاولنا في هذه الدراسة إلقاء الضوء على مسألة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على النمو الاقتصادي عن طريق الأدلة الإحصائية و الكمية، ونعتقد من خلال هذه الدراسة أن تكون إسهاما ايجابياً للدول السائرة في طريق النمو، كما تجدر الإشارة أن ارتباط متغيرات الدراسة تجاوز80% أي درجة تأثير أحدها على المتغيرات الأخرى جد معتبرة، كما أن هذا الارتباط طردي أي أن زيادة في حجم أي متغير مستقل تؤدي إلى زيادة ي حجم المتغير التابع.

بلغ الوسط الحسابي لحجم الناتج المحلي الإجمالي (103141.9 مليون دولار امريكي)، في حين الأوساط الحسابية لكل من الصادرات والواردات بلغت على التوالي (34084.37 و 24819.82 مليون دولار أمريكي) أي أن الوسط الحسابي لمعدل الانفتاح التجاري بلغ 57% تقريبا، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الواردات اعلى مستوياتهما سنة (2014) نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار البترول حتى تلك الفترة اين بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي (213810مليون دولار) بينما ادنى مستوياته سجلت سنة (1995) وفي سنة (2008) بلغ حجم الصادرات اعلى مستوياته اين بلغ الحجم الإجمالي للصادرات (79298مليون دولار) اما ادنى مستوياتها فكانت سنة (1994)، كما نلاحظ أن تأثير اجمالي الواردات تأثير قوي على معدلات النمو فهي تزداد تدريجيا حتى تبلغ أقصاها في المدى الطويل بأكثر من 33%، و أن تأثير الصادرات يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير، وهو ما يفسر التأثير على المدى الطويل لهذه المتغيرة على معدلات النمو، حيث أن الدولة تأخذ كامل وقتها في تطبيقها للسياسة الاقتصادية عامة وسياسة التجارة الخارجية بوجه الخصوص.

- ✓ أظهرت كل المتغيرات المعتمدة في الدراسة عدم استقراريه عن المستوى I(0)، وعند اجراء الفروقات الأولى استقرت كل السلاسل الزمنية ويتعلق الامر بكل من الواردات، الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، ما يمكن استخلاصه من نتائج دراسة استقراريه السلاسل المتغيرات أنها متكاملة من نفس الدرجة، وحسب غرانجر فالتوافق في التكامل بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة ينم على إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بينها، وهذا ما تم التأكد من صحته بناء على اختبار الإمكانية العظمى لجوهنسون، حيث تبين غياب العلاقة التكاملية في الأجل الطويل بين كل من الصادرات والواردات وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فالنموذج الأنسب لبيانات الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي، لغياب فرضيات النماذج الأخرى (نماذج التكامل المشترك VECM و ARDL).

✓ تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR 1) بناء على درجة الاخير المثلى المحددة سلفا (t-1) أفرز نتائج مقبولة ممن الناحية الاقتصادية، وذلك من عدة جوانب:

- إشارة حجم الصادرات موجبة ومعنوية احصائيا، وهو ما يدل على الأثر الإيجابي لرفع حصة الصادرات الجزائرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وهو ما يتناسب والنظرية الاقتصادية عموما.
- إشارة حجم الواردات سالبة ومعنوية احصائيا، فزيادة حجم الواردات يؤثر سلبيا على معدل النمو الاقتصادي للجزائر وهو ما يتناسب والنظرية الاقتصادية عموما.
- القيمة الإحصائية لاختبار فيشر (91.04) دالة إحصائيا لأنه أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي النموذج ككل معنوي، أي أن تأثير كل من الصادرات والواردات اجمالا معنوي إحصائيا، وبالتالي فالنموذج ككل مقبول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية.
- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 95% تقريبا، وهي نسبة جد مرتفعة تؤكد الأثر البالغ الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحديد معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ أظهرت نتائج دراسة السببية لغرانجر وجود اتجاه وحيد للسببية، من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه حجم الصادرات وبالتالي فالتغيرات في حجم الصادرات سببها التغير في الناتج المحلي الإجمالي

✓ بأحداث صدمة هيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في حجم الصادرات ودراسة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات الموالية، نلاحظ ارتفاع محسوس في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى، ومع نهاية الفترة يستقر عند مستوى اعلى نسبيا من قيمته المسجلة في البداية، من جهة ثانية فاستجابة الناتج المحلي لصدمة هيكلية في حجم الواردات اقل بكثير من استجابته للصدمة في حجم الصادرات، حيث يجل الناتج المحلي انخفاضا طفيف في قيمته ليتجه نحو الاستقرار مع نهاية الفترة.

✓ أكد اختبار تحليل التباين لأخطاء التنبؤ النتائج المتوصل لها في دراسة أثر الصدمات، حيث ان نسبة تفسير الصادرات لأخطاء التنبؤ أعلى من نسبة تفسير الصادرات، وذلك حتى نهاية فترة العشر سنوات.

الخـــــــاتمة العـــــامة

إن الاهتمام بالتجارة الخارجية في أي دولة كانت متقدمة أو نامية، هو مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي، ويهدف إلى زيادة حجم المعاملات في السلع والخدمات داخل وخارج الدولة، وأبدت الجزائر منذ سنة 1990 اهتماما بتوسيع دائرة المبادلات السلعية والخدماتية مع العالم الخارجي، عبر مباشرة إصلاحات اقتصادية وتجارية هدفت من خلالها إلى تحرير تجارتها وترشيد استعمال النقد الأجنبي، واستقطاب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية وتغطية الطلب الداخلي، مع مراعاة الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها، كما أبرمت الجزائر اتفاقيات الشراكة المتعددة الأطراف والمشاركة في مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة واشراك القطاع الخاص في عجلة التنمية.

ومن خلال الفصول النظرية لهذا البحث تبين لنا أن قيام التجارة الخارجية بين الدول يعود بالمكاسب المتبادلة وزيادة المنافسة التجارية التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع وزيادة الجودة والنوعية للمنتوج والتنويع السلعي، وهذا ما تبحث عنه الدول لرفاهية المستهلكين، لكن ما يلفت الانتباه أن زيادة التبادل يؤدي في بعض الأحيان الى تفاوت في مستويات الدخل بين الدول، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن السياسة التجارية يجب أن تكون ملائمة حسب نشاط كل دولة حتى لا ينعكس ذلك سلبا على النمو، وقد أخذت العوامل الديناميكية المؤثرة في التجارة الخارجية كالتكنولوجيا عاملا مهما في بناء نماذج عصرية للنمو، ما يساعد في تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية و توسع البحث والتطوير في المجال الإنتاجي و الصناعي، وهذا ما يزيد في معدلات الانفتاح التجاري ومنه زيادة معدلات النمو.

وتتمثل الروابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في توسع السوق المحلية بزيادة رأس المال واكتساب تكنولوجيات حديثة في الإنتاج، كما يبعث على تراكم الاستثمارات الأجنبية، وهذه الاعتبارات أخذتها الجزائر كأهداف استراتيجية منذ مرحلة التخطيط والعمل على تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق تعبئة المدخرات ودعم القطاع الخاص منذ سنة 1990.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتم التوصل إلى نتائج لإثبات صحة الفرضيات من عدمها، ويمكن عرض هذه النتائج على جانبين:

- **من ناحية الدراسة التحليلية والاحصائية وتقييم الأداء الاقتصادي:**

لا تزال صادرات الجزائر من النفط نحو العالم الخارجي تأخذ الحيز الأكبر من جملة الصادرات، كما تجاوزت الولايات المتحدة لوحدها بما يعادل 25 بالمائة من الصادرات الإجمالية، وهذا وضع قريب إلى الخطورة إذا ما لجات الولايات المتحدة إلى إنتاج البترول والغاز الصخري آفاق 2021، وبذلك لن تحتاج إلى الاستيراد، مما يضع الجزائر أمام معضلة اقتصادية ومالية، وهذا ما يحتم الاعتماد على استراتيجية اقتصادية ناجعة والتركيز على قطاع الصناعة للرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتأكد الأرقام أن 85 بالمائة هي قيمة صادرات المحروقات و70 بالمائة من الاحتياطي، وأن الحكومة تعتبر أن 83 بالمائة من النفط يرتكز على التجارة الصغيرة والخدمات الاقتصادية الصغيرة وأن 70 بالمائة من القدرة الشرائية مرتبطة حقا بالمحروقات ما يجعل معدلات التضخم ترتفع والنمو ينخفض إلى أدنى مستوياته، هذا ما يجعلنا نؤكد أن الجزائر اليوم تعيش من دون اقتصاد حقيقي انتاجي

متنوع، كما أن أداء القطاع الاقتصادي الخاص عاجز عن مواكبة القطاع العام، وخاصة اتساع الاقتصاد الموازي الذي يحتل ما بين 40 إلى 50 في المائة من المعاملات التجارية.

وقد تحولت الجزائر خلال التسعينيات نحو خيار التحرير التجاري بعد التقييد واحتكار القطاع العام، حيث تبنت سياسة الانفتاح التجاري، وميزت بالتدرج مخافة من المخاطر المتوقعة نتيجة التحرير المباشر والكلي، ولاسيما احتمال زيادة الاستيراد بشكل كبير، وهو ما حصل فعلا حيث شهدت السنوات الأخيرة نموا مفرطا في المستوردات مما دفع بالسلطات إلى اتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا الوضع، ورغم سياسات الانفتاح التجاري لم تصل الجزائر إلى المستويات المطلوبة بسبب تذبذب قيمة الصادرات السلعية خارج المحروقات، مما أدى الى انخفاض في الناتج المحلي الخام. كما أن عدم الاستقرار في أسعار النفط باعتبارها المورد الهام للخزينة يحول دون الحفاظ على مستوى نمو متصاعد، وتنخفض معها النفقات الرأسمالية

- **من ناحية الدراسة القياسية:**

نتائج الجانب التطبيقي لهذه الدراسة هي مقبولة، وأظهرت هذه النتائج إلى اثبات مدى تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمة الاقتصادي في الجزائر، ويمكن حصر هذه النتائج على النحو التالي:

1. هناك علاقة ترابطية طويلة المدى بين المتغيرات التفسيرية والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي، حيث تجاوز ارتباط متغيرات الدراسة نسبة 80 بالمائة أي درجة تأثير أحدها على المتغيرات الأخرى جد معتبرة.
2. إن مرونة مؤشر الصادرات إلى اناتج المحلي الإجمالي تتوافق مع توقعات هذه الدراسة، وتدل على أنه كلما ارتفعت قيمة المؤشر ب 1% أدى إلى زيادة في الناتج الجمالي ب 0.38%.
3. بالنسبة لمؤشر الواردات إلى الناتج الإجمالي، فإن الزيادة في هذا المؤشر ب 1% يؤدي إلى تراجع في النتاج الإجمالي ب 0.83%، وهذا يدل على أن الواردات لا تؤثر بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن ارتفاع فاتورة الاستيراد على المدى الطويل سيؤدي الى تراجع في جملة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى منها الدخل الفردي.
4. اظهرت نتائج اختبار غرانجر غياب العلاقة السببية في الاتجاهين بين كل من الصادرات والواردات، أي وجود علاقة سببيه عند مستوى الدلالة 10% من الواردات باتجاه الصادرات اي ان التغيرات في الواردات تتسبب في التغير في حجم الصادرات.
5. وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها نستنتج أن سياسة تحرير التجارة الخارجية ترفع من معل النمو الاقتصادي لكن بشكل متباطئ على المدى القصير والمتوسط ويمكنها رفع هذا المعدل بشكل أكبر على المدى الطويل بشرط إعتماد سياسة تحريرية متكاملة بضوابط وليست جزئية مغلقة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات التي نراها فعالة للاقتصاد الجزائري، نحصرها فيمايلي:

- لا مناص من اعتماد الجزائر على تنويع مواردها الاقتصادية خارج المحروقات وهذا مطلب استراتيجي، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والغذائية، بالرغم من اعتماد الجزائر على المجمعات الصناعية الكبرى سنوات السبعينيات إلا أن هذه المشاريع قابلة لإعادة التأهيل من جديد لتتلاءم مع متطلبات التنمية المحلية، كما أنه يجب دعم ما يسمى بالمؤسسات الناشئة لأنها مصدر للثروة ودعمها ومرافقتها ونشير هنا إلى المؤسسات المنتجة منها أكثر من الخدماتية التقليدية، لتقليص فاتورة الاستيراد على الأقل المواد القابلة للتصنيع محليا في ورشات وذلك لتوفير ملايين الدينارات.
- الاقتصاد الجزائري هو بيئة خصبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عبر تهيئة القوانين التشريعية الحاضنة لهذه الاستثمارات وانشاء مؤسسات محايدة لضمان المنافسة القانونية بين المؤسسات، وتكوين الشباب المقاول.
- ربط التعاون بين القطاع العام والخاص وتقليص الفجوة الموجودة بينهما عبر تبدل المعارف والمهارات وإقامة مشاريع مشتركة.
- التعويل على العنصر البشري والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير مهارات القوى العاملة، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات حول وجود علاقة طردية قوية بين العامل البشري والنمو الاقتصادي.
- تطوير القطاع الفلاحي واستغلال الأراضي الخصبة المهملة وعدم الاقتصار على انتاج محصول واحد بل فتح المجال للزراعة المتنوعة لاستغلالها في الصناعات الغذائية.
- تكييف القطاع المصرفي بما يتناسب مع تحرير التجارة الخارجية عبر استغلال الموارد الادخارية بشكل جيد وكذا فتح رأس مال المؤسسات المالية الوطنية أما البنوك العالمية.

وأخيرا نسأل الله العلي القدير أن يعلمنا مالم نعلم وأن يوفقنا لما فيه صلاح البلاد والعباد

تم بحمد الله

قائمة المراجع

1) الكتب باللغة العربية:

1. احمد سمير ، مصطفى محمد ، النماذج الرياضية و التنمية الاقتصادية ، مكتبة الاشعاع ، مصر ، سنة 1999
2. جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل:" تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية "، صندوق النقد العربي، أبريل 2012،
3. جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل:" قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية "، صندوق النقد العربي، 2018،
4. الجيلالي عجة ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2007
5. حسام علي داوود، أيمن أبو خضير، أحمد الهزايمة، عبد الله صوفان: «اقتصاديات التجارة الخارجية «، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2002
6. خالد محمد السواعي ، التجارة الدولية :النظرية وتطبيقاتها ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ،الأردن، 2009
7. خالد محمد السواعي:" التجارة والتنمية"، دار المناهج، الأردن، 2006
8. د. فليح حسن خلف ، " التنمية و التخطيط الاقتصادي " ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2006 ، الأردن
9. د. محمد صالح تركي القريشي ، " علم اقتصاد التنمية " ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010
10. د. مدحت القريشي ، " التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر الأردن ، سنة 2007
11. د.محمد عبد العزيز عجمية ، د.إيمان عطية ناصف ، " التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية "، قسم الاقتصاد للنشر كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر، سنة 2000
12. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية: بين النظرية والتطبيق،
13. زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ،مصر،سنة 2004
14. زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر ، سنة 2008،
15. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2006،
16. سيد طه بدوي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، القاهرة، مصر، سنة 2010،
17. شيخي محمد:" طرق الاقتصاد القياسي"، الحامد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2011، الجزائر،
18. عادل احمد حشيش مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت لبنان، سنة 2003
19. بد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة
20. عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003
21. عبد القادر متولي ، الاقتصاد الدولي : النظرية و السياسات ، دار الفكر عمان الأردن الطبعة الأولى 2011
22. عبد القادر محمد عبد القادر عطية:" الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، سنة 2005
23. عبد المالك عبد الرحمان مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية «، دار شتات للنشر، مصر 2009
24. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن الطبعة الأولى، سنة 2007
25. فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، سنة 2007
26. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى ، عمان الأردن، 2001
27. فليح خلف حسن ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، الأردن ، سنة 2006
28. كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر سنة 2001،
29. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، مصر سنة 2007
30. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، سنة 2006

31. محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2006
32. محمد أحمد ألسريتي: " اقتصاديات التجارة الخارجية " ،مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، المعمورة ، مصر 2008
33. محمد الأزهر سعيد السماك: «جغرافية الوطن العربي"، مجموعة يازوري للنشر،1995الأردن
34. محمد خالد السواعي ، التجارة و التنمية ، دار المناهج ، الأردن ، سنة 2006
35. محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ،سنة 2010
36. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الخارجية
37. محمد مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005
38. مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1988
39. هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى سنة 2010
40. هشام محمد عمارة ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر ، سنة 2007
41. وفاء عبد الباسط، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 2000
42. وشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي دار جرير عمان, 2013
43. وفاء عبد الباسط، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 2000
44. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية : ALGEX دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، سنة 2011

2) الكتب باللغة الأجنبية:

1. -Edward David ;" The Basics of Economics"; Greenwood Press., London ; 2004 ;
2. . Alpert Paul ; " Economic Development , Objectives and Methods "; The Free Press of Glencoe ; USA ; 1963
3. . Jain .T. R; " Development Economics ";VK. Publications ; New Delhi ; 2006
4. . Jain .T. R; Khanna 0.P. ; Sen Vir;" Development Economics and International Trade "; VK. Publications ; New Delhi ; 2009
5. Bernard GUILLOCHON et Annie KAWECKI ; économie internationale ,5eme édition, Dunod, paris France 2006
6. Bernard Rosier , Anouar Abd elmalek " Clés pour une stratégie nouvelle du développement , les éditions ouvrières, Paris , 1984
7. Bertrend blancheton , Hubert bonin ; La croissance en économie ouverte , PIE Peter lang édition scientifiques internationales , Bruxelles , 2009
8. Bibeau Jean-pierre ; introduction à l'économie international , 2édition,gaètan morin éditeur,canada 1993
9. Burda Michael, Wyplosc Charles ; Macroéconomie une perspective européenne ; 3eme édition, , de boeck ; Paris .
10. Devoly Michel ; Théories macroéconomiques fondement et controverses 2eme édition Armand COLINE paris, 1998.

11. Dominick Salvatore , Edward Thomas Dowling " Schaum's Outline of Theory and Problems of Development Economics "; McGraw-Hill ; USA ; 1992.
12. Dominick Salvatore , l'économie internationale , traduction de la 9e édition américaine par fabienne leloup ,et Achille hannequart , de Boeck, 2008, paris,
13. Edward David ; Op-Cit .
14. Goyal .A , Mridula ; Business Environment ; VK Entreprise , Newdelhi ; 2010.
15. Guillochon Bernard, Kwaecki Annie, Economie International : Commerce et Macroéconomie, Dundo, 5 eme édition , 2006.
16. Guillochon Bernard, Kwaecki Annie, op.cit,.
17. Heinz W ," Economic Development , The History of An Idea" ; USA , Chicago Press 1987.
18. J. Pigram John; Wahab Salah , " Tourism and Sustainability : Policy Considerations" Routledge; 2005.
19. J. Pigram John; Wahab Salah , Op Cit.
20. Jain .T. R.; Malhotra Anil ; " Development Economics"; VK Publishers ; Newdelhi, 2010
21. Somashekar Thi .N; " Development and Environmental Economics " 1 er edition ; New Age International ; New Delhi
22. Somashekar , Thi .N; Op-Cit
23. Sid Ahmed Abdelkader, Croissance et développement - Théories et politiques- , T 2, Edition
24. Sébastian Edwards "openness ,Trade liberalisation and growth Developing countries" journal of economic
25. Schubert Katheline ; La croissance : Analyse Macroéconomique, 1 er édition , La découverte , Paris , 2000
26. Peter H Linder, Charles P kindleberger ; l'économie internationale, traduit de l'américain par Philippe de lavergne, 7e édition, economica, paris ,1982
27. Paul. R. Krugman et Maurice Obsefeld ; Economie Internationale- traduit par : Achille hannequart et fabienne Le loup 3éme édition, éd, De Boeck, Belgique 2001
28. Jain .T. R.; Malhotra Anil ; Op-Cit ;
29. Jain .T. R.; Malhotra Anil ; Op-Cit page..
30. Jain .T. R; Khanna 0.P. ; Sen Vir; Op Cit;
31. McGrawHill Education Private limited ; New Delhi ; 2010
32. Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus ; " Economics nineteenth edition" ; Tata
33. Jean, Merc Siroen : l'ouverture commerciale est-elle mesurable ?, colloque internationale : ouverture économique et développement, Tunes ,22-24 juin 2000

34. Jean-Pierre Allegret ,Pascal Le Merrer ; " économie de la mondialisation : vers une rupture durable ? " , De-Boeck supérieur , 2 eme édition, 2015
35. Joseph E. Stiglitz :" Principes d'économie moderne ; traduction par Florence Mayer, 2eme édition De Boeck, paris, 2000
36. Kohli . U ; Analyse Macroéconomique ; De-Boeck , Belgique , 1999
37. Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises, rapport statistique N 850, 2018
38. M.Robert Solow ; A Contribution to the theory of economic growth , The MIT Press , Vol 70 , N01
39. Mankiw Gregory ;. ''Macroéconomie'', 3eme édition, De-boeck, Paris, 2003
40. Michel Rainelli ; le commerce international , édition la découverte, Paris, 1996
41. N. Gregory , Mankiw ;" Macroéconomie "; 3 eme edition, De-Boeck, R.Belgiqu
42. P. H. Linder, C-Kindelberger, Economie Internationale, 7éme édition, éd-Economica, Paris 1982

3) مذكرات التخرج:

مذكرات الدكتوراه :

1. آيات الله مولحسان ، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر مصر ، مذكرة دكتوراه ، جامعة باتنة ، سنة 2010 – 2011
2. الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية،حالة مجمع صيدال ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط ،جامعة الجزائر، سنة 2006-2007
3. ضيف أحمد ، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 " ، أطروحة دكتوراه علوم ، جامعة الجزائر 3 ،
4. .عبد العزيز عبوس، " سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2011/2010
5. كبداني سيد أحمد ، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية –" أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2013/2012
6. محمد حشماوي:" الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية " مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 2006، ص211، 212.
7. مراد زايد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر " ، مذكرة دكتوراه في التسيير ،جامعة الجزائر 2005-2006

مذكرات الماجستير

1. باريك مراد:" التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة تلمسان 2012-2013
2. جمال بن قرين ، سعر الصرف و تأثير تقلباته على حجم التجارة الخارجية (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية ، جامعة وهران سنة 2009-

3. عبد الحميد حمشة ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، أطروحة ماجستير تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، سنة 2012-2013
4. عطاء الله بن طيرش ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية المركز الجامعي غرداية، سنة 2010-2011
5. معطى الله أمال ، " آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر 2012/1970 – ، أطروحة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2015/214
6. مكاوي الحبيب ، دور السياسات التجارية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، سنة 2015
7. وليد حفاف ، إصلاحات إزالة القيود الغير تعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية ، جامعة ورقلة، سنة 2009
i. Zahera Diafi ; évolution du commerce extérieur de l'Algérie ,mémoire de magister en science économique, université d'Oran, 2006

4) المقالات :

1. حبيب محمود:" تحليل التجارة الخارجية في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 01، سنة 2011
2. الحبيب مكاوي:" دور السياسات التجارية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران2، سنة 2015
3. د. عادل مجيد العادلي ، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية ، مقال في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 35
4. سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لموجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 01، سنة 2002، جامعة ورقلة
5. علام عثمان، سنوساوي صالح، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات التنافسية، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، العدد 4
6. فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام لمنظمة التجارة العالمية " مجلة الباحث ، العدد 11 ، سنة 2012
7. نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4

5) المواقع الإلكترونية:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 104، سنة 1972، ص 1727.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26، سنة 1986، ص 1074.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، سنة 1991، ص 1345.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 38 لسنة 2001 المادة 21، 22 ص 9.
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82 لسنة 1995 المادة 139 ص 49.
6. الجريدة الرسمية العدد 12 لسنة 1991 ، ص 418، 419
7. وكالة الأنباء الجزائرية ، الموقع الرسمي http://ar.aps.dz/economie/41833 ، تارخ الإطلاع على الموقع 2018/04/10

8. ملخص دراسة صندوق النقد الدولي بعنوان "التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، مفتاحان لتنويع الاقتصاد وتحقيق النمو في مجلس التعاون الخليجي"، ديسمبر 2008 https://www.imf.org/ar/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/12/04/pp120618gcc-trade-and-foreign-investment، تاريخ الاطلاع 23 يناير 2020، الساعة 11:13.
9. الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائريةwww.commerce.gov.dz/ar/les-missions-du-ministere
10. الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/، تقرير التنافسية العالمي: الجزائر في المرتبة 86 متقدمة برتبة واحدة، تقرير في سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2019/11/14، الساعة 09 .
11. التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لسنة 2015، ص8.
12. تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أفريل عام 2015 .
13. تقرير منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، تقرير 2016 .

الملاحق

الملحق رقم 1: اختبار التكامل المشترك

Date: 10/24/19 Time: 15:59
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BIP M X
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.477661	16.23595	21.13162	0.2114
At most 1 *	0.461347	15.46710	14.26460	0.0321
At most 2 *	0.160060	4.360613	3.841466	0.0368

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

BIP	M	X
0.000210	-0.000521	-0.000244
5.52E-05	-0.000252	5.41E-05
-0.000183	0.000336	0.000228

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(BIP)	5233.932	4401.560	5653.149
D(M)	1917.158	3921.863	541.0271
D(X)	4740.779	841.4977	3602.700

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -752.5287

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

BIP	M	X
1.000000	-2.473698	-1.159396
	(0.17282)	(0.13149)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(BIP)	1.101630
	(0.77565)
D(M)	0.403520
	(0.29462)
D(X)	0.997832
	(0.48730)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -744.7951

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

BIP	M	X
1.000000	0.000000	-3.685554
		(0.32584)
0.000000	1.000000	-1.021207
		(0.12305)

الملحق رقم 2: اختبارات الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		BIP	X	M
With Const	t-Statistic	-0.5766	-1.3865	-0.3934
	Prob.	***0.8596***	***0.5731***	***0.8964***
		n0	n0	n0
With Const	t-Statistic	-2.0806	-1.5269	-2.3750
	Prob.	***0.5320***	***0.7936***	***0.3828***
		n0	n0	n0
Without Co	t-Statistic	0.5947	-0.4865	1.0435
	Prob.	***0.8384***	***0.4953***	***0.9175***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(BIP)	d(X)	d(M)
With Const	t-Statistic	-4.5986	-5.1036	-6.4465
	Prob.	***0.0013***	***0.0004***	***0.0000***
		***	***	***
With Const	t-Statistic	-4.4630	-5.1202	-6.3182
	Prob.	***0.0082***	***0.0019***	***0.0001***
		***	***	***
Without Co	t-Statistic	-4.4274	-5.1926	-6.1870
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		BIP	X	M
With Const	t-Statistic	-0.5766	-1.3897	-0.6788
	Prob.	***0.8596***	***0.5716***	***0.8352***
		n0	n0	n0
With Const	t-Statistic	-2.0806	-1.5269	-2.3750
	Prob.	***0.5320***	***0.7936***	***0.3828***
		n0	n0	n0
Without Co	t-Statistic	0.5947	-0.5321	0.4881
	Prob.	***0.8384***	***0.4765***	***0.8138***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(BIP)	d(X)	d(M)
With Const	t-Statistic	-4.5986	-5.0936	-6.4465
	Prob.	***0.0013***	***0.0004***	***0.0000***
		***	***	***
With Const	t-Statistic	-4.4635	-5.1049	-6.3187
	Prob.	***0.0082***	***0.0020***	***0.0001***
		***	***	***
Without Co	t-Statistic	-4.4274	-5.1810	-6.2023
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Signifi
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق رقم 3: اختبارات السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/15/19 Time: 18:01
Sample: 1990 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause BIP	26	1.61455	0.2166
BIP does not Granger Cause X		0.64279	0.4309
M does not Granger Cause BIP	26	1.60679	0.2176
BIP does not Granger Cause M		17.2392	0.0004
M does not Granger Cause X	26	1.49637	0.2336
X does not Granger Cause M		3.89412	0.0606

الملحق رقم 4: اختبارات الوصفية

Date: 11/15/19 Time: 18:03
Sample: 1990 2016

	BIP	M	X
Mean	103141.9	24819.82	34084.37
Median	67860.00	13545.43	24654.00
Maximum	213810.0	62886.00	79298.00
Minimum	41760.00	9152.000	9946.000
Std. Dev.	62208.27	17758.22	23215.24
Skewness	0.586535	0.853401	0.588657
Kurtosis	1.779353	2.247418	1.863934
Jarque-Bera	3.224331	3.914494	3.011302
Probability	0.199455	0.141247	0.221873
Sum	2784830.	670135.2	920278.0
Sum Sq. Dev.	1.01E+11	8.20E+09	1.40E+10
Observations	27	27	27

الملحق رقم 5: تقدير نموذج الـ VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 11/15/19 Time: 15:52
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	BIP	M	X
BIP(-1)	1.056492	0.424550	0.162959
	(0.38495)	(0.12153)	(0.23986)
	[2.74450]	[3.49339]	[0.67939]
M(-1)	-0.839420	-0.384584	-0.727538
	(1.03507)	(0.32677)	(0.64495)
	[-0.81098]	[-1.17691]	[-1.12806]
X(-1)	0.385004	-0.138266	0.931433
	(0.47218)	(0.14907)	(0.29421)
	[0.81537]	[-0.92753]	[3.16583]
C	4894.395	-3578.367	3863.688
	(7980.06)	(2519.33)	(4972.33)
	[0.61333]	[-1.42036]	[0.77704]
R-squared	0.925459	0.907778	0.789974
Adj. R-squared	0.915295	0.895202	0.761335
Sum sq. resids	7.37E+09	7.34E+08	2.86E+09
S.E. equation	18302.17	5778.048	11403.98
F-statistic	91.04694	72.18454	27.58305
Log likelihood	-289.9048	-259.9281	-277.6054
Akaike AIC	22.60806	20.30216	21.66195
Schwarz SC	22.80162	20.49571	21.85550
Mean dependent	104722.3	25398.28	34829.65
S.D. dependent	62885.01	17848.60	23343.27

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.90E+22
Determinant resid covariance	2.36E+22
Log likelihood	-780.3977
Akaike information criterion	60.95367
Schwarz criterion	61.53433
Number of coefficients	12

الملحق رقم 6: دوال الاستجابة

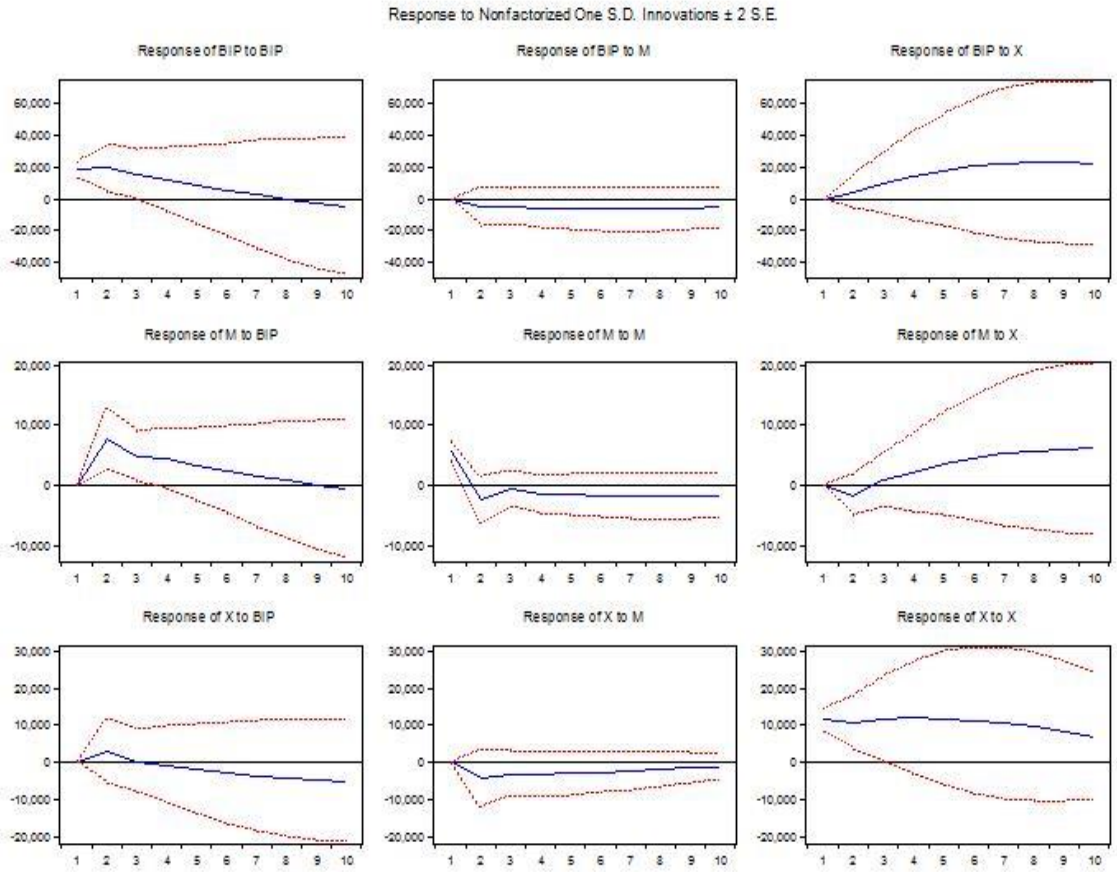

الملخص

عرف الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تسارعا في النمو الاقتصادي، وكان هذا النمو مرفوقا بتطور سريع في التجارة الدولية نتيجة للتطور التكنولوجي والعمل على تحرير التجارة من القيود والحواجز، وقد فتحت بعض البلدان النامية اقتصاداتها للاستفادة من الفرص المتاحة للتنمية والمنافع المكتسبة التي تتيحها التجارة الدولية، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016، وذلك باستخدام مؤشرات كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

لذلك فإن تبني الجزائر لسياسات تجارية غير مقيدة سمحت لها بزيادة في معدلات النمو وتحقيق مستوى رفاهية مقبول في المجتمع عبر الاصلاحات التي تعاقبت عليها، وكان من اللازم توفير المناخ الجاد لاستكمال عملية التحرير الكلي للتجارة وذلك لتعظيم منافع هذا الانفتاح.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، الناتج الاجمالي، السياسة التجارية.

Résumé :

Au cours des dernières décennies, l'économie mondiale a connu une croissance rapide. Cette croissance a été en partie alimentée par la progression encore plus rapide du commerce international. La croissance du commerce, quant à elle, résulte à la fois d'évolutions technologiques et d'efforts concertés pour réduire les obstacles aux échanges. Certains pays en développement ont ouvert leurs économies afin de tirer pleinement parti des chances de développement économique offertes par le commerce, cette étude vise à mesurer l'effet de la libéralisation des échanges sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 1990-2016, en utilisant les indicateurs des exportations et des importations, ainsi le PIB.

Par conséquent, l'algérie s'appuie sur des politiques commerciales sans restriction a permis d'augmenter les taux de croissance et d'atteindre un niveau acceptable de bien-être et de confort des citoyens dans une société donnée, et les réformes successives, Il devrait également être disponible un climat nécessaire pour achever le processus de libéralisation totale des échanges afin de maximiser les avantages d'une telle ouverture.

Les mots-clés :

Commerce extérieur, Croissance économique, Exportations, Importations, Produit brute, Politique commerciale.

Summary:

Over the past decades, the global economy has seen rapid growth. This growth was in part fueled by the even faster growth in international trade. The trade growth, on the other hand, is the result of both technological developments and concetrated efforts to reduce barriers to trade. Some developing countries have opened their economies in order to take full advantage of the opportunities for economic development offered by trade, this study aims to measure the effect of trade liberalization on economic growth in Algeria during the period 1990-2016, using the indicators of exports and imports, as well as the GDP.

Consequently, Algeria relies on unrestricted trade policies that have made it possible to increase growth rates and achieve an acceptable level of well-being and comfort for citizens in a given society, and successive reforms, there should also be a necessary climate to complete the process of full trade liberalization in order to maximize the benefits of such opening.

Keywords:

Foreign trade, Economic growth, Exports, Imports, Gross product, Trade policy.